

لينتفع به المحتاج من المبتدئين لفروع الشريعة والدين •  
 وليكون وسيلة لنجاتي يوم الدين • وثقنا لعباده المسلمين • أنه  
 سميع دعاء عباده وقريب مجيب • ومن قصده لا يخيب •  
 وإذا سألك عبداً عنى فاني قريب • واعلم أنه يوجد في بعض  
 نسخ هذا الكتاب في غير خطبته تسميته تارة بالتقريب •  
 وتارة بعناية الاختصار • فلذلك سميته باسمين احدهما فتح  
 التبريق المجيب • في شرح ألفاظ التقريب • والثاني القول  
 المختار في شرح غاية الاختصار • قال الشيخ الامام أبو الطيب  
 ويشتهر أيضاً بأبي شجاع شهاب الملة والدين احمد بن الحسين  
 ابن احمد الاصفهاني سقى الله ثراه صديق الرحمة والرضوان •  
 وأسكنه اعلى فراديس الجنان •

(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدئ كتابي هذا والله اسم للذات  
 الواجب الوجود والرحمن ابلغ من الرحيم • (الحمد لله) • هو الثناء  
 على الله تعالى بالجمل على جهة التعظيم • (رب) • أي مالك  
 • (العالمين) • بفتح اللام هو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن  
 يعقل لا جمع ومفرده عالم بفتح اللام لأنه اسم عام لما سوى الله  
 واجمع خاص بمن يعقل • (وصلى الله) • وسلم • (على سيدنا محمد  
 النبي) • هو بالهمزة وتركه انسان اوحى اليه بشرع يعمل به وان لم  
 يؤمر بتبليغه فان امر بتبليغه فنبى • ورسول ايضا والمعنى ينشئ  
 الصلاة والسلام عليه • ومحمد علم منقول من اسم مفعول  
 المضاعف العين والنبي بدل منه او عطف بيان • (و) • على • (آله

الطاهرين) هم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم  
 وبني المطلب وقيل واختاره النووي أنهم كل مسلم ولعل قوله  
 الطاهرين منزع من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا (و) على  
 (صحابته) جمع صاحب للنبي وقوله (اجمعين) تأكيد  
 لعمامة ثم ذكر المصنف أنه مسئول في تصنيف هذا المختصر بقوله  
 (سألتني بعض الأصدقاء) جمع صديق وقوله (حفظهم الله  
 تعالى) جملة دعائية (ان اعمل مختصرا) هو ما قل لفظي كثير  
 معناه (في الفقه) هو لغة الفهم واصطلاحا العلم بالاحكام  
 الشرعية العملية المكسب من ادائها التفصيلية (على  
 مذهب الامام) الاعظم المجتهد أبي عبد الله محمد بن ادریس  
 ابن العباس بن عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة  
 خمسين ومائة ومات (رحمة الله تعالى عليه ورضوا) بمصر  
 برجم الجمعة سلخ رجب سنة اربع ومائة ووصف المصنف  
 مختصره باوصاف منها (انه في غاية الاختصار ونهاية الایجاز)  
 والغاية ونهاية متعاربان وكذا الاختصار والایجاز ومنها انه  
 (يقرب على المتعلم) لفروع الفقه (درسه ويسهل على  
 المبتدئ حفظه) اي استحضاره عن ظهر قلب لمن يرغب  
 في حفظ مختصر في الفقه (و) سألتني أيضا بعض الأصدقاء (ان  
 أكثر فيه) اي المختصر (من التقسيمات) الاحكام الفقهية  
 (و) (و) (حصر) اي ضبط (الخصال) الواجبة والمنبذية  
 وغيرها (فاجبته الي) سؤاله في ذلك طالب الثواب)

من الله تعالى جزاء على تصنيف هذا المختصر (واغبا الى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فعله على اتمام هذا المختصر و (في التوفيق للصواب) وهو ضل الخطأ (انه) تعالى (على ما يشاء) اي يريد (قديم) اي قادر (وبعباده لطيف خبير) باحوال عباده والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف والخبير اسمان من اسمائه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومشكلاتها ويطلق ايضا بمعنى الرفيق فالله تعالى عالم بعباده وبمواضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول ويقال خبرت الشيء اخبرته فانابه خبير اي عليم قال رحمه الله تعالى

\*(كتاب احكام الطهارة)\*

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاح اسم بجنس من الاحكام اما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة واما شرعا ففيها تفاسير كثيرة منها قولهم فعل ما تستباح به الصلاة اي من وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة اما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء ولما كان الماء آلة للطهارة استطرده المصنف لا نزاع المياه فقال (المياه التي يجوز) اي يصح (التطهير بها سبع مياه ماء السماء) اي النازل منها وهو المطر (وماء البحر) اي الملح (وماء النهر) اي المحلو (وماء البئر وماء العين وماء الثلج وماء البرد)

ويجتمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء ونسج من الارض  
على اى صفة كان من اصل الخلقة (ثم المياه) (تقسم) (على  
اربعة اقسام) (داخلها) (طاهر) (فى نفسه) (مطهر) (لغيره  
غير مكروه) (استعماله) (وهو الماء المطلق) (عن قيد لازم  
فلا يضرب القيد المنفك كما البئر فى كونه مطلقا) (و) (الثانى  
طاهر مطهر مكروه) (استعماله فى البدن لافى الثوب  
وهو الماء المشمس) (اى المسخن بتأثير الشمس فيه وانما يكره  
شرعا بقطر حار فى اى منطع الا اثناء التقدين لصفاء جوهرهما  
واذا برد زالت الكراهة واختار الموى عدم الكراهة مطلقا  
ويكره ايضا شديد السخونة والبرودة) (و) (القسم الثالث  
طاهر) (فى نفسه) (غير مطهر) (لغيره) (وهو الماء  
المستعمل) (فى رفع حدث او ازالة نجس ان لم يتغير ولم يزد وزنه  
بعد انفصاله عما كان بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المغسول من  
الماء) (والتغير) (اى ومن هذا القسم الماء المتغير احدا ووصفه  
(بما) (اى شئ) (خالطه من الظاهرات) (تغيرا يمنع من  
اطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور حسيا كان التغير  
او تقديره) (كان اختلط بالماء ما يوافق فى صفاته كما بالورد المنقطع  
الرائحة والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه بان كان  
تغيره بالطاهر يسيرا وبما يوافق الماء فى صفاته وقدر مخالفا ولم  
يغيره فلا يسلب ظهوريته فهو مطهر لغيره واحترز بقوله  
خالطه من الظاهرات عن الطاهر المجاور له فانه باق على

ظهوريته ولو كان التغير كثيرا وكذا المتغير بمخاط لا يستغنى  
 الماء عنه كطين وطعلب وما في مقره ومجره والمتغير بطول  
 المكث فانه ظهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) اي متنجس  
 وهو قسمان أحدهما قليل (وهو الذي حلت فيه نجاسة)  
 تغيرام لا (وهو) اي والحال انه (ماء دون القلتين)  
 ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لا دم لها سائل عند قتلها  
 أو شق عضو منها كالذباب ان لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا  
 النجاسة التي لا يدركها الطرف فكل منهما لا ينجس المائع  
 ويستثنى ايضا صور مذكورة في المبسوطات وأشار للقسم  
 الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا (قلتین)  
 فاكثرا (فتغير) يسيرا أو كثيرا (والقلتان خمسمائة  
 رطل بالبغدادى تقريرا في الاصح) فيهما ورطل ببغداد عند  
 النوى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم  
 وترك المصنف قسما خامسا وهو الماء المطهر المحرام كالوضوء  
 بماء مغصوب أو مسبل للشرب (فصل) في ذكر شئ من  
 الأعيان المتنجسة وما يطهر منها بالدباغ وما لا يطهر (وجاء  
 الميتة) كلها (تطهر بالدباغ) سواء في ذلك ميتة مأكول  
 اللحم وغيره وكيفية الدبغ ان ينزع فضول الجلد مما يعقنه من دم  
 ونحوه بشئ حريف كعفص ونحوه ولو كان الحريف نجسا كدقيق  
 حرام كفي في الدبغ (الاجلد البكاب والخنزير وما تولد منهما  
 أو من أحدهما) مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدبغ (وعظم  
 الميتة وشعرها نجس) وكذا الميتة ايضا نجسة وأريد بها الزائلة

الحياة بغير ذكاة شرعية فلا يستثنى حينئذ جنتين المذكاة  
 ذان خرج من بطن أمه ميتا لا نذكاته بذكاة أمه وكذلك غيره  
 من المستثنيات المذكورة في المبسوطات ثم استثنى من شعر  
 الميتة قوله (الا لا دحي) أي فان شعره طاهر كميته  
 (فصل) في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز وبدا  
 بالاول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة لرجل او امرأة  
 (استعمال) شيء من (اواني الذهب والفضة) لا في كل  
 ولا في شرب ولا غيرهما وكما يحرم استعمال ما ذكر يحرم اتخاذه من  
 غير استعمال في الاصح ويحرم ايضا الاناء المطلي بذهب او فضة  
 ان حصل من الطلاء شيء يعرضه على النار (ويجوز استعمال)  
 اناء (غيرهما) أي غير الذهب والفضة (من الاواني)  
 النقيصة كائنا ياقوت ويحرم الاناء المصنوب بفضة كبيرة  
 عرفا زينة فان كانت كبيرة محتاجة جاز مع المكراهية  
 او صغيرة عرفا زينة كرهت او محتاجة فلا كراهة اما ضيقة الذهب  
 فتحرم مطلقا كما صححه النووي (فصل) في استعمال آلة  
 السواك وهو من سنن الوضوء ويطلق السواك ايضا على ما  
 يستأله من اراك ونحوه (والسواك مستحب في كل حال)  
 ولا يكره تنزيها (الا بعد الزوال للصائم) فرضا او نقلا وتزول  
 الكراهة بغروب الشمس واختار النووي عدم الكراهة  
 مطلقا (وهو) أي السؤال (في ثلاثة مواضع اشدا استجبابا)  
 من غيرها احدها (عند تغير الفم من ازم) قيل هو سكوت

طويل وقيل ترك الاكل وانما قال وغيره ليشمل تغير القم بغير ازم  
 ككل ذي ریح كربه من ثوم وبصل وغيرهما (و) الثاني  
 \* (عند القيام) \* ای الاستيقاظه (من النوم) \* الثالث  
 \* (عند القيام الى الصلاة) \* فرضا وتغلاويا كذا ايضا في غير  
 الثلاثة المذكورة مما هو مذکور في المطولات كقراءة  
 القرآن واصفرار الاسنان ويسن ان ينوي بالسؤال السنة  
 وان يستاك بيمينه ويبدأ بجانب الايمن من فيه وان يمره على  
 سقف حلقه امرار الطيقا وعلى كراسي اضراسه \* (فصل)  
 في فروض الوضوء وهو بضم الواو في الاشهر اسم للفعل وهو  
 المراد هنا وبالفتح اسم لما يتوضأ به ويشتمل الاقل على فروض  
 وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله \* (وفروض الوضوء ستة  
 أشياء) \* احدها \* (النية) \* وهي لغة القصد وحقيقة ما شرعا  
 قصد الشيء مقترنا بقلبه فان تراخى عنه سمي عزمًا وتكون النية  
 \* (عند غسل) \* اول جزء من \* (الوجه) \* ای مقترنة بذلك  
 الجزء لا يبيح ولا يحل ولا يباح ولا يباح فيه فينوي المتوضئ عند  
 غسل ما ذكره رفع حدث من احداثه او ينوي استباحة مقترنة  
 الى وضوء او ينوي فرض الوضوء او الوضوء فقط او الطهارة عن  
 الحدث فان لم يقل عن الحدث لم يصح واذا نوى ما يعتبر من  
 هذه النيات وشرك معه نية تنظف او تبرد صح وضوءه (و)  
 الثاني \* (غسل) \* جميع \* (الوجه) \* وحده طولا ما بين  
 منابت شعر الرأس غالبًا وآخر اللبسين وهما العظامان اللذان

ينبت عليها الاسنان السفلى يجتمع مقدمها في الذفن  
ومؤخرها في الاذنين وحده عرضا ما بين الاذنين واذا كان على  
الوجه شعر خفيف او كثيف وجب اتصال الماء اليه مع البشرة  
التي تحته واما حجة الرجل الكشيقة بان لم ير مخاطب بشرتها  
من خلاها في كفي غسل فظاهرها بخلاف الخفيفة وهي ما يرى  
المخاطب بشرتها فيجب اتصال الماء لبشرتها وبخلاف تحية امرأة  
وخنثى فيجب اتصال الماء لبشرتها ولو ككثفا ولا بد مع غسل  
الوجه من غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحت الدقن (و)  
الثالث (غسل اليدين مع المرفقين) فان لم يكن له مرفقان  
اعتبر قدرهما ويجب غسل ما على اليدين من شعر ووسلعة  
واصبع زائدة واطافير ويجب ازالة ما تحتها من وسخ يمنع وصول  
الماء اليه (و) الرابع (مسح بعض الرأس) من ذكر واثني  
او خنثى او مسح بعض شعر في حذ الرأس ولا تتعين اليد للمسح  
بل يجوز بخرقة وغيرها ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز وكذا  
لو وضع يده المبلولة ولم يحر كفا (و) الخامس (غسل الرجلين  
مع الكعبين) ان لم يكن المتوضي لابسا للخنقين فان كان  
لا بسهما وجب عليه مسح الخنقين او غسل الرجلين ويجب  
غسل ما عليهما من شعر ووسلعة واصبع زائدة كما سبق في اليدين  
(و) السادس (الترتيب) في الوضوء (على ما) اي على  
الوجه الذي (ذكرناه) في هذا القروض فلو تسي الترتيب  
لم يكف ولو غسل أربعة اعضاء دفعة واحدة باذنه ارتفع  
حدث وجهه فقط (وسننه) اي الوضوء (عشرة اشياء)



وفي بعض نسخ المتن عشر خصال \* (التسمية) \* اوله واقلها  
 باسم الله واكملها باسم الله الرحمن الرحيم فان ترك التسمية اوله  
 اتى بها في اثنائه فان فرغ من الوضوء لم يأت بها \* (وغسل  
 الكفين) \* الى الكوعين قبل المضمضة ويتعسلها ثلاثا ان تردد  
 في طهرهما \* (قبل ادخالهما الاناء) \* المشتمل على ماء دون القلتين  
 فان لم يغسلهما ما كره له غمسهما في الاناء وان تيقن طهرهما لم  
 يكره غمسهما \* (والمضمضة) \* بعد غسل الكفين ويحصل  
 اصل السنة فيه باادخال الماء في الفم سواء اداره فيه ومجهام لا  
 فان اراد الاكمل مجه \* (والاستنشاق) \* بعد المضمضة ويحصل  
 اصل السنة فيه باادخال الماء في الانف سواء جذب به بنفسه الى  
 خياشيمه ونثره ام لا فان اراد الاكمل نثره واجمع بين المضمضة  
 والاستنشاق ثلاث غرف يتمضمض من كل منها ثم يستنشق  
 افضل من الفصل بينهما \* (ومسح جميع الرأس) \* وفي بعض نسخ  
 المتن واستيعان الرأس بالمسح اما مسح بعض الرأس فواجب  
 كما سبق ولولم يرد نزع ما على رأسه من عمامة ونحوها مكل بالمسح  
 عليها \* (ومسح) \* جميع \* (الاذنين ظاهرها وباطنها بماء  
 جديد) \* اى غير بال رأس والسنة في كيفية مسحها ان  
 يدخل منسجته في صماخيه ويديرهما على المعاطف ويمسحهما به  
 على ظهورهما ثم ياصق كفيه وهما مبلولتان بالاذنين استظهارا  
 \* (وتحليل اللحية الكثة) \* بثلاثة من الرجل اما حية الرجل  
 الخفيفة وحية المرأة والخنثى فيجب تحليلهما وكيفية ان يدخل

الرجل أصابعه من أسفل اللحمة (وتخليل أصابع اليدين  
 والرجلين) هـ ان وصل الماء اليها من غير تخليل فان لم يصل الآبه  
 كالأصابع الملتفة وجب تخليلها وان لم يأت تخليلها  
 لالتحامها حرم فتقها للتخليل وكيفية تخليل اليدين بالشبيك  
 والرجلين بان يمد أجنبصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدأ  
 بخصر الرجل اليمنى خاتماً بخصر اليسرى هـ (وتقديم اليمنى) هـ  
 من يديه ورجليه هـ (على اليسرى) هـ منها اما العنقوان اللذان  
 يسهل غسلهما معا كالتخدين فلا يقدم اليمنى منهما بل يطهران  
 دفعة واحدة وذكر المصنف سنية تليث العضو المغسول  
 والمسوح في قوله هـ (والطهارة ثلاثا ثلاثا) هـ وفي بعض المسوخ  
 والتكرار أى للغسول والمسوح هـ (والموالة) هـ ويعبر عنها  
 بالتتابع وهى ان لا يحصل بين العضوين تفريق كثير بل يظهر  
 العضو بعد العضو بحيث لا يحجب المغسول قبله مع اعتدال  
 الشواء والمزاج والزمان واذا ثلث فالأعمار باآخر غسلها وانما  
 تندب الموالة فى غير وضوء صاحب الضرورة اما هو فالموالة  
 واجبة فى حقه وبقي للوضوء سنن أخرى مذكورة فى المطولات  
 هـ (وصل) هـ فى الاستنجاء وآداب تاضى الحاجة هـ (والاستنجاء) هـ  
 وهو من تجوأت الشئ أى قطاعته فكان المستنجد يقطع به الاذى  
 عن نفسه هـ (واجب من) هـ خروج هـ (البول والقيح) هـ بالماء  
 والحجر وما فى معناه من كل جامد طاهر قالع غير محترم (و) لكن  
 هـ (الافضل ان يستنجد) هـ (بالأجساد) هـ ثم يليه ثانيا

(يا الماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة اطراف حجر واحد  
 (ويجوز ان يقتصر) المستحب (على المباءة وعلى ثلاثة اجزاء  
 ينقى من المحل) ان حصل الاتقاء بها والا زاد عليها حتى ينقى  
 ويسن بعد ذلك التمثيل (فاذا اراد الاقتصار) على احدهما  
 (فالماء افضل) لانه يزيل عين النجاسة واثرها وشرط أجزاء  
 الاستنجاء بالحجر ان لا ينجف الخارج النجس ولا يثقل عن محل  
 خروجه وان لا يطرأ عليه نجس آخر اجنبى عنه فان اتقى شرط  
 من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوبا قاضى الحاجة  
 (استقبال القبلة) الا ان وهى الكعبة (واستدبارها  
 فى الصحراء) ان لم يكن بينه وبين القبلة ساتر او كان ولا يبلغ  
 ثلثي ذراع أو بلغهما وبعد عنه اكثر من ثلاثة اذرع بذراع  
 الإحدى كما قال بعضهم والبنيان فى هذا كالصحراء بالشرط  
 المذكور الا البناء المعد لقضاء الحاجة فلا حرمة فيه  
 مطلقا وخرج بقولنا الا ان ما كان قبلة او لا كبيت المقدس  
 فاستقباله واستدباره مكروه (ويجتنب) أدبا قاضى الحاجة  
 (البول) والغائط (فى الماء الراكد) اما الجارى فيكره  
 فى القليل منه دون الكثير لكن الاولى اجتنابه وبسبب الغوى  
 تحريمه فى القليل جاريا كان او راكدا (ويجتنب ايضا البول  
 والغائط) تحت الشجرة المثمرة وقت الثمرة وغيره (و)  
 يجتنب ما ذكره (فى الطريق) المستعمل للناس (و) فى موضع  
 (الظل) صيفا وفى موضع الشمس شتاء (و) فى (الثقب)

في الارض وهو النازل المستدير ولفظ الثقب ساقط في بعض نسخ المتن (ولا يتكلم) ادبا لغير ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فان دعت ضرورة الى الكلام كن رأى حية تقصد انسانا لم يكره الكلام حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) اي يكره له ذلك حال قضاء حاجته لكن النور في الروضة وشرح المذهب قال ان استدبارهما ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط ان ترك استقبالهما واستدبارهما سواء اي فيكون مباحا وقال في التحقيق ان كراهة استقبالهما لا اصل لها وقوله ولا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن (فصل) في نواقض الوضوء المسماة ايضا باسباب الحدث (والذي ينقض) اي يبطل (الوضوء خمسة اشياء) احدها (ما خرج من) احده (السييلين) اي القبل والبر من متوضئ حتى واضح معتادا كان الخارج كبول وغائط او نادوا كدم وحمى نجسا لهذه الامثلة او طاهرا كدود الالمى الخارج باحتلام من متوضئ ممكن مقعده من الارض فلا ينقض والمشكل انما ينقض وضوءه بالخارج من فرجيه جميعا (و) الثاني (النوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض بمقعده والارض ليست بقيد وخرج بالممكن ما لو نام قاعدا غير متمكن او نام قائما او على قفاه ولو متمكنا (و) الثالث (زوال العقل) اي الغلبة عليه (بسكرا أو مرض) أو جنون أو اغماء أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل المرأة الاجنبية)

غير المحرم ولوميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر وانثى بلغاخذ  
 الشهوة عرفا والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو  
 رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان  
 هنالك حائل فلا نقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض  
 (مس فرج الآدمي بباطن الكف) من نفسه أو غيره  
 ذكر راك أو انثى صغيرا أو كبيرا حيا أو ميتا ولفظ الآدمي  
 ساقط في بعض نسخ المتن وكذلك قوله (ومس حلقة دبره)  
 أي الآدمي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم  
 لا ينقض مس الحلقة والمراد به ما ملقح المنفذ وباطن الكف  
 الراحة مع بطون الأصابع وخارج بباطن الكف ظاهره وحروفه  
 ورؤس الأصابع وما بينهما فلا نقض بذلك أي بعد التحامل اليسير  
 (فصل) في موجب الغسل والغسل لغة سيلان الماء على  
 الشيء مطاوعة شرعا سيلانه على جميع البدن بنية مخصوصة  
 (والذي يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة) منها (تشترك  
 فيها الرجال والنساء وهي التقاء الختانين) ويعبر عن هذا الالتقاء  
 بإيلاج حتى واضح غيب حشفة الذكر منه أو قدرها من  
 متطوعها في فرج ويصير الآدمي فيه جنبا بإيلاج ما ذكر أما  
 الميت فلا يعاد غسله بإيلاج فيه وأما الخنثى المشكل فلا يغسل  
 عليه بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله (و) من المشترك  
 (الزنا) أي خروج (المني) من شخص ولو بغير إيلاج وان  
 قل المنى كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخنا رج بجماع

أو غيره في بقطة أو نوم بشهوة أو غيرها من طريقه المعتاد أو  
 غيره كان أنكر صلبه فخرج منه (و) من المشترك (الموت) هـ  
 الأفي الشهيد (و) ثلاثة تحتص بها النساء وهي الحيض هـ أي  
 الدم الخارج من امرأة بلغت تسع سنين هـ (والنفاس) هـ وهو  
 الدم الخارج عقب الولادة فانه موجب للغسل قطعا (والولادة)  
 المحبوبة بالبلل موجبة للغسل قطعا والمجردة عن البلل موجبة  
 للغسل في الأصح هـ (فصل وفرائض الغسل ثلاثة أشياء) هـ أحدها  
 هـ (النية) هـ فينويجنب رفع الجنابة أو الحدث الأكبر ونحو  
 ذلك وتنوي الحائض أو النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس  
 وتكون النية مقرونة بأول الغرض وهو أول ما يغسل من أعلى  
 البدن أو أسفله فلو نوى بعد غسل جزءه غسل ما عده هـ (وإزالة  
 النجاسة ان كانت على بدنه) هـ أي الغسل وهذا ما رخصه  
 الرافعي وعليه فلا تكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة  
 وخرج النووي الا كتفاء بغسلة واحدة عنها ومحله ما اذا كانت  
 النجاسة حكمة اما اذا كانت عينية وجب غسلتان عنها هـ  
 هـ (وإيصال الماء الى جميع الشعر والبشرة) هـ وفي بعض النسخ  
 بدل جميع اصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين  
 الخفيف منه والكثيف والشعر المختفوران لم يصل الماء الى  
 باطنه الا بالنقعن وجب تقفه والمراد بالبشرة طاهر الجلد  
 ويجب غسل ما ظهر من صماني أذنيه ومن أنف مجدد وع  
 ومن شقوق بدن ويجب إيصال الماء الى ما تحت القلفة للآلف

والى ما يدوم من فرج المرأة عند قعودها القضاء حاجتها  
ومما يجب غسله المسربة لانها تظهر في وقت قصير من ظاهر  
البدن • (وسننه) • أى الغسل • (خمس أشياء التسمية  
والوضوء كاملاً قبله) • وينوى به المتغسل سنة الغسل  
ان يبردت جنابته عن الحدث الاصغر والانوى به الاصغر  
• (وامرار اليد على ما وصلت اليه من الجسد) • ويعبر عن هذا  
الامرار بذلك • (والموالة) • وسبق معناها في الوضوء  
• (وتقديم اليمنى) • من شقيه • (على اليسرى) • وبقي من  
سنن الغسل امور مذكورة في الميسرطات منها التثليث  
وتخليل الشعر

• (فصل واغتسالات السنونة سبعة عشر غسلاً غسل  
الجمعة) • محضرها ووقته من الفجر الصادق (و) غسل  
• (العيدين) • الفطر والاضحى يدخل وقت هذا الغسل بنصف  
الليل • (والاستسقاء) • أى طلب السقياء من الله تعالى  
• (والخسوف) • للقمر • (والكسوف) • للشمس • (والغسل من)  
أجل • (غسل الميت) • • مسماً كان او كافراً • (وغسل الكافر  
اذا اسلم) • ان لم يجنب في كفره ولم تحض الكافرة والاوجب  
الغسل بعد الاسلام في الاصح وقيل يسقط اذا اسلم • (والمجنون  
والمغمى عليه اذافاقا) • ولم يتحقق منهما ما انزال فان تحقق منهما  
انزال وجب الغسل على كل منهما • (والغسل عند) • ارادة  
• (الاحرام) • ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين

مجنون وعاقل ولا بين طاهر وماتر فان لم يجد المحرم الماء تيمم  
 (والغسل لدخول مكة) (المحرم بحج أو عمرة) (والوقوف  
 بعرفة) (في ناسع ذي الحجة) (ولبيت بمزدلفة ولرمي الجمار  
 الثلاث) (في أيام التشريق الثلاث فيغتسل لرمي كل يوم منها  
 غسلا امام رمي جرة العقبة في يوم النحر فلا يغتسل له لقرب زمنه  
 من غسل الوقوف) (والغسل للطواف) (الصادق بطواف قدوم  
 واقاضة ووداع وبقيّة الاغسال المسنونة مذكورة في المطولات  
 (فصل والمسح على الخفين جائز) (في الوضوء لا في غسل فرض  
 او نفل ولا في ازالة نجاسة فلواجب او دميت وحله فاراد المسح  
 بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا يدمس الغسل واشعر قوله  
 حائزان غسل الرجلين افضل من المسح واما يجوز مسح الخفين  
 لاحدهما فقط الا ان يكون فاقد الاخرى (بثلاثة شرائط ان  
 يبتدئ) (اي الشخص) (لبسهما بعد كمال الطهارة) (فلو غسل  
 رجلا والبسها خفها ثم فعل بالآخرى كدلك لم يكف ولو ابتدأ  
 لبسهما بعد كمال الطهارة ثم احدث قبل وصول الرجل قدم  
 الخف لم يجز المسح (وان يكونا) (اي الخفان) (ساترين للرجل  
 غسل الفرض من القدمين) (بكعبيهما فلو كانا دون الكعبين  
 كالمدايس لم يكف المسح عليهما والمراد بالساتر هنا الحائل لا مانع  
 الرقبا وان يكون الستر من جوانب الخفين لا من اعلاهما) (وان  
 يكونا مما يمكن تتابع المشي عليهما) (لتردد مسافر في جوارحه  
 من حط وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونها قوين بحيث



يمنعان نقوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما ولو لبس خفاف فوق  
 خف لشدة البرد مثلاً فان كان الاعلى صاحباً للمسح دون الاسفل  
 صح المسح على الاعلى وان كان الاسفل صاحباً للمسح دون الاعلى  
 فمسح الاسفل صح أو الاعلى فوصل البطل للاسفل صح ان قصد  
 الاسفل أو قصدهما لا ان قصد الاعلى فقط وان لم يقصد واحدا  
 منهما بل قصد المسح في الجملة أجزأ في الاصح (ويصح المقيم يوماً  
 وليلاً) (ويصح) (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) والمتصلة بها  
 سواء تقدمت أو تأخرت (وابتداء المدة) (يحسب) (من حين  
 يحدث) (أي من انقضاء الحدث الكاش) (بعد) (تمام) (لبس  
 الخفين) (لا من ابتداء الحدث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء  
 اللبس والعاصي بسفره والهاثم يسحان مسح مقيم ودائم الحدث  
 اذا احدث بعد لبس الخف حدثاً آخر مع حدثه الدائم قبل  
 أن يصلح به فرضاً مسح ويستنجح ما كان يستنجحه لو بقي طهره  
 الذي لبس عليه خفيه وهو فرض ونوافل فالوصل بطهره فرضاً  
 قبل أن يحدث مسح واستباح نوافل فقط (فان مسح)  
 الشخص (في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم اقام) قبل  
 مضي يوم وليلة (اتم مسح مقيم) (والواجب في مسح الخف  
 ما يطاق عليه اسم المسح اذا كان على ظاهر الخف ولا يجزئ  
 المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حروفه ولا على  
 أسفله والسنة في مسحه ان يكون خطوطاً بان يفرج الماسح بين  
 اصابعه ولا يضمها (ويبطل المسح) على الخفين (بثلاثة أشياء

بجلعهـ ما) ٥ او خلع احدهما او انحلاعه او خروج الحف عن  
 صلاحية المسح كتحرقه ٥ (وانقضاء المدة) ٥ وفي بعض النسخ  
 وانقضاء مدة المسح من يوم وليلة للماء ٥ وثلاثة ايام ولياليها  
 للمسافر (و) بعروض ٥ (ما يوجب الغسل) ٥ كجناية او حيض  
 أو نفاس للابس الحف

٥ (فصل) ٥ في احكام التيمم وفي بعض النسخ تقديمه في الفصل  
 على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشراعا اتصال تراب طهور  
 للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط  
 مخصوصة ٥ (وشرائط التيمم خمسة اشياء) ٥ وفي بعض نسخ  
 المتن خمس خصال احدها ٥ (وجود العذر بسفر او مرض) ٥  
 والثاني ٥ (دخول وقت الصلاة) ٥ فلا يصح التيمم لها قبل دخول  
 وقتها (و) الثالث ٥ (طلب الماء) ٥ بعد دخول الوقت بنفسه  
 أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقته فان كان  
 متفردا انظر حواليه من الجهات الاربع ان كان يستو  
 من الارض فان كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد في نظر  
 (و) الرابع ٥ (تعذر استعماله) ٥ أي الماء بأن يخاف من استعمال  
 الماء على ذهاب نفوس أو منقعة عصوي يدخل في العذر ما لو كان  
 بقربه ماء وخاف لوقعه على نفسه من سبع أو عذو أو على  
 ماله من سارق أو غاصب ورجع في بعض نسخ المتن في هذا  
 الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي ٥ (واعوازه بعد الطلب) ٥  
 والشرط الخامس ٥ (التراب الطاهر) ٥ أي الطهور غير الندي

ويصدق الطاهر بالمغصوب وبتراب مقبرة لم تنبش ويوجد  
 في بعض نسخ المتن زيادة في هذا الشرط وهي «(له غبار فان  
 خالطه حص أو رم لم يحجز)» وهذا موافق لما قاله النووي  
 في شرح المذهب والتصحيح لكنه في الروضة والفتاوى جاوز  
 ذلك ويصح أيضاً التيميم برمل فيه غبار وخرج بقول المصنف  
 التراب غيره كنورة وسحابة خرف وخرج بالطاهر النجس  
 وأما التراب المستعمل فلا يصح التيميم به «(وفرائضه أربعة أشياء)»  
 أحدها «(النية)» وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية  
 الفرض فان نوى التيميم الفرض والنقل استباحهما أو الغرض  
 فقط استباح معه النقل وصلاة الجنب اذ أيضاً أو النقل فقط  
 لم يستبح الفرض وكذا لو نوى الصلاة ويجب قرن نية التيميم  
 بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه النية الى مسح  
 شيء من الوجه ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب  
 بل ينقل غيره «(و) الثاني والثالث «(مسح الوجه)» «(و) مسح  
 «(اليدين مع المرفقين)» وفي بعض النسخ الى المرفقين ويكون  
 مسهما بضربتين ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق به تراب  
 من غير ضرب كفي «(و) الرابع «(الترتيب)» فيجب تقديم مسح  
 الوجه على مسح اليدين سواء تيميم عن حدث اصغرا واكبرا  
 ولو ترك الترتيب لم يصح وأما اخذ التراب للوجه واليدين  
 فلا يشترط فيه ترتيب فلو ضرب يديه دفعة على تراب  
 ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه جاز «(وسننه)» أي التيميم

• (ثلاثة أشياء) • وفي بعض النسخ ثلاث حصال • (التسمية  
وتقديم اليمنى) • من اليدين • (على اليسرى) • ومنهما ما تقدم  
أعلى الوجه على أسفله • (والموالة) • وسبق • معناه ما في الوضوء  
وبقي للتييم سنن آخره كورة في المطولات منها نزع المتيم خاتمه  
في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزع الخاتم فيها • (فصل والذي  
يبطل التيم ثلاثة أشياء) • أحدها • (ما يبطل الوضوء) • وسبق  
ببانه في أسباب محدث فتى كان متيما ثم أحدث بطل تيمه  
(و) الثاني • (دفع الماء) • وفي بعض النسخ وجود الماء • (في غير  
وقت الصلاة في تيم) • فقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل  
دخوله في الصلاة بطل تيمه فان رآه بعد دخوله فيها وكانت  
الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيم كصلاة مقيم بطلت في الحال  
أو مما يسقط فرضها بالتيم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضها  
كانت الصلاة أو تقلا وان كان تيم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى  
الماء فلا اثر لرؤيته بل تيمه باق بحاله • (و) الثالث • (الردة) •  
وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعا استعمال الماء في عضو  
فان لم يكن عليه ساتر وجب التيم وغسل الصحيح ولا ترتيب  
بينهما للجنب اما المحدث فانه يتيم وقت دخول غسل العضو  
العليل وان كان على العضو ساتر فتحكمه مذكور في قول  
المصنف • (وصاحب الجياثر) • جمع جبيرة بفتح الجيم وهي  
أخشاب أو قصب تسوى وتشد على موضع الكسر ليلتئم  
• (يمسح عليها) • بالماء ان لم يمكن نزعها خوفا من ضرر مما سبق

« (ويتيمم) صاحب الجبائر في يديه ووجهه كما سبق » (ويصلي  
ولا إعادة عليه ان كان وضعها) « اي الجبائر » (على طهر) «  
وكانت في غير اعضاء التيمم والا اعدوهذا ما قاله النووي  
في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجبائر يقتضي عدم  
الفرق اي بين اعضاء التيمم وغيرها ويشترط في الجبيرة  
ان لا تأخذ من الصحيح الا ما لا يدمنه للاستمساك واللصوق  
والعصاة والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة » (ويتيمم لكل  
فريضة) « ومنذورة فلا يجزئ بين صلاتي فرض بتيمم واحد  
ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا صلاة جمعة  
ومخطبتين والمرأة اذا تيممت لتمكين الزوج ان تفعله مرارا وتجمع  
بينه وبين الصلاة بذلك التيمم وقوله » (ويصلي بتيمم واحد  
ما شاء من النوافل) « سابق في بعض نسخ المتن

« (فصل) « في بيان النجاسة وازالتها وهذا الفصل مذكور  
في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والنجاسة لغة المستقذر  
وشرعا كل عين حرم تناولها على الاطلاق في حالة الاختيار مع  
سهولة التمييز لا محرمتها ولا لاستتقذارها ولا لضررها في بدن  
او عقل ودخل في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج  
بالاختيار الضرورة فانها تبيح تساوي النجاسة وبسهولة التمييز  
اكل الدود الميت في جبن اوقا كهة ونحو ذلك وخرج بقوله  
لا محرمتها ميتة الا دمي وبعدم الاستقذار المني ونحوه وبني  
الضرر الجبر والتباعد المضر لبدن او عقل ثم ذكر المصنف ضابطا

للجس الخارج من القبل والدر بقوله • (وكل مائع خرج من  
 السيلين نجس) • هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط  
 والانسادر كالدّم والقيح • (الا المني) • من آدمي او حيوان غير  
 كلب وخنزير وما تولد منهما او من احدهما مع حيوان طاهر  
 وخرج مائع الدود وكل متصل لا تحيله المعدة فليس بنجس بل  
 هو متنجس يطهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ  
 المضارع واسقاط مائع • (وغسل جميع الابول والارواث) •  
 ولو كانا من مأكل نجس • (واجب) • وكيفية غسل النجاسة  
 ان كانت مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال  
 عينها ومحاولة زوال اوصافها من طعم او لون او ريح فان بقي طعم  
 النجاسة ضرا ولون او ريح عسر زواله لم يضر وان كانت النجاسة  
 غير مشاهدة وهي المسماة بالكمية فيمكن ابراء الماء على  
 المتنجس بها ولو مطرا مرة واحدة ثم استثنى المصنف من الابول  
 قوله • (الابول الصبي الذي لم يأكل الطعام) • أي لم يتناول  
 مأكولا ولا مشروبا على جهة التغذي • (فانه يطهر) •  
 اي بول الصبي • (برش الماء عليه) • ولا يشترط في الرش  
 سيلان الماء فان اكل الصبي الطعام على جهة التغذي غسل  
 بوله قطعا وخرج بالصبي الصبية والحثي فيغسل من بولهما قطعا  
 ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه ان كان قليلا  
 فان عكس لم يطهر اما الماء الكثير فلا فرق بين كون المتنجس  
 واردا او موردا • (ولا يعنى عن شئ من الجاسات الا اليسير

من الدم والقبح) فيعفى عنه ما في ثوب او بدن وتصح المصلاة  
 معهما (و) لا (ما) اى شئ (لا نفس له سائلة) كذباب ونمل  
 (اذا وقع في الاناء ومات فيه) فانه (لا يتجسه) وفي بعض  
 النسخ اذ مات في الاناء وافهم قوله وقع اى بنفسه انه لو طرح  
 ما لا نفس له في المائع ضرر وهو ما جزم به الراعى في الشرح  
 الصغير ولم يتعرض لهذه المسألة في الكبير واذا كثرت ميتة  
 ما لا نفس له وغيرت ما وقعت فيه نجسته فاذا نشئت هذه  
 الميتة من المائع كدود دخل اوفاكهة لم تجسه قطعاً ويستثنى مع  
 ما ذكرهنا مسائل في المبتسوطات سبق بعضها في كتاب الطهارة  
 (والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد منه ما  
 أو من احدهما) مع حيوان طاهر وعبارته تصدق بطهارة  
 الدود المتولد من النجاسة وهو كذلك (والميتة كلها نجسة  
 الا السمك والجمادى والادمى) وفي بعض النسخ وابن آدم اى  
 ميتة كل منها فانها طاهرة (ويغسل الاناء من ولوغ الكلب  
 والخنزير سبع مرات) بماء طهور (احداهن) مصحوبة  
 (بالتراب) الطهور يغسل المحل المتنجس فان كان المتنجس  
 بما ذكر في ماء جار كدر كفى مرور سبع جريات عليه بلا تعفير واذا لم  
 تزل عين النجاسة السكببية ابست غسالات مثلاً حسبت  
 كلها مرة واحدة والارض الترابية لا يجب الترتيب فيها على  
 الا صبح (ويغسل من سائر) أى باقى (النجاسات مرة)  
 واحدة وفي بعض النسخ مرة (تأتى عليه والثلاث) وفي بعض

النسخ والثلاثة بالتاء (أفضل) د واعلم أن غسالة الجاسة بعد  
طهارة المحل المغسول طاهرة ان انفصلت غير متغيرة ولم يزد  
وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار ما يتغير به المغسول  
من الماء هذا ان لم تبلغ قلتي فان بلغت ما فالشرط عدم التغير  
ولما فرغ المصنف مما يطهر بالتسل شرع فيما يطهر بالا استحالة  
وهي انقلاب الشيء من صفة الى صفة اخرى فقال (واذا تخللت  
الحجرة) ه وهي المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الحجرة أو لا  
ومعنى تخللت صارت خلا وكان صبر وورثها خلا (بنفسها  
طهرت) ه وكذا لو تخللت سقلها من شمس الى ظل وعكسه  
(وان) ه لم تحال الحجرة بنفسها بل (تخللت بطرح شيء فيها  
لم تطهر) ه واذا طهرت الحجرة طهر ظرفها تبعها

ه (فصل) في بيان الحيض والنفاس والاستحاضة (ويخرج  
من القرح ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس والاستحاضة  
فالحيض هو) ه الدم (الخارج) ه في سنن الحيض وهو توسع  
سنين فاكثر (من فرج المرأة على سبيل الصحة) ه اي لالعة  
بل للجملة ه (من غير سبب الولادة) ه وقوله ه (ولونه اسود  
محتدم لداع) ه ليس في اكثر نسخ المتن وفي الصحاح احتدم الدم  
اشتدت حمرة حتى يسود ولذعت النار حتى أحرقته  
ه (والنفاس هو) ه الدم ه (الخارج عقب الولادة) ه فالخارج  
مع الولد أو قبله لا يسمى نفاسا وزيادة الباء في عقب لغة قليلة  
والاكثر حذفها ه (والاستحاضة) ه اي دمها ه (هو الخارج



في غير ايام الحيض والنفاس) ولا على سبيل الصحة (واقول  
 الحيض) \* زمنا \* (يوم وليلة) \* اى مقدار ذلك وهو اربعة  
 وعشرون ساعة على الاتصال المعتاد في الحيض \* (واكثره خمسة  
 عشر يوما) \* بلياليها فان زاد عليها فهو استحاضة \* (وغالبه  
 ست او سبع) \* والمعتمد في ذلك الاستقراء \* (واقول النفاس  
 لحظة) \* واريد بها زمن يسير وابتداء النفاس من انفصال الولد  
 \* (واكثره ستون يوما وغالبه اربعون يوما) \* والمعتمد في ذلك  
 الاستقراء ايضا \* (واقول الطهر) \* الفاصل \* (بين الحيضتين  
 خمسة عشر يوما) \* واحترز بقوله بين الحيضتين عن الفاصل  
 بين حيض ونفاس اذا قلنا بالاصح ان الحامل تحيض فانه يجوز  
 ان يكون دون خمسة عشر يوما \* (ولا حذلاكثره) \* اى  
 الطهر فقدية كث المرأة دهرها بلا حيض اما غالب الطهر  
 فيعتبر بنسب الحيض فان كان الحيض ستا فالطهر اربع  
 وعشرون يوما او كان الحيض سبعة فالطهر ثلاث وعشرون  
 يوما \* (واقول زمن تحيض فيه المرأة) \* وفي بعض النسخ التجارية  
 \* (تسع سنين) \* فريد فلوراته قبل غام التسع بزمان يضيق عن  
 حيض وطهر فهو حيض والا فلا \* (واقول الحمل) \* زمنا \* (سته  
 اشهر) \* ومحظتان \* (واكثره) \* زمنا \* (اربع سنين وغالبه  
 تسعة اشهر) \* والمعتمد في ذلك الوجود \* (ويحرم بالحيض) \*  
 وفي بعض النسخ ويحرم على المائض \* (ثمانية اشياء) \* احدها  
 \* (الصلاة) \* فرضا وتغلا وكذا سجدة التلاوة والشكر

(و) الثاني (الصوم) فرضا ونقل (و) الثالث (قراءة القرآن) (و) الرابع (مس المصحف) وهو اسم المكتوب من كلام الله تعالى بين الدفتين (وجمله) الا اذا خافت عليه (و) الخامس (دخول المسجد) للمخاض ان خافت تلويشه (و) السادس (الطواف) فرضا ونقل (و) السابع (الوطء) ويسن لمن وطئ في اقبال الدم التصديق بدينار ولن وطئ في اذار الدم التصديق بنصف دينار (و) الثامن (الاستمتاع بما بين السرة والركبة) من المرأة فلا يحرم الاستمتاع بها ولا بما فوقهما على المختار في شرح المهدب ثم استطرذا المصنف فذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الغسل فقال (ويحرم على الجنب خمسة أشياء) أحدها (الصلاة) فرضا ونقل (و) الثاني (قراءة القرآن) غير منسوخ التلاوة آية كان أو حرفا سرا أو جهرا وخرج بالقرآن التوراة والانجيل اما ذكر القرآن فتحمل لا يقتضيه قرآن (و) الثالث (مس المصحف) وجمله من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضا ونقل (و) الخامس (اللبث في المسجد) بجنب مسلم الا لضرورة كان احتلم في المسجد وتعذر خروجه منه مخوف على نفسه أو ماله أو ما عيورا المسجد ما رآه من غير لبث فلا يحرم بل ولا يكره في الأصح وتردد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث وخرج بالمسجد المدارس والربط ثم استطرذا أيضا من أحكام المحدث الأكبر إلى أحكام المحدث الأصغر فقال (ويحرم على

المحدث) \* حدثنا اصغر \* (ثلاثة اشياء الصلاة والطواف ومس  
المصحف وحمله) \* وكذا خريطة وصندوق فيهما مصحف ويحل  
حمله في امعة وفي تفسير اكثر من القرآن وفي دنائير ودراهم  
وخواتيم نقش على كل منها قرآن ولا يمنع الميز المحدث من مس  
المصحف ولوح لدراسة وتعليم  
(كتاب احكام الصلاة) \*

وهي لغة الدعاء وشرا كما قال الرافي \* أقوال وافعال مفتحة  
بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة \* (الصلاة  
المفروضة) \* وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة \* (خمس) \*  
يجب كل منها بأول الوقت وجوبا موسعا الى ان يبقى من الوقت  
ما يسعها فتضييق حينئذ \* (الظهر) \* اي صلاته قال النووي  
وسميت بذلك لانها ظاهرة وسط النهار \* (واول وقتها زوال) \*  
اي ميل \* (الشمس) \* عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الامر  
بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك الميل بتحويل الظل الى جهة  
المشرق بعد تنهاى قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس  
(وآخره) \* اي وقت الظهر \* (اذا صار ظل كل شئ مثله بعد) \*  
اي غير \* (ظل الزوال) \* والظل لغة الستر تقول انا في ظل فلان  
اي في ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل هو أمر  
وجودي بخلقه الله تعالى لنفع البدن وغيره \* (والعصر) \* اي  
صلاتها سميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب \* (واول وقتها  
الزيادة على ظل المثل) \* وللعصر خمسة اوقات أحدها وقت

الفضيلة وهو فعلها اول الوقت والثاني وقت الاختيار و اشار له  
 المصنف بقوله: (وأخبره في اختيار الى ظل المثليين) والثالث  
 وقت الجواز و اشار له بقوله: (وفي الجواز الى غروب الشمس)  
 والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثليين الى  
 الاصفرار والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها الى ان يبقى من  
 الوقت ما لا يسعها: (والمعرب) اي صلاتها وسميت بذلك  
 لفعلها وقت الغروب: (ووقتها واحد وهو غروب الشمس)  
 اي بجميع قرصها ولا يضر بقاء شعاع بعده: (ويعتقد ان ما يؤذن)  
 الشخص: (ويتوضأ) او يتيمم: (ويستر العورة ويقيم الصلاة  
 ويصلي خمس ركعات) وقوله: (ويعتقد ان ما يسقط من بعض  
 نسخ المتن فاذا انقضى المقدار المذكور خرج وقتها وهذا هو  
 القول المحديد والقديم ورحمه النووي ان وقتها يمتد الى مغيب  
 الشفق الاحمر: (والعشاء) بكسر العين ومدود اسم لاول  
 الطلام وسميت الصلاة بذلك لفعلها فيه: (واول وقتها اذا  
 غاب الشفق الاحمر) واما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق  
 فوقت العشاء في حق اهله ان يمضي بعد الغروب زمن يغيب  
 فيه شفق اقرب البلاد اليهم ولها وقتان احدهما وقت اختيار  
 و اشار له المصنف بقوله: (وأخبره في الاختيار الى ثلث الليل)  
 والثاني وقت جواز و اشار له بقوله: (وفي الجواز الى طلوع الفجر  
 الثاني) اي الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضا بالافتق اما  
 الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معترضا بل مستطिला

ذاهبا في السماء ثم يزول ويعقبه ظلمة ولا يتعلق به حكم وزكر  
 الشيخ ابو حامد ان للعشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين  
 (والصبح) أي صلاته وهي لغة أول النهار وسميت الصلاة  
 بذلك لفضلها في أوله ولها كالعصر خمسة اوقات أحدها وقت  
 فضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت اختيار وذكروه المصنف  
 بقوله (و) أول وقتها طلوع الفجر الثاني وآخره في الاختيار إلى  
 (الاستسقاء) وهو الاضائة والثالث وقت الجواز وأشار له  
 المصنف بقوله (و) وفي الجواز (أي بكراهة) (و) إلى طلوع  
 الشمس (و) والرابع جواز بلا كراهة إلى طلوع الحجرة والخامس  
 وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن لا يبقى من الوقت ما يسعها  
 (فصل وشرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) (أ) أحدها  
 (الاسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا يجب  
 عليه قضاؤها إذا أسلم وأما المرتد فيجب عليه الصلاة وقضاؤها  
 ان عاد إلى الاسلام (و) الثاني (البلوغ) فلا تجب على صبي  
 وصبيبة لكن يؤمران بهما بعد سبع سنين ان حصل التمييز بها  
 والا فبعد التمييز ويضربان على تركها بعد كمال عشر سنين  
 (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون وقوله (و) وهو أحد  
 التكليف (و) ساقط في بعض نسخ المتن (و) الصلاة المستنونة  
 خمس (و) وفي بعض النسخ والمصلوات المستنونات خمس  
 (العيدان) أي صلاة عيد الفطر وعيد الاضحي  
 (والكسوفان) أي صلاة كسوف الشمس وكسوف القمر

(والاستسقاء) \* اى صلاته \* (والسنن التابعة للفرائض) \*  
 ويعبر عنها ايضا بالسنة الراتبية وهي \* (سبعة عشر ركعة ركعتا  
 الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعده وأربع قبل العصر  
 وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد سمة العشاء يوتر بها واحدة منهن) \*  
 والواحدة هي اقل الترتوا كثره احدى عشر ركعة ووقته بين  
 صلاة العشاء وطلوع الفجر فلو أوتر قبل العشاء عمدا اوسموا لم  
 يعتد به والرواتب المؤكدة من ذلك كله عشر ركعات ركعتان  
 قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد  
 المغرب وركعتان بعد العشاء \* (وثلاث نوافل مؤكدات) \* غير  
 تابعة للفرائض احدها \* (صلاة الليل) \* والنفل المطلق في الليل  
 افضل من النفل المطلق في النهار والنفل وسط الليل افضل ثم  
 آخره افضل وهذا من قسم الليل اثلاثا (و) الثاني \* (صلاة المحمى)  
 واقلها ركعتان واكثرها اثنتا عشرة ركعة ووقتها من ارتفاع  
 الشمس الى زوالها كما قال النووي في التحقيق وشرح المذهب (و)  
 الثالث (صلاة التراويح) \* وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات  
 في كل ليلة من رمضان وحملتها خمس ترويحيات وينوي  
 الشخص بكل ركعتين منها التراويح اوقيام رمضان ولو صلى  
 اربعاً منها ابتسليمه لم يصح ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر  
 \* (فصل) \* وشرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة اشياء \*  
 والشروط جمع شرط وهولغة العلامة وشرعاً ما تنوب عنه  
 الصلاة عليه وليس جزءاً منها وخرج بهذا التقييد الركن فانه

بجزء من الصلاة الشرط الاول (طهارة الاعضاء من الحدث) \*  
 الا صغروا ولا كبر عند القدرة اما فاقد الطهورين فصلاته صحيحة  
 مع وجوب الاعادة عليه (و) طهارة (النجس) الذي لا يعنى  
 عنه في ثوب وبدن ومكان وسيد كالمصنف هذا الا خير قريبا  
 (و) الثباني (ستر) \* لون (العورة) \* عند القدرة ولو كان  
 الشخص خاليا في ظلمة فان عجز عن سترها صلى عاريا ولا يؤمى  
 بالركوع والسجود بل يتمها ولا اعادة عليه ويكون ستر العورة  
 (لبباس طاهر) ويجب سترها أيضا في غير الصلاة عن الناس  
 وفي الخلاء الحاجة من اغتسال ونحوه وأما سترها عن نفسه  
 فلا يجب لكن يكره نظره اليها وعورة الرجل ما بين سترته وركبته  
 وكذا الامة وعورة الحرة في الصلاة ما سوى وجهها وكفها طهرا  
 وبطنها الى الكوعين اما عورة الحرة خارج الصلاة فجميع بدنها  
 وعورتها في الخلاء كالذكر والعورة لغة النقص وتطلق شرعا  
 على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم نظره وذكره  
 الاصحاح في كتاب النكاح (و) الثالث (الوقوف على مكان  
 طاهر) \* فلا تصح صلاة شخص يلاقي بعض بدنه أو لباسه  
 نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (و) الرابع (العلم  
 بدحول الوقت) \* اوطن دخوله بالاجتهاد فلو صلى بغير ذلك  
 لم تصح صلاته وان صادف الوقت (و) الخامس (استقبال  
 القبلة) \* اى الكعبة وسميت قبلة لان المصلى يقابلها وكعبة  
 لا ارتفاعها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر عليه واستثنى

المصنف من ذلك ما ذكره قوله (ويجوز تركه) استتقبال  
 (القبلة) في الصلاة (في حالتين في شدة الخوف) في قتال  
 مساح فرضا كانت الصلاة أو نقلا (و) (و) (السافة في السفر  
 على الرحلة) والمسافر سقرا مباحا أو قسيرا المتفل صوب  
 مقصده وراكب الدابة لا يجب عليه في سجوده وضع جبهته  
 على سرجها مثلا بل يوثق بركوعه وسجوده ويكون سجوده  
 اخفض من ركوعه وأما الماشي فيتم ركوعه وسجوده  
 ويستقبل القبلة فيها وفي إحرامه ولا يمشی الا في قيامه وتشهده  
 (فصل) في أركان الصلاة وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعا  
 (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركعا) أحدها (الثبة) وهي قصد  
 الشيء مقترنا بفعله ومحلها القلب فان كانت الصلاة فرضا وجبت  
 نية الفرضية وقصد فعلها وتعيينها من صبح أو ظهر مثلا أو كانت  
 الصلاة نفلا ذات وقت كراتبة أو ذات سبب كاستسقاء وجب  
 قصد فعلها وتعيينها لانية المقلية (و) الثاني (القيام مع  
 القدرة) عليه فان عجز عن القيام تعدل بف شيء وقوده  
 مقترسا أفضل (و) الثالث (تكبيرة لا حرام) فيتعين على  
 القادر النطق بها بأن يقول الله أكبر فلا يصح الرحمن أكبر  
 ونحوه ولا يصح فيها تقديم الخبر عن المبتدأ كقوله أكبر الله  
 ومن عجز عن النطق بها بالعربية ترجم عنها بأي لغة شاء  
 ولا يعدل عنها الى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير ولما  
 الروى فاخترنا والا كتماء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفانه



مستحضر للصلاة (و) الرابع: (قراءة لفاتحة) يا ويدها لمن لم  
 يحفظها فرضاً كانت الصلاة أو نقلاً (وبسم الله الرحمن الرحيم  
 آية منها) كاملة ومن اسقط من الفاتحة حرفاً أو تشديداً  
 أو أبدل حرفاً منها بحرف لم تصح قراءته ولا صلاته إن تعدد ولا  
 وجب إعادة القراءة ويجب ترتيبها بأن يقرأ آياتها على نظامها  
 المعروف ويجب أيضاً موالاتها بأن يصل بعض كلماتها ببعض  
 من غير فصل إلا بقدر التنفس فإن تخالفاً للذكرين مواتها  
 قطعها إلا أن يتعلق بالذكر بمصلحة الصلاة كتأمين المأموم  
 في أثناء فتيحة القراءة أمامه فإنه لا يقطع الموالاة ومن جهل  
 الفاتحة وتعدت عليه لعدم معلم مثلاً وأحسن غيره من  
 القرآن وجب عليه سماع آيات متواليته عوضاً عن الفاتحة  
 أو متفرقة فإن يجز عن القرآن أن يذكر بدلاً عنها بحيث  
 لا ينقص عن حروفها فإن لم يحسن قراءتها ولا ذكرها وقف قدر  
 الفاتحة وفي بعض المسح بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها  
 (و) الخامس: (الركوع) وأقل فرضه لقائم قادر على الركوع  
 معتدل الخامة ساعديه ورأسه أن ينحني بغير انحناس  
 قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو أراد وضعهما عليهما فإن لم يقدر  
 على هذا الركوع انحنى مقدوره وأما بطرفه أو كمل الركوع  
 تسوية الرأس كعظمه وعنقه بحيث يصيران كصفحة ونسب  
 ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه (و) السادس: (الطأ أئذنة) وهي  
 سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف

يجعل الطمأنينة في الاركان ركنا مستقلا ومشى عليه النوى  
 في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة في الاركان  
 (و) السابع (الرفع) هـ من الركوع (والاعتدال) هـ قائما على  
 على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز  
 عن القيام (و) الثاني (من الطمأنينة فيه) هـ أى الاعتدال  
 (و) التاسع (السجود) هـ مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة  
 بعض جهة المصلى موضع سجوده من الارض أو غيرها  
 وأكمله أن يكبر ويديه للسجود بارتفاع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه  
 ثم جبهته وأنبقه (و) العاشر (الطمأنينة فيه) هـ أى السجود  
 بحيث ينال موضع سجوده ثقل رأسه ولا يكفي له أساس رأسه  
 موضع سجوده بل يتحمل بحيث لو فرض تحته قطن مثلا  
 لا تنكس وظهور أثره على يد لو فرض تحته (و) الحادى عشر  
 (الجلوس بين السجدين) هـ في كل ركعة سواء صلى قائما  
 أو مضطجعا وأقله سكون حركة أعضائه وأكمله الزيادة على  
 ذلك بالدعاء الوارد فيه فلم يجلس بين السجدين بل صار إلى  
 الجلوس أقرب لم يصح (و) الثانى عشر (الطمأنينة فيه) هـ أى  
 الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الاخير)  
 أى الذى يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) هـ  
 أى الجلوس الاخير وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك ايها  
 النبى ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 أشهد أن لا اله الا الله واشهد أن محمدا رسول الله وأكمل التشهد

النية المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها  
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 تشهدان لا اله الا الله واشهدان محمدا رسول الله (و) الخامس  
 عشر: (الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي  
 الجلوس الاخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد واهل الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت  
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم الخ وأشعر كلام المصنف  
 بأن الصلاة على آل لا تحب وهو كذلك بل هي سنة  
 (و) السادس عشر: (التسليم الاولي) ويجب ايقاع السلام  
 حال القعود وافله السلام عليكم مرة واحدة واكمله السلام  
 عليكم ورحمة الله مرتين يمينا وشمالا (و) السابع عشر: (نية  
 الخروج من الصلاة) وهذا وجه مرجوع وقيل لا يجب ذلك  
 أي نية الخروج وهذا الوجه هو الاصح (و) الثامن عشر  
 (ترتيب الاركان) حتى بين التشهد الاخير والصلوة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه  
 وجوب مقارنة النية لتكبيره الاحرام ومقارنة الجلوس الاخير  
 للتشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة  
 (سند ما قبل الدخول فيها شيان الاذان) وهو لغة الاعلام  
 وشرعا ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة  
 والقاسطه معني الا التكبير اوله فاربع والا التوحيد آخره

فواحدة (والاقامة) وهى مصدر اقام ثم سمي بها الذكر  
 المخصوص لانه يقيم الى الصلاة وانما يشرع كل من الاذان  
 والاقامة للكتابة واما غيرها فينادى بها الصلاة جامعة  
 (و) ستمها (بعد الدخول فيها شيان التشهد الاول والعنوت  
 فى المص) اى فى اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء  
 وشرعا ذكر مخصوص وهو اللهم اهديني هديت وعافني  
 فيمن عافيت الخ (و) القنوت (فى آخر الوتر فى النصف الثانى  
 من شهر رمضان) وهو كقنوت الصبح المتقدم فى محله ولفظه  
 ولا تتعين كلمات القنوت السابقة فلو قنت بآية تتضمن دعاء  
 وقصد القنوت حصلت سنة القنوت (وهيأتها) اى الصلاة  
 وأراد بها آياتها ما ليس ركنا فيها ولا بعضا يحير بالسجود (خسة  
 عشر خصلة رفع اليدين عمد) تكبيرة (الاحرام) بالوحذو  
 منكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع) وعند (الرفع منه  
 ووضع اليمين على الشمال) ويكونان تحت صدره وفوق سترته  
 (والتوجه) اى قول المصلى عقب التحريم وجهت وجهي  
 للذى فطر السموات والارض الخ والمراد ان يقول هذه الآية  
 او غيرها مما ورد فى الافتتاح (والاستعاذة) بعد التوجه  
 وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ والافضل أعوذ بالله من  
 الشيطان الرجيم (والجهر فى موضعه) وهو الصبح واوّلها  
 المغرب والعشاء والجمعة والعيدين (والاسرار فى موضعه)  
 وهو ما عد الذى ذكره (والثأمين) اى قوله آمين عقب

القائحة لقارئها في الصلاة وغيرها لكن في الصلاة أءكد ويؤمن  
 المأموم مع تأمين إمامه ويجهربه (وقراءة السورة بعد القائحة  
 لا مأموم منفرد في ركعتي الصبح وأولتي غيرها وتكون قراءة  
 السورة بعد القائحة فالوقدم السورة عليها لم يحسب  
 (والتكبيرات عند الخفض) (والركوع) (والرفع) أي رفع  
 الصلب من الركوع (وقوله سمع الله لمن حمده) حين يرفع  
 رأسه من الركوع فالوقال من حمد الله سمع له كفي ومعنى سمع  
 الله أي تقبل منه حمده وجزاه عليه وقول المصلي (ربنا لك  
 الحمد) إذا انتصب قائما (والتسبيح في الركوع) وأدنى  
 الكمال في هذا التسبيح سبحان ربّي العظيم ثلاثا والتسبيح  
 (في السجود) وأدنى النكال فيه سبحان ربّي الأعلى ثلاثا  
 والا لكل في تسبيح الركوع والسجود مشهور (ووضع اليدين  
 على الفخذين في الجلوس) (للتشهد الأول والآخر) (بسط)  
 اليد (اليسرى) بحيث تسامت رؤسها الركبة (ويقبض)  
 اليد (اليمنى) أي أصابعها (إلا المسبحة) من اليمنى  
 فلا يقبضها (فانه يشربها) رافعها حالة كونه (متشهدا)  
 وذلك عند قوله إلا الله ولا يحركها فلو خركها ولا تبطل  
 صلاته في الأصح (والافتراش في جميع الجلسات) الواقعة  
 في الصلاة بجلوس الاستراحة والجلوس بين السجودتين  
 والجلوس للتشهد الأول والافتراش أن يجلس الشخص على  
 كعب اليسرى جاعلا ظهرها للأرض وينصب قدمه من اليمنى

ويضع بالارض اطراف اصابعها بجهة القبلة (والتورك  
في الجلسة الاخيرة) من جلسات الصلاة وهي جلوس  
الشهد الاخير والتورك مثل الافتراش الا ان المصلي يخرج  
يساره على هياتها في الافتراش من جهة يمينه ويلصق ور  
بالارض اما المسبوق والساعي فيغترشان ولا يتوركا  
(والتسليم الثانية) اما الاولى فسبق انها من اركان الصلاة  
(فصل) في امور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة وذكر  
المصنف ذلك في قوله (والمرأة تخالف الرجل في خمسة اشياء  
فالرجل يحافي) أي يرفع (مرفقيه عن جنبه ويقل) أي  
يرفع (بطنه عن فخذه في الركوع والسجود ويجهري في موضعه  
الجهري) وتقدم بيانه في موضعه (واذا نابه) أي أصابه منه  
(في الصلاة سج) فيقول سبحان الله بعد الد كرقط او من  
الاعلام او أطلق لم تبطل صلاته أو الاعلام فقط بطلان  
(وعورته) أي الرجل (ما بين سرته وركبته) أي  
فليس من العورة ولا ما فوقهما (والمرأة) تخالف الرجل  
في الخمسة المذكورة فانه (تضم بعضها الى بعض) فتلتصق  
بطنها بفخذيه في ركوعها وسجودها (وتخفص صوتها)  
ان صلت (بمحبرة الرجال الا جانب) فان صلت منفرد  
عنهم جهرت (واذا نابه شيء في الصلاة صفقت) ينفذ  
بطن اليمنى على ظهر اليسرى فلو ضربت بطنها لبطن  
الهرب ولو قليلا مع العلم بالحريم بطلت صلاتها وانحنى كالمرأة

\* (وجميع بدن) \* المرأة \* (الحرة عورة الا وجهها وكفيها) \*  
 وهذه عورتها في الصلاة اما خارجها فعورتها جميع بدنها  
 \* (والامة كالرجل) \* فتكون عورتها ما بين سرتها وركبتها  
 \* (فصل) \* في عدد مبطلات الصلاة \* (والذي يبطل الصلاة  
 احدى عشر شيئا) \* وفي بعض النسخ عشرة اشياء \* (الكلام  
 الحمد) \* الصالح مخاطب الا دمين سواء تعلق بمصلحة الصلاة  
 اولاً \* (والعمل الكثير) \* المتوالي كثلاث خطوات عمدا كان  
 ذلك او سهواً اما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) \*  
 الاصغر والا كبر \* (وحدوث النجاسة) \* التي لا يعفى عنها  
 ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنغض ثوبه حالا لم تبطل صلاته  
 \* (وانكشف العورة) \* عمداً فان كشفها الريح فسترها في الحال  
 لم تبطل صلاته \* (وتغيير النية) \* كان ينوي الخروج من الصلاة  
 \* (واستبدال القبلة) \* كان يجعلها خلف ظهره \* (والاكل  
 والشرب) \* كثيراً كان المأكول والمشروب اقليل الا ان يكون  
 الشخص في هذه الصورة جاهلاً بتحريم ذلك \* (والقهقهة) \*  
 ومنهم من يعبر عنها بالضحك \* (والردة) \* وهي قطع الاسلام  
 بقول او فعل \* (فصل و) \* عدد \* (ركعات الصلوات  
 المقررات) \* في كل يوم وليلة في صلاة الحضر الا في يوم الجمعة  
 \* (سبعة عشر ركعة) \* اما يوم الجمعة فعدد ركعات الترائض  
 يومها خمسة عشر ركعة واما عدد ركعات صلاة السفر في كل  
 يوم لثلاثة ايام فاحدى عشر ركعة وقوله (فيها اربع وثلاثون سجدة

واربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات  
ومائة وثلاث وخمسون تسليمة وجملة الاركان في الصلاة مائة  
وست وعشرون ركنا في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنان  
واربعون ركنا وفي الرابعة اربعة وخمسون ركنا هـ ظاهر غنى  
عن الشرح هـ (ومن يجز عن القيام في الغريضة) هـ لمشقة تلحقه  
في قيامه هـ (صلى حالسا) هـ على أى هيئة شاء ولكن افترسه  
في موضع قيامه افضل من تربعه في الاظهر هـ (ومن يجز عن  
الجلوس صلى مضطجعا) فان يجز عن ذلك صلى مستلقيا هـ على  
ظهره ورجلاه للقبلة فان عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه ونوى  
بقلبه ويجب عليه استئصال القبلة بوجهه بوضع شئ تحت  
رأسه ويومئ برأسه في ركوعه وسجوده فان عجز عن الائمة  
برأسه أو ما أبجفاه فان عجز عن الائمة بها جرى اركان الصلاة  
على قايمة والمصلى قاعدا لا قضاء عليه ولا ينقص اجره لانه  
معدور وما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف  
اجر القائم ومن صلى نائما فله نصف اجر القاعد فمحمول على  
الثقل عند القدرة

هـ (فصل والمترول من الصلاة ثلاثة اشياء فرض) ويسمى بالركن  
ايضاه (وسنة وهيئة) وهما ما عدا الفرض وبين المصنف الثلاثة  
بقوله هـ (فالفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل ان ذكره) هـ  
اي الفرض وهو في الصلاة اتى به وتمت صلاته او ذكره بعد  
السلام هـ (والزمان قريب اتى به ونهى) هـ على ما بقى من الصلاة



٥ (عليه وسجد للسهو) ٥ وهو سنة كما سيأتي لكن عند ترك  
 ما موربه في الصلاة أو فعل منهي عنه فيها ٥ (والسنة) ٥ إذا تركها  
 المصلي ٥ (لا يعود اليها بعد التلبس بالقرض) ٥ فمن ترك التشهد  
 الاول مثلاً فذكره بعد اعتداله مستويًا لا يعود اليه فان عاد  
 اليه عامداً عالماً بتحريره بطلت صلاته أو ناسياً ما أنه في الصلاة  
 أوجاهلاً فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وان كان  
 مأموماً عاد وجوباً بالتابعة امامه ٥ (لكنه يسجد للسهو) ٥ في  
 صورة عدم العود أو العود ناسياً ٥ وأراد المصنف بالسنة هنا  
 الأجزاء الستة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت في الصبح  
 وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت  
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة  
 على الال في التشهد الاخير ٥ (والهيئة) ٥ كالسليحات ونحوها  
 مما لا يجبر بالسجود ٥ (لا يعود) المصلي ٥ (اليها بعد تركها ولا يسجد  
 للسهو عنها) ٥ سواء تركها عمداً أو سهواً ٥ (بإذناك) المصلي  
 ٥ (في عدد ما أتى به من الركعات) ٥ يمكن شكه - ل صلى ثلاثاً  
 أو أربعاً (بني على اليقين وهو الاقل) ٥ كالثلاثة في هذا  
 المثال أتى بركعة ٥ (وسجد للسهو) ٥ ولا تنفعه غلبة الظن أنه صلى  
 أربعاً ولا يجمل بقول غيره له أنه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل  
 عدد التواتر ٥ (وسجد للسهو سنة) ٥ كما سبق ٥ (ومحله قبل  
 السلام) ٥ فان سلم المصلي عامداً عالماً بالسهو أو ساهياً أو طال  
 الفصل عرفاً فات محله وان قصر الفصل عرفاً لم يغت وحينه نذ

فله السجود وتركه

هـ (فصل) هـ في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها تحريماً كما  
 في الروضة وشرح المذهب هنا وتزيتها كما في التحقيق وشرح  
 المذهب في نواقض الرضوخ هـ (وخسة اوقات لا يصلي فيها  
 الصلاة لها سبب) هـ امامتقدم كالقائمة أو مقارن صلاة  
 الكسوف والاستسقاء والاول من الخمسة الصلاة التي لا سبب  
 لها اذا فعلت هـ (بعد صلاة الصبح) هـ وتستمر الكراهة هـ (حتى  
 تطلع الشمس و) هـ الثاني الصلاة هـ (عند طلوعها) هـ فاذا طلعت  
 هـ (حتى تتكامل وترتفع قدر رمح) هـ في رأى العين (و) الثالث  
 الصلاة هـ (اذا ستوت حتى تزول) هـ عن وسط السماء ويستثنى  
 من ذلك يوم الجمعة فلا تكرر الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا  
 حرم مكة والمسجد وغيره فلا تكرر الصلاة فيه في هذه الاوقات  
 سواء صلاة سنة الطواف او غيرها (و) الرابع من هـ (بعد صلاة  
 العصر حتى تغرب الشمس و) هـ الساعة هـ (عند الغروب) هـ  
 للشمس فاذا دنت للغروب هـ (حتى يتكامل غروبها فصل  
 وصلاة الجماعة) هـ للرجال في الفرائض غير الجمعة هـ (سنة) عند  
 المصنف والرافعي والاصح عند النووي انها فرض كفاية ويدرك  
 المأموم الجماعة مع الامام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليمية  
 الاولى وان لم يشهد معها الجماعة في الجمعة ففرض عين  
 ولا تحصل باقل من ركعة (و) يجب هـ (على المأموم ان ينوي  
 الاثتمام) هـ او الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي

الاقتداء بالمحاضر وان لم يعرفه فان عينه واخطأ بطلت صلاته  
 الا ان انضمت اليه اشارة كقوله نويت الاقتداء بزیده هذا  
 فبان عمر افتصح • (دون الامام) • فلا يجب في صحة الاقتداء به  
 في غير الجمعة نية الامامة بل هي مستتبة في حقه فان لم يتو  
 فسلاته فرادى • (ويجوز ان ياتم الحرك بالعبد والبالغ بالمرأه) •  
 اما الصبي غير المميز فلا يصح الاقتداء به • (ولا يصح قدوة رجل  
 بامرأة) • ولا بخنثي مشكل ولا قدوة خنثي مشكل بامرأة ولا  
 مشكل • (ولا قارئ) • وهو من يحسن الغائبة لا يصح اقتداؤه  
 • (بأمرئ) • وهو من يخل بحرف أو تشديدة من الغائبة ثم أشار  
 المصنف لشروط القدوة بقوله • (وأي موضع صلى في المسجد  
 بصلاة الامام فيه) • أي المسجد • (وهو) • أي المأموم • (عالم  
 بصلاته) • أي الامام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدة بعض  
 الصف • (اجزأه) • أي كفاه ذلك في صحة الاقتداء به • (مالم  
 يتقدم عليه) • فان تقدم عليه بعقبه في جهته لم تنفقد صلاته  
 ولا تضر مساواته لامامه فان كانت الصلاة حول الكعبة  
 فلا يضر تقدم المأموم على امامه في غير جهته ويندب تخلفه  
 عن امامه قليلا ولا يصير بهذا التخلف منفردا عن الصف حتى  
 لا يحوز فضيلة الجماعة • (وان صلى الامام في المسجد والمأموم  
 خارج المسجد) • حال كونه • (قريبا منه) • أي الامام بان لم  
 تزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا • (وهو) • أي  
 المأموم • (عالم بصلاته) • أي الامام • (ولا حائل هناك) •

أى بين الامام والمأموم (حاز) هـ الاقتداء حينئذ وتعتبر  
المسافة المذكورة من آخر المسجد وإذا كان الامام والمأموم  
في غير المسجد اما قضاء وبناء فالشرط ان لا يزيد ما بينهما على  
ثلاثمائة ذراع وان لا يكون بينهما حائل

هـ (فصل) هـ في قصر الصلاة وجمعها هـ (ويجوز للسافر) هـ أى  
المتلبس بالسفر قصر الصلاة الرباعية لا غيرها من ثلاثية  
وثنائية وجوازه (قصر الصلاة الرباعية بنحو شرائط) هـ الاول  
(ان يكون سفره) هـ أى الشخص هـ (في غير معصية) هـ هو شامل  
للايجاب كقضاء دين وللمدوب كصلة الرحم وللمباح كسفر تجارة  
اما سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر  
ولا جمع (و) الثاني هـ (ان تكون مسافته) هـ أى السفر هـ (سته  
عشر فرسها) هـ تحديد فى الاصح ولا تحسب مدة الرجوع منها  
والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ فجمع الفرسخ ثمانية وأربعون  
ميلا والميل أربعة عشر خطوة والخطوة ثلثة أقدام والمراد  
الأميال لها شمسية (و) الثالث (ان يكون القاصر) هـ أى الصلاة  
الرباعية أما الفائتة حصر فلا تقضى فى أسفرها مقصورة والفائتة  
فى السفر تقضى فيه مقصورة لا فى الحضر (و) الرابع هـ (ان ينوى  
القصر) هـ للصلاة هـ (مع الاحرام) هـ بها (و) الخامس هـ (ان لا يأتهم)  
فى جزء من صلاته هـ (بقيم) هـ أى عن يمين صلى صلاة تامة لا يدخل  
المسافر المتم (ويجوز للسافر) هـ سفر طويلا بما حاه (ان يجمع  
بين) هـ صلاتي هـ (الظهر والعصر) هـ تقدما وتأخيرا وهو معنى

(المغرب والعشاء) بتقديم وتأخير أو هو معنى قوله «(في وقت أيهما شاء)» وشروط جمع التقديم ثلاثة الأول أن يندأ بالظهر قبل العصر وبالمغرب قبل العشاء فلو عكس كان بداً بالعصر مثلاً قبل الظهر لم يصح وبعميدها بعدها ان اراد الجمع والثاني نية جمع اول الصلاة الاولى بأن تقترن نية الجمع بتحرمها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من الاولى ويجوز في اثنائها على الاظهر والثالث الموالاة بين الاولى والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فان طال عرفا ولو بعد ركعتين وجب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها ولا يضر في الموالاة بينهما فصل يسير عرفا وما جمع التأخير فيجب فيه ان يكون بنية الجمع وتكون هذه النية في وقت الاولى ويجوز تأخيرها الى ان يبقى من وقت الاولى زمن لو ابتدئت فيه كانت اداء لا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة «(ويجوز للحاضر)» أي المقيم (في) وقت «(المطر أن يجمع بينهما)» أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا في وقت الثانية بل «(في وقت الاولى منهما)» ان بل المطر أعلى الثوب واسفل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ويشترط أيضا وجود المطر اول الصلاتين ولا يكفي وجوده في اثنائها الاولى منها ويشترط أيضا وجوده عند السلام من الاولى سواء استمر المطر بعد ذلك ام لا ومقتضى رخصة الجمع بالمطر بالمصلحة

في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيد عرفا ويتأذى  
 الداهب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه  
 • (فصل وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام  
 ولبلوغ والعقل) • وهذه الثلاثة شروط أيضا لغير الجمعة  
 من الصلوات • (والحرية والدكورية والصحة والاستيطان) •  
 فلا تجب الجمعة على كافر وصي ومحمون وعبد واثني ومريض  
 ومسافر ونحوه • (وشرائط) • حصة • (فعلها ثلاثة) • الأول دار  
 الإقامة التي يستوطنها العدد المجتمعون سواء في ذلك المدين  
 والقرى التي تتخذ وطبا وعبر المصنف عن ذلك بقوله • (أن تكون  
 البلد مبرا كانت) • البلد • (أو قرية و) • الثاني • (أن يكون  
 العدد) في جماعة الجمعة • (أربعين) • رجلا • (من أهل الجمعة) •  
 وهم المكلفون المذكورين لا حرار المستوطنين بحيث لا يظعنون  
 عما استوطنه شتاء ولا صيفا إلا الحاجة • (و) • الثالث • (أن يكون  
 الوقت باق) • وهو وقت الظهر فيشترط أن تقع الجمعة كلها  
 في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بان لم يبق من الوقت  
 ما يسع الذي لابد منه فيها من حطمتها أو ركعتيها صليت ظهرا  
 • (فإن خرج الوقت) • أي جميع وقت الظهر بقينا وهم فيها  
 • (وعدمت الشروط) • التي تقدمت • (صليت ظهرا) •  
 بناء على ما فعل منها وفانت الجمعة سواء أدركوها من ركعة أم لا  
 ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها التوجه الجمعة على الصحيح  
 • (وورائها) • ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) • أحدها

وثانيهما (خطبتان يقوم) الخطيب (فيهما ويجلس بينهما)  
قال المتولى بقدر الظما أئنة بين السجدةتين ولو عجز عن القيام  
وخطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز لا قتداء به ولو مع الجهل  
بحاله وحيث خطب قاعدا فصل بين الخطبتين بسكتة  
لا باضطجاع وإركان الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظها متعين ثم الوصية  
بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما  
والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن  
يسمع الخطيب أركان الخطبة لأربعين تنعقد بهم الجمعة  
ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق  
بين كلماتها ولو بعذر بطلت ويشترط فيها ستر العورة والظهار  
من الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من  
فرائض الجمعة (أن تصلي) بضم أوله (ركعتين في جماعة)  
تنعقد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين  
بخلاف صلاة العيد فانها قبل الخطبتين (وهي ثمانيتان)  
وسبق معنى الهيئة (أربع خصال) أحدها (الغسل) لمن  
يريد حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبد مقيم أو مسافر ووقت  
غسلها من الفجر الثاني وتقريبه من ذهابه أفضل فان عجز عن  
غسلها تيمم بنية الغسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد)  
بازالة الريح الكريه منه كصنمان في معاطى ما يزيله من مرتك  
ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب البيض) فانها أفضل

ثياب (و) الرابع (أخذ الظفر) ان طال والشعر كذلك  
 فينتفأ بطنه ويقص شاربه ويحلق عاتقه (والتطيب) باحسن  
 ما يوجد منه (ويستحب الانصات) وهو السكوت مع  
 الأصغاء (في وقت الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور  
 مذكورة في المطولات منها انذار أعمى ان يقع في بئر أو من دب  
 إليه عقرب مثلاً (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب  
 صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتعبير المصنف بدخل  
 يفهم ان الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة  
 أم لا ولا يظهرون هذا المفهوم ان فعلها حرام أو مكروه لكن  
 النووي في شرح المذهب صرح بالحرمة ونقل الاجماع عليها  
 عن الماوردي

هـ (فصل وصلاة العيدين) هـ أى الفطر والاضحى (سنة  
 مؤكدة) وتشترع جماعة ولمنفرد ومسافر وعبد وحر وخثنى  
 وامرأة لا جميلة ولا ذات هيئة اما العجوز فتحضر العيد في ثياب  
 يئتمها بلاطيب ووقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها  
 (وهي) أى صلاة العيد (ركعتان) يحرم من ما بنية عيد  
 الفطر والاضحى ويأتى بدعاء الافتتاح (ويكبر في) الركعة  
 الاولى سبعاً سوى تكبيرة الاحرام ثم يتعوذ ويقرأ  
 الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة في جهراً (و) يكبر (في) الركعة  
 الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة  
 وسورة اقترئت جهراً (ويخطب) ندباً (بعد ذلك)



أى الركعتين (خطبتين يكبر في) ابتداء (الاولى تسعا)  
 ولاء (و) يكبر (في) ابتداء (الثانية سبعاً) ولاء ولو فصل بينهما  
 بتحميد وتتمليل وثناء كان حسناً والتكبير على سمع من مرسل  
 وهو ما لا يكون عقب صلاة ومقيد وهو ما يكون عقبها وبدأ  
 المصنف بالاول فقة قال (ويكبر) ندباً بل من ذكر وأثنى وحاضر  
 ومسافر في المنازل والطرق والمساجد والأسواق (من)  
 غروب الشمس من ليلة العيد) أى عيد الفطر ويستمر هذا  
 التكبير (الى ان يدخل الامام في الصلاة) للعيد ولا يسن التكبير  
 ليلة عيد الفطر عقب الصلوات ولكن النوى في الاذكار  
 اختارانه سنة ثم شرع في التكبير بالمقيد فقال (و) يكبر (في)  
 عيد (الاضحى خلف الصلوات المفروضة) من مؤداة وفائتة  
 وكذا خلف راتبة ونقل مطلق وصلاة جنازة (من صبح يوم عرفة  
 الى العصر من آخر أيام التشريق) وصيغة التكبير الله أكبر  
 الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد  
 الله أكبر كبيراً والحمد لله كثير وسبحان الله بكرة وأصيلاً  
 لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده  
 وهزم الأحزاب وحده

(فصل وصلاة الكسوف) للشمس وصلاة الخسوف للقمر  
 كل منهما (سنة مؤكدة فان غابت) هذه الصلاة (لم تقض)  
 أى لم يشرع قضاؤها (ويصلى الكسوف الشمس وخسوف  
 القمر ركعتين) يحرم نية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح

والتعوذ بقراءة الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع ثم يعتدل  
ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً أخف من الذي قبله ثم يعتدل  
ثانياً ثم يسجد السجدة الثانية بتمامه ثم يركع ثم يصلي ركعة  
ثانية بقيامين وقراءتين وركعتين واعتمد اليك وسجودين  
وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منها (قيامان يطيل القراءة  
فيهما) كما سيأتي (و) في كل ركعة منها (ركوعان يطيل التسبيح  
فيهما دون السجود) فلا يطوله وهذا أحد وجهين لكن الصحيح  
أنه يطوله نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الإمام (بعدهما)  
في صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) كخطبتي الجمعة  
في الأركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة  
من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعتق ونحو ذلك (ويسر  
بالقراءة) (في كسوف الشمس ويجهر) بالقراءة (في خسوف  
القمر) وتقوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء لأنه كسوف  
وبغروبها كاسفة وتقوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطلوع  
الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروبه خاصة فلا تقوت الصلاة  
(فصل) في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقياء من الله  
تعالى (وصلاة الاستسقاء سنوثة) لمقيم ومسافر عند  
الحاجة من انقطاع غيث ونحو ذلك وبها صلاة الاستسقاء  
ثانياً وأكثر من ذلك إن لم يسقوا حتى يسقيهم الله تعالى  
(قيامهم) ندباً (لإمام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم  
امثال أمره كما أفتى به النووي والتوبة من الذنوب واجبة

امرها الامام أم لا (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد  
 ومصالحة الاعداء وصيام ثلاثة ايام) قبل ميعاد الخروج  
 تكون به أربعة (ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) صيا ما غير  
 متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بذلة)  
 موحدة مكسورة وذال مججمة ساكنة ما يلبس من ثياب  
 لمهنة وقت العمل (واسكنة) أي خشوع (وتضرع)  
 أي خضوع وتذل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ  
 والمجانز واليهام (ويصلي بهم) الامام أو نائبه (ركعتين كصلاة  
 العيدين) في كيفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعة  
 في الركعة الاولى وخمس في الركعة الثانية يرفع يديه (ثم يخطب  
 ندبا) (خطبتين) كخطبتي العيدين في الاركان وغيرها لكن  
 يستغفر الله في الخطبتين بدل التكبير اولهما في خطبتي  
 العيدين فيفتتح الخطبة الاولى بالاستغفار تسعا والخطبة  
 الثانية سبعة وصيغة الاستغفار استغفر الله العظيم الذي  
 لا اله الا هو الحي القيوم وأنوب اليه وتكون الخطبتان  
 (بعدهما) أي الركعتين (ويحول) الخطيب (رداء)  
 ويجعل يمينه يساره (واعلاه اسفله) ويحول الناس  
 اريدتهم مثل تحويل الخطيب (ويكثر من الدعاء) سر  
 وجهرا حيث أسرا خطيب انبر القوم بالدعاء وحيث جهره  
 أمنا على دعائه (ويكثر الخطيب من الاستغفار) ويقر قوله  
 تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا الآية وفي بعض نسخ المتن

زيادة وهي ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فيقول اللهم اجعلها سقيما رحمة ولا سقيما عذاب ولا  
 محق ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب والاكام  
 ومنابت الشجر وبطن الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم  
 استغنا غنيما مغنيانا مريثا مريثا عما غدا طابقا مجللا  
 داثما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين  
 اللهم ان بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضنك ما لا يشكر  
 الا اليك اللهم انبت لما الزرع وادولنا الضرع وانزل علينا  
 من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض واكشف عنا  
 من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت  
 تغفارنا رسل السماء علينا مدرارا وبتغسل في الوادي اذا سأل  
 ويسبح للرحمن والبرق) انتهت الزيادة وهي لطوفا لا تناسب  
 حال المتن من الاختصار والله اعلم

(فصل) في كيفية صلاة الخوف وانما افرد المصنف عن  
 غيرها من المسوات ترجع لانه يحتمل في اقامة الفرض  
 في الخوف ما لا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) انواع كثيرة  
 تبلغ ستة ضرب كما في صحيح مسلم اقتصر المصنف منها (على  
 ثلاثة ضرب احدها ان يكون العدو في غير جهة القبلة) وهو  
 قليل وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو  
 (ويفرقهم الامام فرقتين فرقة تغني في وجه العدو) تحرسه  
 (وفرقة تغني خلفه) أي الامام (فيصلي بالفرقة التي خلفه)

ركعة ثم بعد قيامه للركعة الثانية (تتم لنفسها) بقية  
صلاتها (وتمضي) بعد فراغ صلاتها (الى وجه العدو)  
تحرسه (وتأتي الطائفة الاخرى) التي كانت حارسه  
في الركعة الاولى (فيصلي). الامام (بها ركعة) فاذا جلس  
لامام للتشهد فترافقه (وتتم لنفسها) ثم يذتظرها الامام  
(ويسلم بها) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رقعوا فيها اياتهم وقيل غير  
ذلك (و) الثاني (ان يكون العدو في جهة القبلة) في مكان  
لا يستترهم عن أعين المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة تحتمل  
تفرقهم (فيصفهم الامام صفين) مثلاً (ويحرم بهم جميعاً)  
فاذا سجد الامام في الركعة الاولى (سجد معه أحد الصفيين)  
سجدتين (ووقف الصف الآخر يحرسهم فاذا رفع) الامام  
رأسه (سجدوا وحقوقه ويتشهد الامام بالصفيين ويسلم بهم)  
وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وهي قرية  
بطريق الحاج المصري بينها وبين مكة مرحلتان وسميت بذلك  
لعسف السيف فيها (والثالث) أن يكون في شدة  
(الخوف والتهجم المحرب) وهو كناية عن شدة الاختلاط بين  
القوم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك  
القتال ولا يتقدمون على النزول ان كانوا ركبانا ولا على  
الانحراف ان كانوا مشاة (فيصلي) كل من القوم (كيف  
أمكنه راجلاً) أي ماشياً (أو ركباً) متقبلاً القبلة وغير

مستقبل لها) ويعتذرون في الأعمال الكثيرة في الصلاة  
كضربات متوالية

(فصل) في اللباس (ويحرم على الرجال لبس الحرير والتمتة  
بالذهب) والعز في حال الاختيار وكذا يحرم استعمال ما ذكر  
على جهة الافتراش وغير ذلك من وجوه الاستعمال ويحل  
للرجال لبسه لضرورة كحرق وبردهم الكين (ويحل للنساء)  
لبس الحرير وفتراشه ويحل للولي اللباس الصبي الحرير قبل  
سبع سنين وبعدها (وقليل الذهب وكثيره) أي استعمالها  
(في الحریم سواء إذا كان بعض الثوب أريسم) أي حريرا  
(وبعضه) الآخر (قطعا أو كذا) مثلا (جاز) للرجل  
(لبسه ما لم يكن الأبريسم غالبا) على غيره فإن كان غير  
الأبريسم غالبا جاز أي حل وكذا أن استويا في الأصح

(فصل) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفيمه والصلاة  
عليه ودفنه (ويأثم) على طريق فرض الكفاية (في الميت)  
المسل غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفيمه  
والصلاة عليه ودفنه) وإن لم يلمح حال الميت الواحد تعين  
عليه ما ذكره الميت المذكور له صلاة عليه حرام حريسا كل  
أرضه ياد يجوز غسل في الحياتين ويجب تكفيم الدمى ردها  
دون الأرواح والمرقد وأما المجره إذا كان من غير لاسية تير راسها  
ولا يأسر محيط ولا وجه المحرمة وأما الشهيد ولا يأسر على عليه  
كذلك المجره في قول (وشر لا يغسل ولا يلبس على ما ي

احدهما الشهيد في معركة المشركين وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقاً او مسلم خطأ او عاد سلاحه اليه او سقط عن دابته ونحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال مجراحة فيه يقطع بموته فغير شهيد في الاظهر وكذا الوات في قتال البغاة او مات في قتال لا بسبب القتال (و) الثاني (السقط الذي لم يستهل) اي لم يرفع صوته (صارخاً) فان استهل صارخاً وبكى فحكمه كالكبير والسقط بثلاث الميتمين الولد الغازل قبل تمامه مأخوذ من السقوط (ويغسل الميت وتراً) ثلاثاً أو خمساً واكثر من ذلك ويكون في اول غسله صدره أي يسر ان يستعين الغاسل في الغسلة الاولى من غسلات الميت بصدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أي آخر غسل الميت غير المحرم (شيئاً) قليل (من كافور) بحيث لا يغير الماء واعلم ان اقل غسل الميت تعميم بدنه بالماء مرة واحدة وأما كله فمذكور في المنسوبات (ويكفن) الميت ذكر كان او اثنى بالغاً كان او لا (في ثلاثة اثواب بيض) وتكون كلها الفائف متساوية طولاً وعرضاً تاخذ كل واحدة منها جميع البدن (ليس فيها قميص ولا عمامة) وان كفن الذكور في خمسة فهي الثلاثة المذكورة وقميص وعمامة او المرأة في خمسة فهي ازار وخمار وقميص ولفافتان وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الاصح في الروضة وشرح المذهب ويختلف بذكر عورة الميت وانوثته ويكون الكفن من جنس ما يلبسه الشخص

في حياته (ويكبر عليه) أي الميت إذا صلى عليه (أربع  
 تكبيرات) بتكبير الأحرار وتوكبر خمساً لم تبطل لكن لو خمس  
 أمامه لم يتابعه بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه وهو أفضل (ويقرأ)  
 المصلي (الفاتحة بعد) التكبير (الأولى) ويجوز قراءتها بعد  
 غير الأولى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير  
 الثانية وأقل الصلاة عاياه اللهم صل على محمد (ويدعوليت بعد  
 الثالثة) وأقل الدعاء للميت اللهم اغفر له واكمله مذكور في قول  
 المصنف في بعض نسخ المتن وهو اللهم هذا عبدك وابن عبدك  
 خرج من روح الدنيا وسعتهها ومحبوبه واجباته فيها إلى ظلمة  
 القبر وما هو لاقيه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك  
 لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به هذا اللهم  
 أنه نزل بك وأنت خير منزول به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت  
 غني عن عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعا له اللهم إن كان  
 محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فنجباً وزعنه ولقنه  
 برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وحاف  
 الأرض عن جنبيه ولقنه برحمتك إلا من من عذابك حتى تبعثه  
 آمننا إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول بعد الرابعة  
 اللهم لا تحرمننا أجره ولا تقننا بعده واغفر لنا وله (ويسلم)  
 المصلي (بعد) التكبير (الرابعة) والسلام هنا كالسلام  
 في صلاة غير المجتازة في كفيته وعدده لكن يستحب هنا  
 زيادة درجة الله وبركاته (ويدفن) الميت (في تربة مستقبلة



القبلة) والحمد بفتح اللام وضمها وسكون الحاء ما يحفر في اسفل  
 حاذب القبر من جهة القبلة قد رما يسع الميت ويستتره والدفن  
 في البعد أفضل من الدفن في الشق ان صلبت الارض والشق  
 ان يحفر وسط القبر كالهر ويبنى جانبه ويوضع الميت بينهما  
 ويسقف عليه بلبن ونحوه ويوضع الميت عندهم مؤخر القبر وفي  
 بعض النسخ بعد قوله مستقبـل القبلة زيادة وهي (ويسـل  
 من قبل رأسه) اي سـلا (يرفق) لا بعنف (ويقول الذي يلحده  
 بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضع الميت)  
 في القبر (بعد ان يعق قامة وبسطة) ويكون الاضطجاع  
 مستقبـل القبلة فلو دفن مستدير القبلة أو مستـلقيا يندش  
 ووجه القبلة ما لم يتغير ويسطح القبر ولا يسـم (ولا يبنى عليه  
 ولا يحصص) أي يكره تخصيصه بالحصص وهو النورة المسماة  
 بالبحير (ولا بأس بالبكا على الميت) أي يجوز البكا عليه  
 قبل الموت وبعده وتركه أولى ويكون البكا (من غير نوح) أي  
 رفع صوت بالندب (ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل  
 ثوب والجيب طوق القميص (ويعزى اهله) أي أهل الميت  
 صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وانثاهم الا الشابة فلا يعزىها الا  
 محارمها والتعزية سنة قبل الدفن وبعده (الى ثلاثة ايام من) بعد  
 (دفنه) ان كان المعزى والمعزى حاضرين فان كان احدهما غائبا  
 امتدت التعزية الى حضوره والتعزية لغة التسلية لمن اصاب بمن  
 يعز عليه وشرعا الامر بالصبر والبحث عليه بوعدا لا جروا الدعاء

لايت بالمغفرة وللصواب يجبر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر الا  
بحاجة) كضيق الارض وكثرة الموتى

### (كتاب احكام الزكاة)

وهي لغة النماء وشرعاً اسم لمال محصور يؤخذ من مال  
محصور على وجه مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة (تجب  
الزكاة في خمسة أشياء وهي المواشي) ولو عبر بالنعم لكان أولى  
لأنها أخص من المواشي والكلام هنا في الأخص (والانعام)  
واريد بها الذهب والفضة (والزروع) واريد بها الاقوات (والثمار  
وعروض التجارة) وسيأتي كل من الخمسة مفصلاً (فاما المواشي  
فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم)  
فلا تجب في الخيل والرقيق والمتولد مثلاً من غنم وطبشاء  
(وشرائط وجوبها ستة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست  
خصال (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي واما المرتد فالصحيح  
ان ماله موقوف فان عاد الى الاسلام وجبت عليه والا فلا  
(والحرية) فلا زكاة على رقيق واما المبعوض فتجب عليه الزكاة  
فيما ملكه ببعضه الحر (والملك التام) أي فالملك الضعيف لا زكاة  
فيه كما يشتري قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام  
المصنف تبعاً للقول القديم لكن الجديد الوجوب (والنصاب  
والحول) فلا تنقص كل منهما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي في  
كلام باح فان علفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها وان  
علفت نصفه فأقل قدرات تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت

زكاتها والافلا (واما الاثمان فشيئان الذهب والفضة)  
مضروبين كانا أولا وسيأتي نصابهما (وشرائط وجوب  
الزكاة فيها) أي الاثمان (خمس أشياء الاسلام  
والحرية والملك التام والنصاب والمحول) وسيأتي بيان  
ذلك (واما الزروع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة  
وشعير وعدس وازدوكذا ما يقتات اختصارا كذرة وحب  
(فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط ان يكون مما يزرعه) أي  
يستنبته (الادميون) فان نبت بنفسه بحمل ماء أو هواء فلا زكاة  
فيه (وان يكون قوتا مدخرا) وسبق قريبا بيان المقتات وخرج  
بالقوت ما لا يقتات من الابرار نحو الكون (وان يكون نصابا  
وهو خمسة أوسق لا قشر عليها) وفي بعض النسخ ان يكون  
خمس أوسق باسقاط نصاب (واما الثمار فتجب الزكاة في  
شيئين منها ثمرة النخل وثمررة الكرم) والمراد به سائتين الثمرتين  
التمر والزبيب (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الثمار  
(أربع خصال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب)  
ففي انتفى شرط من ذلك فلا وجوب (واما عروض التجارة  
فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة) سابقا (في الاثمان)  
والتجارة هي التقلب في المال لغرض الربح  
(فصل واول نصاب الابل خمس وفيها شاة) أي جذعة ضان  
له سنة ودخلت في الثانية أو ثنية معز لها سنتان ودخلت  
في الثالثة وقوله (وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه

وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض  
من الابل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين  
حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون  
وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة واحدى وعشرين  
ثلاث بنات لبون) الى آخره ظاهر غني عن الشرح وبنت  
المخاض لها سنة ودخلت في الثانية وبنت اللبون لها سنتان  
ودخلت في الثالثة والحقة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة  
والجذعة لها اربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم  
في كل) أي ثم بعد زيادة تسع على مائة واحدى وعشرين  
وزيادة عشرين بعد زيادة التسع وجملة ذلك مائة واربعون  
يستقيم الحساب على ان في كل (أربعين) بنت لبون  
وفي كل خمسين (حقة في) مائة واربعين حقتان وبنت  
لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا

(فصل واول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) وفي بعض النسخ  
وفيه أي النصاب (تبيع) ابن سنة ودخل في الثانية سمي بذلك  
لتبعية امه في المرعى ولما خرج تبعية اجزأت بطريق الاولى  
(و) يجب (في أربعين مسنة) لها سنتان ودخلت في الثالثة  
سميت بذلك لتكامل أسنانها فلما خرج عن أربعين تبعين  
أجزأ على الاصح (وعلى هذا ابدافقس) وفي مائة وعشرين  
ثلاث مسنات او اربعة تبعة

(فصل واول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضان

أوثنية من المعز) وسبق بيان المجذعة والثنية وقوله (وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربعة أربعمائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة) الخ ظاهرا غنى عن الشرح

(فصل والخليفة طان يزكيان) بكسر الـ كاف (زكاة) الشخص (الواحد) والخليفة قد تعيد الشريكين تحقيقا بأن يملك كل اثنين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة وقد تعيد تثقيلا بأن يملك كل اربعين شاة بالسوية بينهما وقد تعيد تخفيفا على احدهما وتثقيلا على الآخر كان يملك كاستين لا احدهما ثلثها ولا الآخر ثلثها وقد لا تعيد تخفيفا ولا تثقيلا كان يملك كمائتي شاة بالسوية بينهما وانما يزكيان زكاة الواحد (بسميع شرائط اذا كان) وفي بعض النسخ ان كان (المراح واحدا) وهو بضم الميم مأوى الماشية ليلا (والمسرح واحدا) والمراد بالمسرح الموضع الذي تسرح اليه الماشية (والمرعى) والرعى (واحد او الفحل واحد) أى ان اتحد نوع الماشية فان اختلف نوعها كضان ومعز فيجوز ان يكون لكل منهما فحل يطرق ماشيته (والمشرب) أى الذى تشرب منه الماشية كعين او نهر أو غيرها (واحد) وقوله (والحالب واحد) هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والاصح عدم الاتحاد في الحالب وكذا الحلب بكسر الميم وهو الإلقاء الذى يحلب فيه (وموضع الحلب) بفتح اللام (واحد) وحكى النووى اسكان اللام وهو اسم للن الحلوب ويطلق على المصدر

قال بعضهم وهم والمراد هنا

(فصل ونصاب الذهب عشرون مثقالا) تحديد ابوزن مسكة  
والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أي نصاب الذهب  
(ربع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرين مثقالا  
(بحسابه) وإن قل الزائد (ونصاب الورق) بكسر الراء وهو  
الفضة (مائة درهم وفيه ربع العشر وهي خمسة دراهم وفيما  
زاد) على المائتين (بحسابه) وإن قل الزائد ولا شيء في المعشوش  
من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصابا (ولا يجب في الحلي  
المباح) أما زكاة المحرم كسوار وخطال لرجل وخشي فتجب  
الزكاة فيه

(فصل ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) من الوسق  
مصدر بمعنى الجمع لأن الوسق يجمع الصيعان (وهي) أي  
خمسة أوسق (الف وستمائة رطل بالعراقي) وفي بعض النسخ  
بالبغدادى وما زاد فبحسابه ورطل بغداد عند النوى مائة  
وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (وفيها) أي الزروع  
والثمار (إن سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالثلج  
(أو السج) وهو الماء الجارى على الأرض بسبب سدها  
فيصعد الماء على وجه الأرض فيسقيها (العشر) وإن سقيت  
بدولاب (بضم الدال) وفتحها ما يديره الحيوان (أو) سقيت  
(بنضح) من نهر أو بئر بخينوان كيعير أو بقر (نصف العشر) وفيما  
سقى بماء السماء والدولاب مثلاً سواء ثلاثاً أو أربعاً العشر

فصل وقوم عروض التجارة عند آخره  
 سواء كان ثمن مال التجارة نصابا ام لا فان بلغت قيمة العروض  
 آخر احوال نصابا زكاهوا والا فلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ  
 مال التجارة نصابا (ربيع العشر) منه (وما استخرج من معادن  
 الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ نصابا (ربيع العشر في الحال)  
 ان كان المستخرج من اهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن  
 بفتح داله وكسر هاء اسم لمكان خلق الله فيه ذلك من موات  
 أو ملك (وما يوجد من الركاز) وهو دفين الجاهلية وهي الحالة  
 التي كانت العرب عليها قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله  
 وشرائع الاسلام (فيه) أي الركاز (الخمس) ويصرف مصرف  
 الزكاة على المشهور ومقابل له انه يصرف الى اهل الخمس  
 المذكورين في آية النفي

(فصل وتجب زكاة الفطر) ويقال لها زكاة الفطرة أي الخلقة  
 (بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة على كافر أصلي الا في رقيقه  
 وقريبه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر  
 رمضان) حينئذ فتخرج زكاة الفطر عن من مات بعد الغروب  
 دون من ولد بعده . (ووجود الفضل) وهو يسار الشخص  
 بما يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أي يوم العيد  
 وكذا يلمته ايضا (ويزكى) الشخص (عن نفسه وعن من تلزمه  
 نفقته من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبدا وقريبا وزوجة  
 كفار وان وجبت نفقتهم واذا وجبت الفطرة على الشخص

فيخرج (صاعاً من قوت بلده) ان كان بلدياً فان كان في البلد  
أقوات علب بعضهم - اوجب الاخراج منه - ولو كان الشئ  
في رادية لا قوت فيها اخرج من قوت أقرب البلاد اليه ومن  
لم يؤمر بصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض وقدره أي الصاع  
(خمسة أرطال وثلاث بالبعدي) وسبق بيان الرطل العراقي  
في نصاب الزروع

(فصل وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم  
الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات  
للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي  
الرقاب والغارمين وفي سبيل الله واس السبيل) الخ وهو ظاهر  
غنى عن الشرح الا معرفة الاصناف فالفقير في الزكاة هو الذي  
لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجة أما فقير العراق فهو  
من لا نقديده والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل  
منهم ما موقعاً من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة  
دراهم وعند سبعة والعامل من استعمله الامام على أخذ  
الصدقات ودفعها المستحقين والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة  
اقسام أحدها مؤلفة المسلمين وهو من أسلم ونيته تعفيفة  
فيتألى بدفع الزكاة وبقيته الاقسام في المبسوطات  
وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة  
فاسدة فلا يعطى من سهم مكاتبين والغارم على ثلاثة اقسام  
أحدها من استدان ديناً للمساكين وتنته بين طائفتين في



قتيل لم يظهر قاتله فتحمل دينه بسبب ذلك فيقضى دينه من  
 سهم الغارمين غنيا كان أو فقيرا وإنما يعطى الغارم عند  
 بقائه الدين فان اداه من ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من سهم  
 الغارمين وبقية أقسام الغارمين في المبسوطات وأما سبيل  
 الله فهم العزاة الذين لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم  
 مقطوعون بالجهاد وأما ابن السبيل فهو من ينشئ سفرا من  
 بلد الزكاة أو يكون مجتازا لبلدها ويشترط فيه الحاجة وعدم  
 المعصية وقوله (والى من يوجد منهم) أى الاصناف فيه اشارة  
 الى انه اذا فتمد بعض الاصناف ووجد البعض يصرف لمن  
 وجد فان فقدوا كلهم حفظت الزكاة الى أن يوجدوا كلهم  
 أو بعضهم (بقصر) فى اعطاء الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل  
 صنف) من الاصناف الثمانية (الا العامل) فانه يجوز أن يكون  
 واحدا ان جهات به الكفاية واذا صرف لاثنتين من كل صنف  
 عزم للاثلاث أقل متمول وقيل يقوم به الثلث (وخسة لا يجوز  
 دفعها) أى الزكاة (اليهم العنى بمال أو كسب والعبد ونوا  
 هاشم ونوا المطلب سواء منعوا حقهم من خمس الخمس ام لا  
 وكذا اعتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم اخذ  
 صدقة التطوع على المشهور (والكافر) وفي بعض النسخ  
 ولا يصح للكافر (ومن تلزم المزركى نفقته لا يدفعها) أى  
 الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها  
 اليهم باسم كونهم عزاة أو غارمين مثلا

## (كتاب) ا. كام (الصيام)

وهو والصوم مصدران معناهما العسة الامساك وشرعا امساك  
عن مفطرة نية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل  
ظاهر من حيض وتقاس (وشرائط وجوب الصوم ثلاثة اشياء)  
وفي بعض النسخ اربعة اشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة  
على الصوم) وهذا هو الساقط في خمسة الثلاثة فلا يجب الصوم  
على احد اذ ذلك (وفرائض الصوم اربع خصال) أحدها  
(النية) بالقلب وان كان الصوم فرضا كرمضان أو النذر  
فلا بد من ايتماع النية ليلا ويجب التعيين في صوم الفرض  
كرمضان واكمل النية في صومه أن يقول الشخص  
نويت صوم غد عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى  
(و) الثاني (الامساك عن الاكل والشرب) وان قل الماء كول  
والمشروب عند الاعتماد ان اكل ناسيا لم يفطر أو جاهلا لم يفطر  
ان كاقرب عهد بالاسلام او نشأ به من اعداء العلماء والا فطر  
(و) الثالث (الجماع) عهدا واما الجماع ناسيا فكلنا كل ناسيا  
(و) الرابع (تعمد الفیء) فلو غلبه الفیء فلا يطل صومه  
(والذي يفطر به الصائم عشرة اشياء) احدها وثانيها  
(ما وصل عهدا الى الجوف) المتقيح (او) غير المتقيح كالوصول  
من مأموه الى (الرأس) والمراد بامساك الصائم عن وصول  
عين الى ما يسمى جوف (و) الثالث (الحقنة من احد  
السبيلين) وهو دواء يحقن به المريض في قبل او دبر المعبر عنهما

في المتن بالسبيلين (و) الرابع (التي عمدا) فاه  
 لم يطل صومه كما سبق (و) الخامس (الوطى) عمدا في القربح  
 فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا (و) السادس (الانزال) وهو  
 خروج المنى (عن مباشرة) بلا جماع محرما كان كما خراجته  
 بيده أو غير محرما كما خراجته بيده زوجته أو جاريته واحتراز  
 بمباشرة عن خروج المنى باحتلام فلا افطار به جزما (و) السابع  
 الى آخر العشرة (الحية) وض والنقاس والجنون والردة) فتي طرأ  
 شيء منها في أثناء الصوم ابطله (ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء)  
 احدها (تججيل الفطر) ان تحقق الصائم غروب الشمس فان  
 شك فلا يعمل الفطر ويسن ان يفطر على تمر والا فماء والثاني  
 تاخير السحور ما لم يقع في شك فلا يؤخر ويحصل السحور  
 بقليل الاكل والشرب (و) الثالث (ترك الهجر) أى الفحش (من  
 الكلام) الفاحش فيصون الصائم لسانه عن الكذب والغيبة  
 ونحو ذلك كالشتم فان شتمه احد فاليقول مرتين او ثلاثا في صائمه  
 اما بلسانه كما قال النووي في الاذكار او بقلبه كما نقله الرافعي عن  
 الأئمة وقتصر عليه (ويحرم صيام خمسة أيام العيدين) أى  
 صوم يوم عيد الفطر وعيد الاضحى وأيام التشريق وهى الثلاثة  
 التى بعد عيد يوم النحر (ويكره) تحريما (صوم يوم الشك)  
 بالاسباب يقتضى صومه وأشار المصنف لبعض صور هذا  
 السبب بقوله (الا ان يوافق عادة له) في تطوعه لكن عادته صوم  
 يوم وفطار يوم فوافق صومه يوم الشك وله صوم يوم الشك

أيضا عن قضاء ونذرو يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان  
 إذا لم ير الهلال ليطلب مع الصحو ويحدث الناس برؤيته ولم يعلم  
 عدل رآه أو شهد برؤيته صيانه أو عييده أو فسقة (ومن وظئ)  
 في نهار رمضان حال كونه (عامدا في الفرج) وهو مكلف  
 بالصوم ونوى من الليل وهو واجب هذا الوطئ لأجل الصوم  
 (فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض  
 النسخ (سليمة من العيوب المضرة) بالعمل والكسب (فإن لم يجد  
 فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع) صومهما (فإطعام  
 ستين مسكينا لكل مسكين مد) أي مما يجزئ في صدقة  
 الفطر فإن عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فإذا قدر  
 بعد ذلك على خصاله من خصال الكفارة فعلاها (ومن مات  
 وعليه صيام) فأت من رمضان به ذكر من أظرف فيه لمرض  
 لم يتذكر من قضاؤه بأن استمر مرضه حتى مات فلا أثر في هذا  
 القات لا تدارك له لاندية وإن فأت بخير عدد ومات قبل  
 المنة كن من قضاؤه (أدفع عنه) أي أخرج الولي من الميت من  
 تركته (كل يوم) فأت (مد) طعام وهو رطل وثالث بالمد الذي  
 وهو بالبكيل نصف قدح مصري ومات ذكره المستنف  
 هو القول المجديد والقديم لا يتعين الإطعام بل يجوز للولي أيام  
 أن يصوم عنه بل يسن له ذلك كما في شرح المهذب  
 في الروضة الحزمية بالقديم (والشيخ) الهبرم والجوز والمريف  
 الذي لا يربح برؤيه (إذا عجز) كل منهم (عن الصوم بظروبط

عن كل يوم متدا) ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان في بعض  
 نجر كل يوم (والحامل والمرضع اذا خافتا على أنفسهما) ضررا  
 يلحقهما بالصوم كضرر المريض (افطرتا) ووجب (عليهما القضاء  
 وان خافتا على أولادهما) أي إسقاط الولد في الحامل وقلة  
 اللبن في المرضع (افطرتا وعليهما القضاء) للافطار (والكفارة)  
 أيضا والكفارة ان يخرج (عن كل يوم مذو هو) كما سبق  
 (رطل وثلاث بالعراقي) ويعبر عنه أيضا بالبغدادى (والمريض  
 والمسافر سفرا طويلا) مباحا ان تضررا بالصوم (يفطران  
 ويقضيان) وللمريض ان كان مرضه مطبقا ترك النية من الليل  
 وان لم يكن مطبقا كما لو كان يحتم وقت سادون وقت وكان وقت  
 الشروع في الصوم محمولا فله ترك النية والافعليه النية ليلا  
 انت اليه الحجي واحتياج للفطر افطرو سكنت المصنف  
 عن صوم التطوع وهو مذكور في المطولات ومنه صوم  
 يوم عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وأيام البيض وستة من شوال  
 (فصل) في أحكام الاعتكاف وهو لغة الإقامة على الشيء من  
 خير أو شر وشرعا إقامة بمسجد بنية مخصوصة (والاعتكاف  
 سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الاخير من رمضان  
 فضل منه في غيره لا جل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي  
 رضي الله عنه منحصرة في العشر الاخير فكل ليلة منه محتملة  
 لما سكن ليالي الوتر أراجها وأرجى ليالي الوتر ليلة الحادى  
 والثالث والعشرين (وله) أي الاعتكاف (شرطان) أحدهما

(النية) وينوي الشخص في الاعتكاف المنذور الفريضة  
 (و) الثاني (اللبث في المسجد) ولا يكفي في الالبث قدر العظماء  
 بل الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك الالبث مكوثا وشروط  
 المكف اسلام وعقل وتقاء عن حيض وتقاس وجنابة فلا يصح  
 عنه مكاف كافر ويحسنون وحائض وتفسا وجناب ولو اراد  
 المعتكف اوسكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من  
 الاعتكاف المنذور الا لما جبهه الانسان) من بول وغائط  
 وما في معناها كغسل جنابة (أو عذر من حيض أو تقاس)  
 فتخرج المرأة من المسجد لاجلها (أو) عذر من (مرض لا يمكن  
 المقام معه) في المسجد بأن كان يحتاج لفرش وخادم وطبيب  
 أو يخاف تلويث المسجد كاسهال وادار بول وخروج  
 بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف كجى خفيفة فلا يجوز  
 الخروج من المسجد بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوطئ) مختار  
 ذا كرا للاعتكاف عالمسا بالتحريم واما مباشرة المعتكف بشهوة  
 فيبطل اعتكافه أن انزل والا فلا

### (كتاب) احكام الحج

وهو لغة القصد وشرعا قصد البيت المحرام بنفسك (وشرأ  
 وجوب الحج سميع خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية  
 فلا يجب الحج على المتصف بضد ذلك (ووجود الزاد) وواعية  
 ان احتاج اليها وقد لا يحتاج اليها كشخص قريب من مكة  
 ويشطرط أيضا وجود الماء في المواضع المعتاد حمل الماء منها

بئمن المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح لمثله بشرها واستأجر  
 هذا إذا كان الشخص بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر سواء قدر على  
 المشي أم لا فإن كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوى  
 على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشترط كون ما ذكر فاضلا عن  
 دينه وعن مؤنة من عليه مؤنتهم مدة ذهابه وإيابه وفاضلا عن  
 مسكنه اللائق به وعن عبد يليق به (وتخلى الطريق) والمراد  
 بالتخلى هنا من الطريق ظنا بحسب ما يليق بكل مكان فلو لم  
 يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج  
 وقوله (وإمكان المسير) ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا  
 الإمكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن  
 فيه السير المعمود إلى الحج فإن أمكن إلا أنه يحتاج لقطع  
 مرحلتين في بعض الأيام لم يلزمه الحج للضرورة (واركان  
 الحج أربعة) أحدها (الأحرام مع النية أي نية) الدخول في الحج  
 (و) الثاني (الوقوف بعرفة) والمراد به حضور المحرم بالحج لحظة بعد  
 زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط  
 كون الواقف أهلا للعبادة لا مغنى عليه ويستمر وقت الوقوف  
 إلى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث  
 (الطواف بالبيت) سبع طوافات جاعلا في طوافه البيت  
 عن يساره مبتدئا بالحجر الأسود محاذياله في مروره بجميع بدنه فلو  
 بدأ بغير الحجر لم يحسب له (و) الرابع (السعي بين الصفا والمروة)  
 سبع مرات وشرطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا وينتهي بالمروة

ويحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وصعوده منها اليه مرة  
 اخرى والصفا بالقصر طرف جبل ابى قبيس والمرورة بفتح  
 الميم على الموضع المعروف بمكة (و) بقي من اركان الحج  
 (الحلق) او التقصير ان جعلنا كلاً منها نسكاً وهو المشهور  
 فان قلنا ان كلا منها استباحة محظورة فلا يسامن الا ركان ويجب  
 تقديم الاحرام على كل الاركان السابقة (واركان العمرة ثلاثة)  
 كما في بعض السخ وفي بعضها أربعة، الاحرام والطواف والسعي  
 والحلق (والتقصير في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق قريباً  
 والا فلا يكون من اركان العمرة (وواجبات الحج غير الاركان  
 ثلاثة أشياء) احدها (الاحرام من الميقات) الصادق بالزمان  
 والمكان فالزمان بالنسبة للحج سؤال وذو القعدة وعشر ليل  
 من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لا حرامها  
 والميقات المكان في حق المقيم بمكة نفس مكة مكياً كان  
 أو آفاقياً وأما غير المقيم بمكة فيمقات المتوجه من المدينة  
 الشريفة وذو الحليفة والمتوجه من الشام ومن مصر ومن  
 المغرب بالحفة والمتوجه من تهامة اليمن يلزم والمتوجه من نجد  
 اليمن ونجد الحجاز قرن والمتوجه من المشرق ذات عرق (و)  
 الثاني من واجبات الحج (رمي الجمار الثلاث) يبدأ بالأكبر ثم  
 الوسطى ثم جرة العقبة ويرمي كل جرة بسبع حصيات واحدة  
 واحدة فلورمي بمصاتين دفعة واحدة حسبتا واحدة ولورمي  
 حصاة واحدة سبع مرات كفي ويشترط كون المرمى به حجراً



فلا يكفي غيره كقولنا ووجص (و) الثالث (الحلق) أو التقصير  
 والأفضل للرجل الحلق وللأمة التقصير وأقل الحلق إزالة ثلاث  
 شعرات من الرأس حلقاً أو تقصيراً أو نتقاً وأحرقاً أو قصاً  
 ومن لا شعر رأسه يسن له امرار الموصى عليه ولا يقوم شعر غير  
 الرأس من اللحية وغيرها مقام شعر الرأس (وسنن الحج سبع) <sup>أحدها</sup>  
 (الأفراد وهو تقديم الحج على العمرة) بأن يحرم أولاً  
 بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج من مكة إلى أدنى المحل  
 فيحرم بالعمرة ويأتي بعملها ولو عكس لم يكن مفرداً (و) الثاني  
 (التلبية) ويسن الاكثار منها في دوام الاحرام ويرفع الرجل  
 صوته بها ولفظها لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان  
 الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك لبيك فاذا فرغ من التلبية  
 صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة  
 ورضوانه واستعاذ به من النار (و) الثالث (طواف القدوم)  
 ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتمر اذا طاف  
 للعمرة أجزاء عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بمزدلفة)  
 وعده من السنن هو ما يفتنيه كلام الرافي لكن الذي في زيادة  
 لروضة وشرح المذهب أن المبيت بمزدلفة واجب (و) الخامس  
 (ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه ويصلها خلف مقام ابراهيم  
 عليه الصلاة والسلام ويسر بالقراءة فيها نهاراً ويحبر بها ليلاً  
 واذا لم يصلها خلف المقام ففي الحجرة والافقي المسجد والافقي أي  
 موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس (المبيت بمنى) هذا

ما صححه الراعي ليكن صحيح النووى في زيادة الروضة الوجوب  
 (و) السابع (طواف الوداع) عند اعادة الخروج من مكة لسفر  
 حاجا كان أولا طويلا كان السفر أوقعه - يرا وما ذكره المصنف  
 من سنيته قول مرجوح لكن الاظهر وجوبه وزاد في بعض نسخ  
 المتن اشياء أخرى هي الغسل والرمل والاضطجاع في الطواف  
 أو السجدة والاستلام والتقبيل والوقوف في المشعر الحرام  
 والاذكار والاسراع والمشى في مواضع المشى (و) بتجرد الرجل  
 حتما كما في شرح المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب  
 وعن منسوجها ومعقودها وعن غير الثياب من خف وزعل  
 (و) لبس ازارا ورداء ابيضين (جديدين والافطية فين  
 (فصل) في احكام محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب  
 الاحرام (ويحرم على المحرم عشرة اشياء) احدها (لبس الخيط)  
 كقميص وقبعة وخف ولبس المسوح كدروع او المعقود كلبد في  
 جميع بدنه (و) الثاني (تغطية الرأس) اربعة اشياء (من الرجل) بما  
 يعد ساترا كعمامة وطين فان لم يعد ساترا لم يضرك وضع يده على  
 بعض الرأس وكأنه ماسه في ماء أو استغلاله بمحمل وان مس  
 رأسه (و) تغطية (الوجه) اربعة اشياء (من المرأة) بما يعد ساترا  
 ويجب عليها أن تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس  
 الا به ولها أن تسدل على وجهها ثوبا متجافا منه بخشبة  
 ونحوها والخنثى كما قال القاضي ابو الطيب يؤمر بالستر ولبس  
 الخيط واما الفدية فالدى عليه الجهور أنه ان ستر وجهه

اورأسه لم تجب الفدية للشك وان سترها وجبت (و) الثالث  
 (ترجيل) أى تسريح (الشعر) كذا عدها المصنف من  
 المحرمات لكن الذى فى شرح المهذب أنه مكروه وكذا حك  
 الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أى الشعر أو نتفه أو حرقه  
 والمراد ازالته بأى طريق كان ولوناسيا (و) الخامس (تقليم  
 الأظفار) أى ازالته من يداً ورجل بقلم أو غيره الا اذا انكسر  
 بعض ظفر المحرم وتأذى به فله ازالة المنكسر فقط (و) السادس  
 (الطيب) أى استعماله قصداً بما يقصد منه رائحة الطيب نحو  
 مسك وكافور فى ثوبه بأن يلصقه به على الوجه المعتاد فى  
 استعماله أو فى بدنه ظاهره أو باطنه كما كله الطيب ولا فرق  
 فى استعمال الطيب بين كونه رجلاً أو امرأة أو خشم كان أولاً وخرج  
 بقصد ما أو ألقى الريح عليه طيباً أو كره على استعماله أو جهل  
 تحريمه أو نسي أنه محرم فإنه لا فدية عليه فان علم تحريمه وجهل  
 الفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البرى الماء كولد أو ما  
 فى أصله ما كولد من وحش وطيرو يحرم أيضاً صيده ووضع  
 اليد عليه والتعرض لمجزئه وشعره وريشه (و) الثامن (عقد  
 النكاح) فيحرم على المحرم ان يعقد النكاح لنفسه أو غيره  
 بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطئ) من عاقل بالغ عالم بالتحريم  
 سواء جامع فى حج أو عمرة فى قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة  
 أو مملوكة أو اجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيما دون الفرج  
 كلس وقبلة (بشهوة) أما بغير شهوة فلا تحرم (وفى جميع ذلك)

أى المحرمات السابقة (القديّة) وسيأتى بيانها والجماع المذكور  
 تفسد به العمرة المفردة أما التى فى ضمن حج فى قرآن فهى تابعة له  
 صحة وفساداً وأما الجماع فيفسد الحج قبل التحلل الأول بعد  
 الوقوف أو قبله أما بعد التحلل الأول فلا يفسده (الاعتقاد  
 النكاح فإنه لا ينعقد ولا يفسده إلا الوطى فى الفرج) بخلاف  
 المباشرة فى غير الفرج فإنها لا تفسده (ولا يخرج) المحرم  
 (منه بالفساد) بل يجب عليه المضى وسقط فى بعض النسخ قوله  
 فى فاسده أى التمسك من حج أو عمرة بأن يأتى بيقينة أعمالها (ومن)  
 أى والحاج الذى (فاته الوقوف بعرفة) بهذراً وغيره (تحلل)  
 حتماً (بعدل عمرة) فبأى بطواف وسعى وحلق إن لم يكن سعى  
 بعد طواف القدوم (وعليه) أى الذى فاته الوقوف (القضاء)  
 فوراً فرضاً كان نسكه أو تغلاً وانما يجب القضاء فى فوات لم ينشأ  
 عن حصر فإن احصر شخص وكان له طريق غيرأتى وقع الحصر  
 فيه فالزمه ساو كها وان علم الفوات فإن مات لم يقض عنه فى  
 الأصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) ويوجد فى بعض النسخ زياد  
 وهى (ومن ترك ركناً) مما يتوقف الحج عليه (لم يحل من أحرأ  
 حتى يأتى به) ولا يجبر ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً)  
 واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتى بيان الدم (ومن ترك سناً  
 من سنن الحج) (لم يلزمه بتر كها شيئاً) وظاهر من كلامه  
 الفرق بين الركن والواجب والسنّة

(فصل) فى أنواع الدماء الوجبة بترك واجب أو فعل

(والدم الواجبة في الاحرام خمسة أشياء) احدها (الدم الواجب  
 بترك نسك) أى ترك ما موربه كترك الاحرام من الميقات  
 (وهو) أى هذا الدم (على الترتيب) فيجب اولاً بترك المأمور  
 به (شاة) تجزئ في الاضحية (فان لم يجدها) اصلاً او وجدها  
 بزيادة على ثمن مثلها (فصيام عشرة ايام ثلاثة في الحج) تسن  
 قبل يوم عرفة فيصوم سادس ذى الحجة وسابعة وثامنه (و)  
 صيام (سبعة اذ ارجع الى اهله) ووطنه ولا يجوز صومها في أثناء  
 الطريق فان اراد الاقامة بمكة صامها كما في المحرر ولو لم يصم  
 الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين السبعة  
 والثلاثين باربعة ايام ومدة امكان السير الى الوطن وما ذكره  
 المصنف من كون الدم المذكور دم ترتب موافق للروضة  
 وأصلها وشرح المذهب اسكن الذى فى المنهاج تبعاً للمحرر  
 دم ترتب وتعديل فيجب اولاً شاة فان عجز عنها اشترى  
 بقرتين أو طعاماً وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوماً (الثانى  
 (الدم الواجب بالخلق والترفيه) كالطيب والدهن والخلق  
 اما جميع الرأس او ثلاث شعرات (وهو) أى هذا الدم (على  
 التحجير) فيجب اساً (شاة) تجزئ في الاضحية (أو صوم ثلاثة  
 ايام أو الصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين) أو فقراء  
 الكل منهم نصف صاع من طعام يجزئ في الفطرة (والثالث  
 الدم الواجب بالاحصار فيتحلل) المحرم بنية التحلل بان يقصد  
 الخروج من نسكه بالاحصار (ويهدى) أى يذبح (شاة) حيث

احصر ومخلق رأسه بعد الذبح (والربع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أي هذا الدم . (على التحجير) بين ثلاثة أمور (أن كان الصيد ماله مثل) والمراد بمثل الصيد ما يقاربه في الصورة وذکر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل من النعم ويتصدق به على مساكين المحرم وفقرائه فيجب في قتل النعامة بدنة وفي بقر الوحش وجساره بقرة وفي الغزال عنز وبقية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات وذکر الثاني في قوله (أو قومه) أي المثل بدراهم بقيمة مكة يوم الأخراج (واشترى بقيته طعاما) مجزئا في الفطرة (وتصدق به) على مساكين المحرم وفقرائه وذكر المصنف الثالث في قوله (أوصام عن كل مديوما) وإن بقي أقل من مذ صام عنه يوما (وإن كان الصيد ماله مثل له) فيتحجير بين امرين ذكرهما بقوله (أخرج بقيته طعاما) وتصدق به (أوصام عن كل مديوما) وإن بقي أقل من مذ صام عنه يوما (والخماس الدم الواجب بالوطئ) من عاقل عامد عالم بالتحريم سواء جامع في قبل أو دبر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فتجب به أولا (بدنة) وتطلق على الذكر والأنثى من الأبل (فإن لم يجد) ها (فبقرة فإن لم يجد) ها (فسميع من النعم فإن لم يجد) ها (قوم البدنة) بدراهم يسعرمكة وقت الوجوب (واشترى بقيتها طعاما وتصدق به) على مساكين المحرم وفقرائه ولا تقدير في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق

بالدراهم لم يجزئه (فان يجد) طعاما (صام عن كل مديوما) واعلم  
 ان الهدى على قسمين أحدهما كان عن احصار وهـذا  
 لا يجب بعثه الى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني  
 الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه  
 بالحرم وذكر المصنف هذا في قوله (ولا يجزئه الهدى ولا  
 الاطعام الا بالحرم) وقل ما يجزى أن يدفع الهدى الى ثلاثة  
 مساكين أو فقراء (ويجوز أن يصوم حيث شاء) من حرم  
 أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل  
 ولو احرم ثم جن فقتل صيدا لم يضمنه في الاظهر (ولا) يجوز  
 (قطع شجره) اى الحرم وتضمن الشجرة الكبيرة بقرة  
 والصغيرة بشاة كل منهما ما بصفة الاضحية ولا يجوز أيضا قطع  
 ولا قلع نبات الحرم الذى لا يستنبته الناس بل يثبت بنفسه  
 اما الخشيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه (والحل) بضم الميم اى  
 الحلال (والحرم فى ذلك) الحكم السابق (سواء) ولمّا فرغ  
 المصنف من معاملة الخالق وهى العبادات أخذ فى معاملة  
 الخلائق فقال

### • (كتاب) احكام (اليوم) •

وغيرها من المعاملات كقراض وشركة والبيع والبيع  
 لغة مقابلة شئ بشئ فدخل ما ليس بمال كخمر وما شرعا  
 فاحسن ما قيل فى تعريفه انه تمليك عين مالية بمعاوضة باذن

شرعى أو تملك منفعة مباحة على التأيد بثمن مالى فتخرج  
بمعاوضة القرض وبإذن شرعى الربا ودخل فى منفعة تملك  
حق البناء وتخرج بثمن الأجرة فى الأجرة فأنها لا تسمى ثمن  
(البيع ثلثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أى حاضرة  
(فجائز) إذا وجدت الشروط من كون المبيع طاهرا من نفعه  
مقدورا على تسليمه للعاقده عليه ولاية ولا بد فى البيع من  
إيجاب وقبول فالأول كقول البائع أو القائم مقامه بعتك  
أو ملكتك بكذا والثانى كقول المشتري أو القائم مقامه  
اشتريت أو تملك وتحوها (و) الثانى من الأشياء (بيع شئ  
موصوف فى الذمة) ويسمى هذا بالسلم فجائزا إذا وجدت فيه  
الصفة على ما وصف به من صفات السلم الآتية فى فصل السلم  
(و) الثالث (بيع عين غائبة لم تشاهد) لانهما قد ين (ولا يجوز)  
بيعهما والمراد بالجواز فى هذه الثلاثة الصحة وقد يشعر قوله  
لم تشاهد بأنهم ان شوهدت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن  
محل هذا فى عين لم تتغير غالباً فى المدة المتخللة بين الرؤية والشراء  
(ويصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك) وصرح المصنف بفهم  
هذه الأشياء فى قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا متنجسة  
كمنزلة من متنجس ونحوه مما لا يمكن تطهيره (ولا) بيع (ملا  
منفعة فيه) كعقرب وغنل ويصح لا ينفع (والربا) باللف مقصور  
لغة الزيادة وشرعا مقابلة عرض بالآخر مجهول التماثل فى معنى  
الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى العوضين أو أحدهما والر



(حرام) وانما يكون (في الذهب والفضة وفي المطعومات) وهي ما قصد غالباً للطعم اقتياتاً أو تفككها أو تدوايها ولا يجري الربا في غير ذلك ولا يجوز بيع مع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك (أي بالفضة مضر وبين كائناً أو غير مضر وبين (الامتثالاً) أي مثلاً بمثل فلا يصح بيع شيء من ذلك متفاضلاً وقوله (نقدًا) أي حالاً لا بد فلو بيع شيء من ذلك مؤجل لم يصح (ولا) يصح (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقبضه) سواء باعه للبائع أو غيره (ولا يجوز بيع اللحم بالبحيوان) سواء كان من جنسه كببيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من ما كول اللحم كببيع لحم بقرة بشاة) (ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً) لكن (نقدًا) أي حالاً مقبوضاً قبل التفريق (وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثل له الامتثالاً نقدًا) أي حالاً مقبوضاً قبل التفريق (ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً) لكن (نقدًا) أي حالاً مقبوضاً قبل التفريق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه ففيه قولان تفريق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر) كببيع عبد من عبيدي أو طير في الهواء (والمتبايعان بالخيار) بين امضاء البيع أو فسخه أي يثبت لهما خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم (مالم يتفرقا) أي مدة عدم تفرقهما عرفاً أي ينقطع خيار المجلس أما بتفريق المتبايعين بينهما عن مجلس العقد أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد فلو اختارا أحدهما لزوم العقد ولم يخترا الآخر فورا سقط حقه

من الخيار وبقي الحق للآخر (ولهـ) اي المتبايعين وهذا  
لا حدهـ ما اذا وافقه الآخر (ان يشترط الخيار) في انواع البيع  
(الى ثلاثة ايام) وتحسب المدة من العقد لا من التفرق فلوزاد  
الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد  
في المدة المشترطة بطل العقد (واذا وجد بالمبيع عيب)  
موجود قبل القبض تنقص به القيمة أو العين تقصا  
يقوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم  
ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وابقه (فللمشتري رده اي  
المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة) المنفردة عن الشجرة (مطلقا)  
اي عن شرط القطع (الا بعدد) اي ظهور (صلاحها) وهو  
فيما لا يتلون انتما حاطا الى مائة درهم اغالبها كحلاوة قصب  
وجوذة رمان واين تين وفيما يتلون بأن يأخذ في حمرة أو  
سواد وصفرة كالعاب والاجاص والحماحما قبل بدو صلاحها  
ولا يصح بيعها مطلقا لا من صاحب الشجرة ولا من غيره  
الا بشرط القطع سواء حرت العادة بقطع الثمرة ام لا ولو قطعت  
شجرة علمها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع  
الا خضر في الارض الا بشرط قطعه او قلعه فان بيع الزرع  
مع الارض او منفردا عنه سابع اشتداد الحب جاز بلا شرط  
ومن باع ثمر الزرع لم يبد صلاحه لزمه سقيه قدر ما تنمو به  
الثمره وتسلم عن التلف سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع  
او لم يخل (ولا يجوز بيع ما فيه الربا بجنسه رطبا) : سكون الطاء

المهمة وأشار بذلك الى انه يعتبر في بيع الربويات حالة الكمال  
فلا يصح مثلا بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف مما سبق  
قوله (الا اللبن) أي فانه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تجمينه  
واطلاق المصنف اللبن فشمّل الحليب والرائب والمخيض  
والتخامض والمعيار في اللبن السائل حتى يصح بيع الرائب  
بالحليب كـيلا وان تفاوتا وزنا

### «(فصل في أحكام السلم)»

وهو والسلف لغة بمعنى واحد وشرعا بيع شيء موصوف في  
الذمة ولا يصح الا بايجاب وقبول (ويصح السلم حالا ومؤجلا)  
فان اطلق السلم انعقد حالا في الاصح وانما يصح السلم (فيما) أي  
في شيء (تكاملت فيه خمس شرائط) احدها ان يكون المسلم  
فيه (مضبوطا بالصفة) التي يختلف بها العرض في المسلم فيه  
بحيث ينتفي بالصفة الجهرالة فيه ولا يكون ذكرا ولا وصالا  
على وجهه يؤدى لعزّة الوجود في المسلم فيه كلؤلؤ وكنار  
وجارية واختها او ولدها (و) الثاني (أن يكون جنسا لم يختلف به  
غيره) فلا يصح السلم في المختلط المقصود الاجزاء التي لا تنضبط  
كهريسة ومجمون فان انضبطت اجزأؤه صح السلم فيه كخبز  
والشرط الثالث مذكور في قوله (ولم تدخله النار لا حالته)  
بأن دخلته لطبخ او شى فان دخلته النار للتمييز كالعسل  
والسمن صح السلم فيه (و) الرابع ان (لا يكون) المسلم فيه معينا  
بل دينافلو كان معينا كاسيت اليك هذا لشوب مثلا في هذا

العبيد فليس يسلم قطعا ولا ينعقد ايضا عا في الاظهر (و)  
 الخامس ان (لا) يكون (من معين) كاسلمت اليك هذا لدرهم  
 في صاع من هذه الصبرة ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط وفي  
 بعض النسخ ويصح السلم بثمانية شرائط الاول مذكور في  
 قول المصنف وهو ان يصفه بعد ذلك بجنسه ونوعه بالصفات  
 التي يختلف بها الثمن فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه  
 اكثر كي او همدى وذ كورته او نوثته وسمه تقريرا وقده طولا  
 او قصرا او ربعة ولونه كايض ويصفه ايضا بسمرة او شقرة  
 ويذكر في الابل والبقرة والغنم والخيول والبغال والحمير  
 الذكورة والانثوة والسن واللون والنوع ويذكر في الطير  
 النوع والصغر والكبر والدكورة والانثوة والسن ان عرف  
 ويذكر في الثوب الجنس كقطن او كتان او حرير والنوع  
 كقطن عراقى والطول والعرض والغلظ والدقة والصفافة  
 والرقعة والنعموة والخشونة ويقاس بهذه الصور غيرها  
 ومطلق السلم في الثوب يحل على الخام لا المقصور (و) الثاني  
 (ان يذكر قدره بما ينفي الجهالة عنه) أى ان يكون المسلم فيه  
 معلوم القدر كيلا في مكيل ووزنا في موزون وعدا في معدود  
 وذراعى في مذكور والثالث مذكور في قول المصنف (وان كان)  
 السلم (مؤجلا ذكر العاقد وقت محله) اى الاجل كشهركذا  
 فلو اجل السلم بقرىة زيدا مثلا لم يصح (و) الرابع (ان يكون)  
 المسلم فيه (موجودا عند الاستحقاق فى الغالب) اى استحقاق

تسليم المسلم فيه فلو اسلم فيما لا يوجد عند المحل كرتب في  
 الشتاء لم يصح (و) الخامس (ان يذ كر موضع قبضه) اى محل  
 التسليم ان كان الموضع لا يصلح له أو يصلح له ولكن يحمله الى موضع  
 التسليم مؤنة (و) السادس (ان يكون الثمن معلوما) بالتقدير  
 او بالرؤية له (و) السابع (ان ية تقابضا) اى المسلم والمسلم اليه  
 في مجلس العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا قبل قبض رأس المال  
 بطل العقد او بعد قبض بعضه فمفيه خلاف تفريق الصفقة  
 والمعتبر القبض الحقيقي فلو أحوال المسلم برأس مال السلم وقبضه  
 المحتمل وهو المسلم اليه من المحال عليه في المجلس لم يكف (و)  
 الثامن (أن يكون عقد السلم ناجزا لا يدخله خيار الشرط)  
 بخلاف خيار المجلس فانه يدخله

(فصل) في احكام الرهن وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين  
 مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر الوفاء ولا يصح  
 الرهن الا بايجاب وقبول وشرط كل من الراهن والمرتهن  
 أن يكون مطابقا للتصرف وذكر المصنف ضابط المرهون  
 في قوله (وكل ما جازيعة جاز رهنه في الديون اذا استقر ثبوتها  
 في الذمة) واحترز المصنف بالديون عن الاعيان فلا يصح الرهن  
 بعلية كعين مغصوبة ومستعارة ونحوهما من الاعيان  
 المضمونة واحترز باستقر عن الديون قبل استقرارها كدين  
 السلم وعن الثمن مدة الخيار (وللراهن الرجوع فيه ما لم يقبضه)  
 اى المرتهن فان قبض العين المرهونة ممن يصح اقباضه لزم

الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه (و) الرهن وضعه على  
 الامانة وحيثئذ (لا يضمه المرتهن الا بالتعدي) فيه ولا  
 يسقط به تلفه في الدين شي ولو ادعى المرتهن تلفه ولم يذكر  
 سبب التلفه صدق بيمينه فان ذكر سببها طاهر لم يقبل الا بيمينه  
 ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل الا بيمينه (واذا  
 قبض المرتهن بعض الحق) الذي على الراهن (لم يخرج) أي لم  
 ينفك (شي من الرهن حتى يقضى جميعه) أي الحق الذي على  
 الراهن

(فصل) في حجر السفية والمفلس (والحجر) لغة المنع وشرعا منع  
 التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره كالطلاق فينفذ  
 من السفية وجعل المصنف الحجر (على ستة) من الاشخاص  
 (العبي والجنون والسفية) وفسره المصنف بقوله (المبذرا لله)  
 أي يصرفه في غيره مصادفه (والمفلس) وهو لغة من صار ماله  
 فلوسا ثم كنى به عن قلة المال أو عدمه وشرعا الشخص (الذي  
 ارتكبته الديون) ولا يفي ماله بدينه أو ديونه (والمريض الخوف  
 عليه) من مرضه والحجر عليه (فما اراد على الثالث) وهو ثلثا  
 التركة لاجل حق الورثة هذا ان لم يكن على المريض دين فان  
 كان عليه دين يستغرق تركته حجر عليه في الثلث وما زاد عليه  
 (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير اذن  
 سيده وسكت المصنف عن اشيا من الحجر مذكورة في المطولات  
 منها الحجر على المرتد بحق المسلمين ومنها الحجر على الراهن بحق

المرتبة (وتصرف الصبي والمجنون والمفقير غير صحيح) فلا يصح  
منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرهما من التصرفات وأما  
السفينة فيصح نكاحها بأذن وليه (وتصرف المناس يصح  
في ذمته) فلا يباع سلما طعاما أو غيره أو اشتري كلاهما بثمن في  
ذمته صح (دون) تصرفه في (أعيان ماله) فلا يصح وتصرفه  
في نكاح مثلا أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة فإن  
اختلعت عـلى عين لم يصح أو دين في ذمتها صح (وتصرف  
المريض فيما زاد عـلى الثاث موقوف على إجازة الورثة) فإن  
أجازوا الزائد على الثلث صح والا فلا وإجازة الورثة وردهم حال  
المرض لا يعتبران وإنما يعتبر ذلك (من بعده) أى بعدموت  
المريض وإذا أجاز الوارث ثم قال إنما جرت لظني أن المال قليل  
وقد بان خلافه صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له  
في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته (أنه يتبع به  
بعد عتقه) إذا عتق وإن أذن له السيد في التجارة صح تصرفه  
بحسب ذلك الأذن

«(فصل)» في الصلح وهو إخوة قطع المنازعة وشرعا عقد  
يحصل به قطعها (ويجوز الصلح مع الإقرار) بالمدعى به  
(في الأموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أنضى إليها) أى الأموال  
لمن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ  
الصلح فإنه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أى الصلح (نوعان ابراء  
ومعاوضة فالإبراء) أى صلحه (اقتضاه من حقه) أى دينه (على

بعضه) فإذا صاححه من الألف الذي له في ذمة شخص على  
 خمسمائة منها أو كانه قال له أعطني خمسمائة وأرأيتك من خمسمائة  
 (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تخليقه) أي تعليق الصلح بمعنى الإبراء  
 (على شرط) كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد صاححتك  
 (والمعاوضة) أي صلحها (عدوله عن حقه إلى غيره) كان ادعى  
 عليه دار أو شقة صامتها أو أقر له بذلك وصاححه منها على معين  
 كثوب مثلاً فإنه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح  
 (حكم البيع) فكانه في المثال المذكور بابعه الدار بالثوب  
 حينئذ فيثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب  
 ومنع التصرف قبل القبض ولو صاححه على بعض العين المدعاة  
 فهبة منه لبعض المتروك منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها  
 التي تذكر في بابها أو يسمى هذا صلح المخططة ولا يصح بلفظ البيع  
 للبعض المتروك كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز  
 للإنسان) المسلم (أن يشرع) بضم أوله وكسر ما قبل آخره  
 أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضاً بالجتاح وهو إخراج خشب  
 على جدار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضاً بالشارع  
 بحيث لا يتضرر المار به) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته  
 المسار التام الطويل منه تصبوا واعتبر الماء وردي أن يكون على  
 رأسه الحمولة الغالبة وأن كل الطريق النافذ يمر فريسان  
 وقوافل فايرفع الروشن بحيث يمر تحته الحمل على البهيم مع  
 أخشاب المظلة المكائنة فوق الحمل أما الدعي فيمنع من اشتراف



الروشن والساباطوان جازله المروور في الطريق النافذ (ولا يجوز) اشراع الروشن (في الدرب المشترك الا باذن الشركاء) في الدرب والمراد بهم من نقذ باب داره منهم الى الدرب وليس المراد بهم من لاصقه منهم جداره بل انقوذ باب اليه ومكمل من الشركاء يستحق الانتفاع من باب داره الى رأس الدرب دون ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها) أي الباب (الا باذن الشركاء) فحيث منعه ولم يجوز تأخيرها وحيث منعه من التأخير فصالح شركاء الدرب بما لا يصح

\*(فصل -) في الحوالة بفتح الحاء وحق كسرهما وهي لغة التحول أي الانتقال وشرعا نقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه (وشرائط الحوالة أربعة) أحدها (رضي المحيل) وهو من عليه الدين لا المحال عليه فانه لا يشترط رضاه في الاصح ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه (و) الثاني (قبول المحال) وهو مستحق الدين على المحيل (و) الثالث (كون الحق) المحال به (مستقرا في الذمة) والتقيد بالاستمرار موافق لما قاله الرافعي امكن النوى استمدرك عليه في الروضة وحينئذ فالمعتبر في دين الحوالة أن يكون لازماً ويؤول الى اللزوم (و) الرابع (ماتفاق) أي الدين الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) وانقدر (والنوع والحلول والتأجيل) والصحة والتكسير (وتبرأها) أي الحوالة

(دمه المحيل) أى عن دين المحال ويبرأ أيضا المحال عليه عن  
 دين المحيل ويتحول حق المحال الى ذمة المحال عليه حتى  
 لو تعذرا خذ من المحال عليه بفلس او حجه للدين ونحوهما  
 لم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلسا عند المحوالة  
 وجهله المحال فلا رجوع له ايضا على المحيل  
 هـ (فصل) هـ فى الضمان وهو مصدر ضمننت الشئ ضمنا اذا  
 كفله وشرعا التزام ما فى ذمة الغير من المال وشرط الضامن  
 ان يكون فيه اهلية التصرف (ويصح ضمان الديون المستقرة  
 فى الذمة اذا علم قدرها) والتقييد بالمستقرة يشكك عليه صحة  
 ضمان الصداق قبل الدخول فانه حينئذ غير مستقر فى الذمة  
 ولهذا لم يعتبر ارافعى والنوى الا كون الدين ثابتا لازما  
 وخرج بقوله اذا علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح ضمانها  
 كما سيأتى (واصاحب الحق) أى الدين (مطالبة من شاء من  
 الضامن والمضمون عنه) وهو من عاينه الدين وقوله (اذا كان  
 الضمان على ما يبا) ساقط فى اكثر نسخ المتن (واذا غرم الضامن  
 رجع على المضمون عنه) بالشرط المذكور فى قوله (اذا كان  
 الضمان والقضاء) أى كل منهما (بإذنه) أى المضمون عنه  
 صرح بمفهوم قوله سابقا اذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح  
 ضمان المجهول) كقوله بيع فلا ما كرا وعلى ضمان الثمن (و)  
 لا ضمان (ما لم يجب) كضمان مائة تجب على زيد فى المستقبل  
 (الا درك المبيع) أى ضمان درك المبيع بان يضمن للمشتري

الثمن ان خرج المبيع مستحقا او يضمن للبائع المبيع ان خرج  
الثمن مستحقا

هـ (فصل) يدعى ضمان غير المال من الابدان ويسمى كفالة الوجه  
أيضا وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن جائزة) اذا كان على  
المكفول به (اي يبدنه) (حق لا دمي) كقصاص وخذل وقذف  
وخرج بحق الادمي حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدن من  
عليه حق الله تعالى كخذ سرقة وخذل زنا ويبرأ المكفيل  
بتسليم المكفول يبدنه في مكان التسليم بلا حائل يمنع المكفول  
له عنه اسامع وجودا محائل فلا يبرأ المكفيل

(فصل) في الشركة وهي لغة الاختلاط وشراعية بوثامحق على  
جهة الشروع في شيء واحد لاثنتين فاكثرت (وللشركة خمس  
شرايط) الاول (أن تكون) الشركة (على ناض) أي نقد (من  
الدراهم والدينار) وان كانا مخشوشين واستمرروا وجهما في البلد  
ولا تصح في تبر وحل وسبائك وتكون الشركة أيضا على المثلي  
كالحنطة لا المتقوم كالعروض من الثياب ونحوها (و) الثاني  
(أن يتفقا في الجنس والموع) فلا تصح الشركة في الذهب  
والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة قبيضاء وجراء  
(و) الثالث (أن يخالط المالكين) بحيث لا يتميزان (و) الرابع  
(أن يأذن كل واحد منهما) أي الشريكين (لصاحبه في  
التصرف) فاذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا يبيع كل منهما  
نسيئة ولا يغير نقد البلد ولا يغبن فاحش ولا يسافر بالمال

المشترك الا باذن فان فعل أحد الشريكين مانهى عنه لم يصح  
 في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً تفريق الصققة (و) الحسامس  
 (ان يكون الربح والخسران على قدم المالين) سواء تساوى  
 الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوتا فيه فان شرطاً  
 التساوى في الربح مع تفاوت المالين أو عكسه لم يصح والشركة  
 عقد جائز من الطرفين (و) حينئذ (لكل واحد منهما) أى  
 الشريكين (فسخها متى شاء) وينعزلان عن التصرف  
 بنفسهما (ومتى مات أحدهما) أو جن أو غنى عليه (بطلت)  
 تلك الشركة

• (فصل) في أحكام الوكالة وهي بفتح الواو وكسر هاء في اللغة  
 التفويض وفي الشرع تفويض شخص شيئاً له فعله مما يقبل  
 النيابة الى غيره ليعمله حال حياته وخرج بهذا القيد الا يضاء  
 وذكراً المصنف ضابط الوكالة في قوله (وكل ما حاز للانسان  
 التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل فيه) غيره (أو يتوكل) فيه  
 عن غيره فلا يصح من صبي ومجنون أن يكون موكلاً ولا وكيلاً  
 وشرط الموكل فيه أن يكون قابلاً للميابة فلا يصح التوكيل في  
 عبادة بدنية الا النجس وتفرقه لزكاة مثلاً وان يملكه الموكل فلو  
 وكل شخصاً في بيع عبد سيملكه أو في طلاق امرأة سينكحها  
 بطل (و) وكالة عقد جائز من الطرفين (و) حينئذ (لكل  
 منهما) أى الموكل والوكيل (فسخها متى شاء وتفسخ) الوكالة  
 (بموت أحدهما) أو جنونه أو إعدامه (والوكيل أمين) وقوله (فيما

يقبضه وفيما يصرفه) ساقط في أكثر النسخ (ولا يضمن) الوكيل  
 إلا بالتفريط) فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض  
 ثمنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشترى إلا  
 بثلاثة شرائط) أحدها أن يبيع (بثمن المثل) لا بدويه ولا بغبن  
 فاحش وهو ما لا يحتمل في العال (و) الثاني (أن يكون) ثمن  
 المثل (نقدا) فلا يبيع الوكيل نسيئة وان كان قدر ثمن المثل  
 والثالث أن يكون المقد (بنقد البلد) فلو كان في البلد نقدان  
 باع بالاغلب منهما فان استويا باع بالانفع للوكل فان استويا  
 تخير ولا يبيع بالفوس وان راجت رواج النقود (ولا يجوز  
 أن يبيع) الوكيل ببيعاً مطلقاً (من نفسه) ولا من ولده الصغير  
 ولو صرح الموكل للوكيل في البيع من الصغير كما قاله المتولي  
 خلافاً لبغوى والأصح أنه يبيع لبيته وان علا ولا يبيعه البالغ  
 وان سفل ان لم يكن سفيهاً ولا مجنوناً فان صرح الموكل بالبيع  
 منهما صح جزماً (ولا يقر) الوكيل (على موكله) ولو وكل شخصاً  
 في خصوصية لم يملك الاقرار على الموكل ولا ابراء من دينه  
 ولا الصلح عنه وقوله (الا باذنه) ساقط في بعض النسخ والأصح  
 ان التوكيل في الاقرار لا يصح

• (فصل) في احكام الاقرار وهو لغة الاثبات وشرعاً اخبار  
 بحق على المقر فخرجت الشهادة لانها اخبار بحق للغير على  
 الغير (والمقر به ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة  
 والزنا (و) الثاني (حق الآدمي) كحد القذف لشخص (فحق الله

تعالى يصح الرجوع فيه عن الاقرار به ( كان يقول من أقر  
بالزنا رجعت عنه - هذا الاقرار أو كذبت فيه ويسن للمقر بالزنا  
الرجوع عنه ( وحق الادعى لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار  
به ) وفرق بين هذا والذي قبله بان - قى الله تعالى مبنى على  
المساحة و - قى الادعى مبنى على المشاحة ( رتبة قرينة  
الاقرار الى ثلاثة شرائط ) أ - لها ( البلوغ ) فلا يصح اقرار الصبي  
ولو مرأها قال ولو باذن وليه ( و ) الثاني ( العقل ) فلا يصح اقرار  
المجنون والمغنى عليه وزائل العقل بما يعذر فيه فان لم يعذر  
فحكمه كالسكران ( و ) الثالث ( الاختيار ) فلا يصح اقرار مكبره  
بما اكراه عليه ( وان كان ) الاقرار ( بمال اعتبر فيه شرط رابع  
وهو الرشيد ) والمراد به كونه المقر مطلق التصرف واحترز  
المصنف بمال عن الاقرار بغيره كطلاق وظهار ونحوهما فلا  
يشترط في المقر بذلك الرشيد بل يصح من الشخص السفیه  
( واذا أقر ) لشخص ( بمجهول ) كقوله لفلان على شيء ( رجع )  
بضم أوله ( اليه ) أى المقر ( فى بيانه ) أى المجهول فيقبل تفسيره  
بكل ما يتمول وان قل - كذا س ولو فسر المجهول بما لا يتمول لكن  
من جنسه كحبة حنطة أو ايس من جنسه لكن يحل اقتناؤه  
بكل دميته وكأبه معلم وزيل قبل تفسيره فى جميع ذلك على  
الاصح ومتى أقر بمجهول وامتنع من بيانه بعد ان طوالب به  
حس - تى يبين المجهول فان مات قبل البيان طوالب به  
الوارث ووقف جميع التركة ( واصلح الاستثناء فى الاقرار اذا

وصله به) اى وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه فان فصل  
 بينهما بسكوت او كلام كثير اجنبى ضرر اما السكوت اليسير  
 كسكينة تنفس فلا يضر ويشترط ايضا فى الاستثناء ان لا  
 يستغرق المستثنى منه فان استغرقه فحول زيد على عشرة الا  
 عشرة ضرر (وهو) اى الاقرار (فى حال العجزة والمرضى سواء)  
 حتى لو اقر شخص فى مرضه بدين لزيد وفى مرضه بدين لعمرو لم  
 يقدم الاقرار الاول وحينئذ فيقسم المقر به بينهما بالسوية  
 (فصل) فى احكام العارية وهى بتشديد الياء فى الاصح  
 مأخوذة من عارا اذا ذهب وحقيقتها الشرعية اباحة الانتفاع  
 من اهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه لم يرد على  
 المتبرع بشرط المعير صحة تبرعه وكونه مالكا لمنفعة ما يعيره فن  
 لا يصح تبرعه كصبي ومجنون لا تصح اعارته ومن لا يملك المنفعة  
 كمتبرع لا تصح اعارته الا باذن المعير وذكر المصنف ضابط  
 المعار فى قوله (وكل ما يمكن الانتفاع به) منفعة مباحة (مع بقاء  
 عينه جازت اعارته) فخرج بمباحة آلة الله فلا تصح اعارتها  
 وببقاء عينه اعاره الشمعة للوقود فلا تصح وقوله (اذا كانت  
 منافعة اثارا) فخرج للمنافع التى هى اعيان كاعارة شاة للبهائم  
 وشجرة لثمرتها ونحو ذلك فانه لا يصح فلو قال لشخص خذ هذه  
 الشاة فقد ايجتلك درها ونسلها فالاباحة صحيحة والشاة عارية  
 (وتجاوز العارية مطلقا) من غير تقييد بوقت (ومقيدا بعمدة) اى  
 بوقت كما عرتك هذا الثوب شهر او فى بعض النسخ وتجاوز

العارية مطلقاً ومقيدة بمدة وللعير الرجوع في كل منهما متى شاء  
 (وهي) أي العارية إذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه (مضمونة  
 على المستعير بقيمتها يوم تلفها) لا بقيمتها يوم قبضها ولا باقضى  
 القيم فإن تلفت باستعمال مأذون فيه كإعارة ثوب للباسه  
 فأنشحق أو انحقق بالاستعمال ولا ضمان

• (فصل) في أحكام الغصب وهو لغة أخذ الشيء ظلماً مجاهرة  
 وشرها الاستيلاء على حق الغير عدواناً ويرجع في الاستيلاء  
 للعرف ودخل في حق ما يصح غصبه مما ليس بمال كجلد ميتة  
 وخرج بعدوان الاستيلاء بعقد (ومن غصب مالاً لا حد لزمه  
 رده) لما لكه ولو غرم على رده أضعاف قيمته (و) لزمه أيضاً  
 (ارش تقصه) أن تقص كمن غصب ثوباً فلبسه أو تقص من غير  
 لبس (و) لزمه أيضاً (أجرة مثله) أما الوثقة الموصوب برخص  
 سعره فلا يضمه الغاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن  
 غصب مال امرئ أجبر على رده (فإن تلف) الموصوب (ضمينه)  
 الغاصب (بمثله أن كان له) أي الموصوب (مثل) والاصح أن  
 المثلى ما حصره كمل أو وزن وجاز البسمل فيه كخمس وقطن  
 الأقالبة ومجهون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله (أو)  
 ضمينه (بقيمتها إن لم يكن له مثل) بأن كان متقوماً واختلقت  
 قيمته (أكثر ما كانت من يوم الغصب إلى يوم التلف) والعبرة في  
 القيمة بالتعد الغالب فإن غلب تعدد ان وتساوياً قال الرافعي  
 عين القاضى واحداً منهما



(فصل) في اسكام الشفعة وهي بسكون الفاء وبعض  
الفقهاء يضمها ومعناها لغة الضم وشرعا حق تملك قهري يثبت  
على الشريك القديم على الشريك المحدث بسبب الشركة  
بالعوض الذي ملك به وشرعت لدفع الضرر (والشفعة  
واجبة) اي ثابتة للشريك (بالمخلطة) اي خلطة الشيوخ (دون)  
خلطة (الجوار) فلاشفعة بحار الدار لاصقا كان او غيره وانما  
تثبت الشفعة (فيما يقسم) اي يقبل القسمة (دون مالا  
يقسم) كتمام صغير فلاشفعة فيه فان امكن انقسامه كتمام كبير  
يمكن جعله جامعا يثبت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة ايضا  
(في كل مالا ينقل من الارض) غير الموقوفة والمحتكرة (كالعقار  
وغيره) من البناء والشجر تبعا للارض وانما يأخذ الشفع  
شقص العقار (بالثلث الذي وقع عليه البيع) فان كان الثلث  
مثليا يحب ونقد اخذه بمثله او متقوما كعبد وثوب اخذه بقيمة  
يوم البيع (وهي) اي الشفعة بمعنى طلبها (على الفور) وحينئذ  
فليبادر الشفع اذ علم بيع الشقص باخذه وتكون المبادرة  
في طلب الشفعة على العادة فلا يكلف الاسراع على خلاف  
عادته بعد واو غيره بل الضابط في ذلك ان ما عده تواني في طلب  
الشفعة اسقطها والا فلا (فان اخرها) اي الشفعة (مع القدرة  
عليها باطلت) فلو كان مریدا الشفعة مريضا او غائبا عن بلد  
المشترى او محبوسا او خائفا من معد وقليل كل ان قد روي الا  
فليشهد على الطالب فان ترك المقدور عليه من التوكيل

او الاشهاد بطل حقه في الاظهر ولو قال الشفيع لم اعلم ان حق  
 الشفعة على القور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه (واذا  
 تزوج) شخص (امراة على شقة اخذه) اى اخذ الشفيع  
 الشقة (بمهر المثل) لتلك المرأة (وان كان الشفعاء جماعة  
 استحقوها) اى الشفعة (على قدر) حصصهم من (الاملاك)  
 ولو كان لاحدهم نصف عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع  
 صاحب النصف حصته اخذها الاخران اثلاثا

• (فصل) • في احكام القراض وهو قرض مشق من القرض  
 وهو القرض وشرعا دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه ويربح المال  
 بينهما (وللقراض اربعة شرائط) احدها (ان يكون على ناض) اى  
 نقد (من الدراهم والدينار) الخاصة فلا يجوز للقراض على تبر  
 ولا حلى ولا مغشوش ولا عروض ومنها الفلوس (و) الثانى  
 (ان يأذن رب المال للعامل فى التصرف) اذنا (مطلقا) فلا  
 يجوز للمالك ان يضيق على العامل التصرف كقوله لا تشتري  
 شيئا حتى تشاورنى او لا تشتري الا الخنطة البية ضاء مثلا ثم عطف  
 المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله هذا (او فيما) اى من  
 التصرف فى شئ (لا يقطع وجوده غالبا) فلو شرط عليه شراء  
 شئ يدر وجوده كالتخيل البلق لم يصح (و) الثالث (ان يشترط له  
 اى شرط المالك للعامل جزءا معلوما من الربح كمنصفه او ثلثه  
 ولو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على ان لك فيه  
 شركة او نصيبا منه فسد القراض او على ان الربح بينهما صحيح

ويكون اربح نصفين (و) الرابع (ان لا يقدر) القراض (بمدة معلومة) كقوله قارضتك سنة وان لا يعلق بشرط كقوله اذا جاء رأس الشهر قارضتك والقراض امانة (و) حينئذ (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الا بعدوان) فيه وفي بعض النسخ بالعدوان (واذا حصل) في مال القراض اربح وخسران جبر الخسران بالربح) واعلم ان عقد القراض جائز من الطرفين فذلك من المالك والعامل فسخه

(وفصل) في احكام المساقاة وهي لغة مشقة من السقي وشرعا دفع الشخص نخلا او شجرة عنب لمن يتعهده بسقي وتربية على ان له قدرا معلوما من ثمره (والمساقاة جائزة على شيئين فقط (النخل والكرم) فلا تجوز المساقاة على غيرها كتين ومشمش وتصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون بالولاية عندهما عند المصلحة وصبي غتها ساقية على هذا النخل بكذا وسلمته اليك لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (ولها) اى للمساقاة (شرطان) احدهما (ان يقدرها) المالك (بمدة معلومة) كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بادرال الثمرة في الاصح (و) الثاني (ان يعين) المالك (للعامل جزءا معلوما) من الثمرة كنصفها او ثلثها فلو قال المالك للعامل على ان ما فتح الله به من الثمرة يكون بيننا صح وحمل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) احدهما (عمل يعود نفعه الى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شئ من طلع الذكور

في طلع الامان (فهو على العامل و) الثاني (عمل يعود ثمة الى الارض) كحسب الدولاب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز ان يشترط المالك على العامل شيئا ليس من اعمال المساقاة كحفر الهر ويشترط ان قرار العامل بالعمل ولو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم ان عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقا كان اوصى بثمرة الخلل المساقى عليها ولا عامل على رب المال اجرة المثل لعمله (فصل) في احكام الاجارة وهي يكسر الهمة في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشرعا عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد وعدم الاكراه وخرج بمعلومة الجمالة وعقد مقصودة استيجارة الحاجة لشيءها وبها قابلة للبذل منفعة البضغ فالعقد عليها لا يسمى اجارة وما لا باحة اجارة الجوارى لما طء وبمعرض الاعارة وبمعلوم عوض المساقاة ولا تصح الاجارة الا بايجاب كآجرتك وقبول كاستأجرت وذ كالمصنف ضابط ما لمع اجارته بقوله (وكل ما لم يكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستيجار دار للسكنى ودابة للركوب (صحت اجارته) والا فلا وصحة اجارة ما ذكر شروط ذكرها بقوله (اذا قدرت منفعته باحدا من) اما (بعدة) كآجرتك هذه الدار سنة (او عمل) كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد (واما لاقها يقتضى تعجيل الاجرة الا

ان يشترط) فيها (التأجيل) فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ  
(ولا تبطل) الاجارة (بموت احد المتعاقدين) اى المؤجر  
والمستأجر ولا يموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت  
الى انقضاء مدتها ويعوم وارث المستأجر مقامه فى استيفاء  
منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين  
المستأجرة) كأنه دام الدار وموت الدابة المعينة وبطلان  
الاجارة بما ذكر بال. نظر للمستقبل لا الماضى فلا تبطل الاجارة  
فيه فى الاظهر بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار اجرة المثل  
فتقوم المنفعة حال العقد فى المدة الماضية فاذا قيل كذا يؤخذ  
بتلك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانقراض فى الماضى  
مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة وبعد مضي مدة لها اجرة  
والانقراض فى المستقبل والماضى وخرج بالمعينة ما اذا كانت  
الدابة المؤجرة فى الزمة فان المؤجر اذا حضرها وماتت فى اثناء  
المدة فلا تنسخ الاجارة بل يجب على المؤجر ابدالها واعلم ان يد  
الاجير على العين المؤجرة يد امانة (و) حينئذ (لا ضمان على  
الاجير الا بعدوان) فيها كان ضرب الدابة فوق العادة  
او ركبه اشخصا ثقل منه

١١ (فصل) \* فى احكام المجعالة وهى بتثليث الجيم ومعناها لغة  
ما يجعل لشخص على شئ يفعله وشرعا التزام مطلق التصرف  
عوضا معلوما على عمل معين او مجهول معين او غيره (والمجعالة  
جائزة) من الطرفين طرف الجماعل والمجعول له (وهو ان يشترط

في رد ضالته عوضاً معلوماً) كقول مطلق التعريف من رد  
ضالتي فله صكداً (فاذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض  
المشروط) له

هـ (فصل) هـ في احكام المخابرة وهي عمل العامل في ارض المالك  
ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل (واذا دفع) شخص  
(الى رجل ارضاً ليزرعها وشرط له جراً معلوماً من ريعها لم يخرج)  
ذلك لكن المولى تبعاً لابن المندر اختار جواز المخابرة وكذا  
المزارعة وهي عمل العامل في الارض ببعض ما يخرج منها  
والبذر من المالك (وان اكراه) اى شخص (اياها) اى ارضاً  
(بذهب او فضة او شرط له طعاماً معلوماً في ذمته جاز) اما لو دفع  
لشخص ارضاً فيها نخل كثيراً او قليل فساواه عليه وزارعه على  
الارض فتبوز هذه المزارعة تبعاً للمساواة

هـ (فصل) هـ في احكام احياء الموات وهو كما قال الرافعي في الشرح  
الصغير ارض لا مالك لها ولا ينتفع بها احد (واحياء الموات  
جائز شرطين) احدهما (ان يكون المحمي مسلماً) فيسن له  
احياء الارض الميتة سواء اذن له الامام ام لا اللهم الا ان يتعلق  
بالموات حق كان حياً الامام قطعة منه واحياءها شخص فلا  
يملكها الا باذن الامام في الاصح اما الدمي والمعاهد والمستأمن  
فليس لهم الاحياء ولو اذن لهم الامام (و) الثاني (ان تكون  
الارض حرة لم يحجر عليها لمثلمسلم) وفي بعض النسخ ان تكون  
الارض حرة المراد من كلام المصنف ان ما كان معموراً وهو

الآن خراب فهو لما لسه ان عرف مسلمان كان او ذميا ولا يملك  
 هذا الخراب بالا حياء فان لم يعرف مالسه والعمارة اسلامية  
 فهذا المعمور مال ضائع امره لرأى الامام فى حفظه او يبيده وحفظ  
 ثمنه وان كان المعمور جاعا ليا ملك بالا حياء (وصفة الاحياء  
 ما كان فى العادة عمارة للمحيى) ويختلف هذا باختلاف الغرض  
 الذى يقصده المحيى فان اراد المحيى احياء الموات مسكما اشترط  
 فيه تحويط البقعة يدناء حيطاتها بما جرت به عادة ذلك المكان  
 من آجر او حجر او قصب واشترط ايضا سقف بعضها ونصب باب  
 وان اراد المحيى احياء الموات زربية دواب فيكنى تحويط دون  
 تحويط السكنى ولا يشترط السقف وان اراد احياء الموات  
 مزرعة فيجمع التراب حولها ويسوى الارض بكسح مستعمل  
 فيها وطم منخفض وترتيب ماء لها يشق ساقية من بئر او حفر قنطرة  
 فان كفها المطر المنة اذ لم يحتاج لترتيب الماء على الصحيح وان اراد  
 المحيى احياء الموات بستان فجمع التراب والتحويط حول ارض  
 البستان ان جرت به عادة ويشترط مع ذلك الغرس على  
 المذهب واعلم ان الماء المختص بشخص لا يجب بذله لم شية غيره  
 مطلقا (و) انما يجب بذل الماء بثلاثة شرائط احدها (ان يفضل  
 عن حاجته) اى صاحب الماء فان لم يفضل بذل بنفسه ولا يجب  
 بذله لغيره (و) الثانى (ان يحتاج اليه غيره) اما (لنفسه او  
 لبعيمته) هذا اذا كان هناك كلا ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه  
 الا بسقى الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزرع غيره ولا لشجره

(و) الثالث (ان يكون) الماء في مقره وهو (مما يستلزم في بشر  
 أو غيره) فاذا أخذ هذا الماء في اناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث  
 وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حذوورها البئر  
 ان لم يتضرر صاحب الماء في زرعه أو ماشيته من تضرر بوزنها  
 منعت منه واستقي لها لزعة كما قاله المارودي وحيث وجب  
 البذل للماء امتنع اخذ الموض عليه على الصحيح

(فصل) هـ في احكام الوقف وهو لغة الحبس وشرعا حبس مال  
 معين قابل للثقل يمكن الاتماع به مع بقاء عينه وقطع الثمن عرف  
 فيه على ان يصرف في جهة خير تشربا الى الله تعالى وشرط  
 الوقف صحة عبارته واهلية التبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط)  
 وفيه من النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط احدها  
 (ان يكون) الموقوف (مما ينفق به مع بقاء عينه) ويكون  
 الاتماع به احاطة مقصودا فلا يصح وقف آلة الله وولا وقف دراهم  
 للزينة ولا يشترط انفع في المال فيصح وقف عبيد وحبش  
 وغيرين وما لذي لا تبقى عينه كقطعوم وريحان فلا يصح وقفه

(و) الثاني (ان يكون) الوقف (على اصله وجود و فرع لا يقطع)  
 فتخرج الوقف على من سيولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا  
 منقطع الاول فان لم يقل ثم الفقراء كان منقطع الاول والاخر  
 وقوله لا ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الاخر كقوله وقتت  
 هذا على زيد ثم نسله ولم يزد على ذلك وفيه طريقان احدهما  
 انه باطل كمنقطع الاول وهو الذي مشى عليه المستنف لكن



الراجح الصحيحة (و) الثالث (ان لا يكون) الوقف (في محظور) بظاء  
 مشالة اي محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعباد وافهم  
 كلام المصنف انه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية  
 بالانتماء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية  
 كالوقف على الفقراء او لا كالوقف على الاغنياء ويشترط  
 في الوقف ان لا يكون موقتا كوقفة هذا سنة وان لا يكون  
 معلقا كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد وقفت كذا (وهو) اي  
 الوقف (على ما شرط الواقف فيه من تقديم) لبعض الموقوف  
 عليهم كوقفت على اولادى الاورع منهم (او تأخير) كوقفت  
 على اولادى فاذا انتقروا فعلى اولادهم (او تسوية) كوقفت  
 على اولادى بالسوية بين ذكورهم واناثهم (او تفضيل بعض  
 الاولاد على بعض) كوقفت على اولادى لاذكر منهم مثل حفظ  
 الانثيين

\*(فصل) في احكام الهبة وهى لغة مأخوذة من هبوب الريح  
 ويجوز ان تكون من هب من نومه اذا استيقظ فكان فاعلها  
 استيقظ للاخسان وهى فى الشرع تملك منجز مطلق فى عين  
 حال الحياة بلا عوض ولو من الا على فخرج بالمنجز الوصية  
 وبالمطلق التملك الموقت وخرج العين هبة للمنافع وخرج بمحال  
 الحياة الوصية ولا تصح الهبة الا بايجاب وقبول انظرا وذكر  
 المصنف ضابط الموهوب فى قوله (وكما جازيعة مجاز هبته)  
 ونالا يجوز بيعه كمجهول لا يجوز هبته الاحتمى حنطة ونحوها

فلا يجوز بيعها وتجاوزها بها ولا تملك (ولا تلزم الهبة الا بالقبض)  
 باذن الواهب فلو مات الموهوب له او الواهب قبل قبضه الهبة  
 لم تنفع الهبة وقام وارثه مقامه في القبض والقبض (واذا  
 قبضها الموهوب له لم يكن للواهب ان يرجع فيه الا ان يكون  
 والدا) وان علا (واذا عمر) شحص (شيئا) اى دارا مثلا كقوله  
 اعمرتك هذه الدار (او ارقبه اياها) كقوله ارقبتك هذه الدار  
 وحملتها لك رقبى اى ان مت قبلى عادت الى وان مت قبلك  
 استقرت لك فقل وقبض (كان) ذلك الشيء للمعمر او لارقب  
 بلغط اسم المفعول فيها (ولو ورثته من بعده) وبلغوا الشرط  
 المذكور

هـ (فصل) في احكام اللقطة وهى بفتح القاف اسم للشيء الملتقط  
 ومعناها شرعا مال ضاع من مالكه بسقوط او غفلة ومحوها  
 (واذا اوجد شخص) بالغا كان او لا مسلما كان او لا فاسقا كان  
 او لا (لقطة في موات او طريق فله اخذها وتركها) ولكنه  
 (اخذها اولى) من تركها (ان كان الاخذها) على ثقة من القيام  
 بها (فلو تركها من غير اخذ لم يضمنها ولا يجب الاشهاد على  
 التقاطها لملك او حفظ وينزع القاضى اللقطة من الفاسق  
 ويضعها عند عدل ولا يعتمد تعريف الفاسق اللقطة بل بضم  
 القاضى اليه رقبيا عدلا يمنع من الحيانة فيها وينزع الولي اللقطة  
 من يد الصبي ويعرفها ثم بعد تعريفه ايتى لملك اللقطة لا عصى ان رأى  
 المصلحة في تملكها له (واذا اخذها) اى اللقطة (وجب عليه ان

يعرف) في اللقطة عقب اخذها (سنة أشياء وعاءها) من جلد  
أو خرقة مثلاً (وعفاصها) هو بمعنى الوعاء (ووكاعها) بالمد وهو  
الخيط الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعيدرها  
ووزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة (و) إن  
(يحفظها) حتماً (في حرز مثلاً ثم) بعد ما ذكر (إذا اراد) الملتقط  
(تملكها عرفها) بتشديد الراء من التعريف (سنة على أبواب  
المساجد) عند خروج الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي  
وجد بها فيه) وفي الأسواق ونحوها من مجامع الناس ويكون  
التعريف على العادة زماناً و مكاناً و ابتداء السنة من وقت  
التعريف لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل  
يعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار لا يسلاً ولا وقت القيامة  
ثم يعرف بعد ذلك كل اسبوع مرة أو مرتين و يذكّر الملتقط  
في تعريف اللقطة بعض أوصافها فان بالغ فيها ضمن ولا يلزمه  
مؤنة التعريف ان اخذ اللقمة ليحفظها على مالكها بل يرتبها  
القاضي من بيت المال أو يقترضها على المالك وان اخذ اللقطة  
ليتملكها وجب عليه تعريفها و لزمه مؤنة تعريفها سواء  
تملكها بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئاً حقيراً لا يعرفه سنة بل  
يعرفه زماناً يظن ان فاقدته يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فان لم  
يحدد صاحبها) بعد تعريفها سنة كان له ان يملكها بشرط  
الضمن (لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة بل لابد من  
لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللقطة فان تملكها وظهر

مال كها وهي باقية واتقاعا على رد عينها او بدلها فالأمر فيه  
 واضح وان تنازعنا فطلبها المالك وراد الملتقط العدول الى بدلها  
 اجيب المالك في الأصح وان تلافى اللقطة بعد تنازعها غرم  
 الملتقط مثلها ان كانت مثالية او قيمتها ان كانت متفومة يوم  
 التملك لها وان نقصت بعيب فله اخذها مع الارش في الأصح  
 (واللقطة) وفي رد من النسخ وحالة اللقطة (على أربعة ضرب  
 احدها ما يبقى على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) اي ما سبق  
 من تعريفها سنة وتلك كها به السنة (حكمه) اي حكم ما يبقى  
 على الدوام (و) الضرب (الثاني) ما لا يبقى على الدوام كالطعام  
 الرطب (فهو) اي الملتقط له (مخبرين خصلتين اكله وغرمه)  
 اي غرم قيمته (او بيعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مال السكدة (والثاني)  
 ما يبقى بعلاج فيه (كالرطب) والعنب (فيشغل ما فيه) اي  
 من بيعه وحفظ ثمنه او تجنيفه وحفظه (الى ظهور مال له) (والرابع)  
 ما يحتاج الى نفقة كالحیوان وهو ضربان) احدهما (حيوان  
 لا يمتنع بنفسه) من صغار السباع كغنم وعجل (فهو) اي  
 ملتقطه (مخبر) فيه (بين) ثلاثة اشياء (اكله وغرم ثمنه وتركه)  
 بلا اكل (والتطوع بالاتفاق عليه او بيعه وحفظ ثمنه الى ظهور  
 مال له) (و) الثاني (حيوان يمتنع بنفسه) من صغار السباع  
 كبعير و فرس (فان وجدته) الملتقط (في الصحراء) وجب (تركه)  
 وحرم التقاطه للتملك فلو اخذه للتملك ضمنه (وان وجدته)  
 الملتقط (في الحضر فهو مخبر بين الاشياء الثلاثة فيه) والمراد

الاثلاثة السابقة فيما لا يمتنع

(فصل) في احكام اللقيط وهو صبي مشبوه لا كافل له من  
اب او جد او ما يقوم مقامهما ويلحق بالاصبي كما قال بعضهم  
المجنون بالغ (واذ وجد لقيط) بمعنى ما تقوط (بتجارة الطريق  
فاخذه) منها (وتربيته وكفالاته واجبة على لكفاية) فاذا  
التقطه بعض ممن هو اهل محضاة اللقيط سقط الاثم عن الباقي  
فان لم يلقطه احدا ثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه  
ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه واثار المصنف لشرط  
الملة فقط قوله (ولا يقتر) اللقيط (الا بيد أمين) حر مسلم رشيد  
(فان وجد معه) اي اللقيط (مال انفق عليه المحاكم منه)  
ولا ينفي الملة قط عليه منه الا باذن الحاكم (وان لم يوجد معه)  
اي اللقيط (مال فنفعته) كائنة (في بيت انا) ان لم يكن له  
مال عام كالوقف على اللقط

(فصل) في احكام الوديعة هي فعيلة من ودع اذا ترك وتطلق  
لغة على الشيء المودوع عند غيره صاحبه للحفاظ وتطلق شرعا  
على العقد المقتضى للاستحفاظ (والوديعة امانة) في يد الوديع  
(ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها) ان كان ثم غيره والا  
وجب قبولها كما اطلقه جمع قال في الروضة كاصلها وهذا محمول  
على اصل القبول دون اتلاف منفعته وحرزه بجائنا (ولا يضمن)  
الوديع الوديعة (الا بالتعدي) فيها وصور التعدي كثيرة  
منه كورة في المطولات منها ان يودع غيره بلا اذن من المالك

ولا عذر من اوديع ومساكين يلقها من محلة ودار الى اخرى  
 دونها في الحرز (وقول المودع) بفتح الدال (مقبول في ردها على  
 المودع) بكسر الدال (وعليه) اي اوديع (ان يحفظها في حرز  
 مثلها) فان لم يفعل ضمن (واذا طواب بها) اي اوديع بالوديعة  
 (فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فان اخر  
 اخرجها بعد لم يضمن •

### • كتاب احكام الفرائض والوصايا •

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى التقدير  
 والفرض شرعا اسم نصيب مقدر لاستحقاقه والوصايا جمع وصية  
 من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق  
 مضافا لم يعد الموت (والوارثون من الرجال) المجمع على ارثهم  
 (عشرة) بالاختصار وبالبسط خمسة عشر وعبد المصنف  
 العشرة بقوله (الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد وان  
 علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعمة وابن العمة وان تباعدوا  
 والزوجة والمولى المعتق) الى اخره ولو اجتمع كل الرجال ورث  
 منهم ثلاثة الاب والابن والزوجة فقط ولا يكون الميت في هذه  
 الصورة الا امرأة (والوارثات من النساء) المجمع على ارثهن سبع  
 بالاختصار وبالبسط عشرة وعبد المصنف السبع في قوله  
 (البنت وبنت الابن) وان سفلت (والام والجددة) وان علت  
 (والاخت والزوجة والمولاة المعتقة) الخ ولو اجتمع كل النساء  
 فقط ورث منهن خمس البنات وبنت الابن والام والزوجة

والأخت الشقيقة ولا يكون الميراث في هذه الصورة إلا رجلاً  
(ومن لا يسلط) من الورثة (بحال خمسة الزوجان) الزوج  
والزوجة (والأبوان) أي الأب والأم (وولد الصلب) ذكر أو أنثى  
أو أنثى (ومن لم يرث بحال سبعة العبد) ولأمته ولو عبر بالرقيق  
لكان أولى (والدبر وأم الولد والمكاتب) وأما الذي بعثه حر  
إذا مات عن مال ملكه ببعضه المحرور ورثه قريبه المحرور وزوجته  
ومعتق بعضه (والقاتل) لا يرث ممن قتله سواء كان قتله  
مضموناً أم لا (والمرتد) ومثله الزنديق وهو من يخفي الكفر  
ويظهر الإسلام (وأهل ملتين) فلا يرث مسلم من كافر  
ولا عكسه ويرث الكافر الكافر وإن اختلفت ملتهم ما كيهودى  
ونصرانى ولا يرث حربى من ذمى وعكسه والمرتد لا يرث من  
مرتد ولا من مسلم ولا من كافر (واقرب العصبات) وفي بعض  
النسخ العصبية وأريد به من ليس له حال تعصبيه منهم مقدور من  
الجمع على توريثهم وسبق بيانهم وإنما اعتبر بالسهم حال  
التعصيب لا بدخل الأب والمجدفان لكل منهما سهمان مقدرا  
في غير التعصيب ثم عد المصنف الأقرب في قوله (الأبن ثم ابنه  
ثم الأب ثم أبوه ثم الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ  
للأب والأم ثم ابن الأخ للأب) الخ وقوله (ثم العم على هذا  
الترتيب ثم ابنه) أي فيقدم العم للأبوين ثم للأب ثم ابنه والعم كذلك  
ثم يقدم عم الأب من الأبوين ثم من الأب ثم بنوهما وكذلك  
ثم يقدم عم الجد من الأبوين ثم من الأب وهكذا (فإذا عدمت

العصبية من النسب والميت عتيق (فالمولي المعتق) يرثه  
 بالعصوبة ذكرًا كان المعتق أو أنثى فإن لم يوجد للميت عصبية  
 بالنسب ولا عصبية بالولاء فاله للميت المال  
 هـ (فصل والفروض المقدرة) وفي بعض النسخ والفروض  
 المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يراد عليها ولا ينقص منها  
 إلا ما عارض كالعول والستة هي (النصف والرابع والثلث  
 والثلثان والثلث والسادس) وقد يعبر الفرضيون عن ذلك  
 بعبارة مختصرة وهي الربع والثلث وضعف كل ونصف كل  
 (فالنصف فرض خمسة البنات وبنت الابن) إذا انفرد كل منهما  
 عن ذكر يعصبها (والأخت من الأب والأم والأخت من  
 الأب) إذا انفرد كل منهما عن ذكر يعصبها (والزوج إذا لم يكن  
 معه ولد) ذكرًا كان أو أنثى ولا ولد ابن (والربع فرض اثنين  
 الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان الولد منه أو من غيره  
 (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجات مع  
 عدم الولد أو ولد الابن) والأفصح في الزوجة حذف التاء ولكن  
 اثباتها في العرائض حسن للتمييز (والثلث فرض الزوجة)  
 والزوجتين (والزوجات مع الولد أو ولد الابن) يشتركن كلهن  
 في الثلث (والثلثان فرض أربعة البنات) فأكثر (وبنتي الابن)  
 فأكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن (والأختين من الأب  
 والأم فأكثر) (والأختين من الأب) فأكثر وهذا عند  
 انفرد كل منهما عن أخوته فإن كان معهن ذكر فقد يزدن



على الثلثين كما لو سكن عشر أو أكثر واحدا فلهم عشرة من  
أثنى عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبنيتين مع ابنين  
(والثالث فرض اثنين الأم إذا لم تحجب) وهذا إذا لم يكن للميت  
ولد ولا ولد ابن أو اثنين من أخوة وأخوات سواء كن أشقاء  
أو أب أو أم (وهو) أي الثالث (للاثنين فصاعدا من الأخوة  
والأخوات من ولد الأم) ذكورا كانوا أو إناثا أو خنثى أو  
البعض كذا والبعض كذا (والسدس فرض سبعة الأم مع أولد  
أو ولد الابن أو اثنين فصاعدا من الأخوة والأخوات) ولا فرق  
بين الأشقاء وغيرهم ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا  
(وهو) أي السدس (للجدة عند عدم الأم وللجدتين والثلاث  
ولبنات الابن مع بنت الصليب) لتسكيلة الثلثين (وهو) أي  
السدس (للاخت من الأب مع الاخت من الأب والأم)  
لتسكيلة الثلثين (وهو) أي السدس (فرض الأب مع الولد  
أو ولد الابن) ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا وأبا  
فللميت النصف وللأب السدس فرضا والباقي تعصيا (وفرض  
المجدد الوارث) (عند عدم الأب) وقد يفرض للجد السدس  
أيضا مع الأخوة كما لو كان معه ذو فرض وكان سدس المال  
خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي كبنيتين وجد وثلاثة  
أخوة (وهو) أي السدس (فرض الواحد من ولد الأم) ذكرا  
كان أو أنثى (وتسقط المجدات) سواء قربن أو بعدن (بالأم)  
فقط (و) تسقط (الأجداد بالآب ويسقط ولد الأم) أي الأخ

للام (مح) وجود (اربعة الولد) ذكر كان او انثى (و) مع  
 (ولد الاس) كذلك (و) مع (الاب والجد) وان علا (ويسقط  
 الاخ للاب والام مع ثلاثة الاس واس الاس) وان سفل (و) مع  
 (الاب ويسقط ولد الاب) باربعة (بها ولا الثلاثة) اى الاس  
 واس الاس والاب (وبالاخ من الاب والام واربعة يعصبون  
 احواتهم) اى الامات للذكر مثل حظ الانثيين (الاس واس  
 الاس والاخ من الاب والام والاخ من الاب) اما الاخ من الام  
 فلا يعصب اخته بل لها الثلث (واربعة يرثون دون احواتهم وهم  
 الاعمام ونحو الاعمام ونحو الاخ وعصبات للمولى المعتقد) وانما  
 انفراد عن اخواتهم لانهم عصية وارثون واخواتهم من ذوى  
 الارحام لا يرثون

هـ (فصل) في احكام الوصية وسبق معة اهل القعة وشرعا واثل  
 كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصى به ان يكون معلوما  
 وموجودا (و) حينئذ (تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول كاللبن  
 في الضرع) وبالموجود والمعدوم كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل  
 وجود الثمرة (وهي) الوصية (من الثلث) اى ثلث مال الموصى  
 (فارزاد) على الثلث (وقى) الزائد (على اشارة الورثة)  
 للمطلقين التهم فان اجاروا فاجارهم تنقيذ للوصية بالزائد  
 وان ردوه بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية لو ارث الا ان يميزها  
 باقى الورثة) المطلقين التصرف في ذلك المصنف بشرط الموصى  
 في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ وتجاوز (الوصية من كل مانع

عاقلاً) اى تختار حروان كان كافراً او مشجوراً عليه نسفه فلا  
تصح وصية مجنون ومغنى عليه وصبي ومكره وذکر شرط  
الموصى له اذا كان معيناً بقوله (لكل ممتلك) اى لمن يتصور له  
الملک من صغير وكبير وكامل ومجتون وحمل موجود عند  
الوصية بأن ينقصل لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية  
وخرج من ما اذا كان الموصى له جهة عامة فان الشرط فى هذا  
ان لا تكون الوصية جهة، وصية كعمارة كنيسة من مسلم  
او كافراً للتعبد فيها (و) تصح الوصية (فى سبيل الله تعالى)  
وتصرف للغزاة وفى بعض النسخ بدل سبيل الله وفى سبيل  
البرأى كالوصية للفقراء اولیاءه مسجد (وتصح الوصية) اى  
الاىصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والنظر فى امر الاطفال  
(الى من) اى شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام  
والبلوغ والعقل والحرية والامانة) واكتفى بها المصنف عن  
العدالة ولا يصح الاىصاء لادم من ذکر لکن الاصح جواز  
وصية ذمی الى ذمی عدل فى دينه على اولاد الكفار وبشروط  
ايضا فى الوصى ان لا يكون عاجزاً عن التصرف فالعاجز عنه  
لأكبر او هرم مثلاً لا يصح الاىصاء اليه واذا اجعت أم الطفل  
الشرايط المذكورة فهى اولی من غيرها

• (كتاب) احكام (النكاح) •

(وما يتعلق به) وفى بعض النسخ وما يتصل به (من الاحكام  
والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح

يطلق لغة على الضم والوطء والعقد ويطلق شرعا على عقد  
 مشتمل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب لمن يحتاج  
 اليه) بـتوقان نفسه للوطء ويحذر أهله كهر وثقة فان فقد  
 الأهبة لم يستحب له النكاح (ويجوز للحران يجمع بين اربع  
 حرائر) فقط الا ان تعين الواحدة في حقها كسكاح سفيه ونحوه  
 مما يتوقف على الحاجة (ويجوز للعبد) ولو مدبرا او ميعضا  
 او مكاتبا او معلقا عتقه بصفة (ان يجمع بين اثنين)  
 اى زوجتين فقط (ولا ينكح الحرأمة لغيره الا بشرطين عدم  
 صداق الحرة) او فقد الحرة او عدم رضاها به (وخوف العنة)  
 اى الزامدة فقد الحرة وترك المصنف شرطين آخرين احدهما  
 ان لا يكون تحت حرة مسلمة او كابية تصلح للاستمتاع والثاني  
 اسلام الامة التي ينكحها المحرف لا يحل لمسلم امة كابية واذا نكح  
 الحرأمة بالشروط المذكورة ثم ايسر ونكح حرة لم ينسخ نكاح  
 الامة (ونظر الرجل الى المرأة على سبعة اضرب احدها نظره)  
 ولو كان شيخا هرا عا جزا عن الوطء (الى اجنبية لغير حاجة) الى  
 نظرها (فغير جائز) فان كان النظر لحاجة كشهادة عليها  
 فجائز (والثاني نظره) اى الرجل (الى زوجته وامته فيجوز  
 ان ينظر) من كل منهما (الى ما عدا الفرج منهما) اما الفرج فيحرم  
 نظره وهذا وجه ضعيف والاصح جواز النظر الى الفرج لكن  
 مع الكراهة (والثالث نظره الى ذوات محارمه) بنسب او رضاع  
 او مصاهرة (او امته المزوجة فيجوز ان ينظر فيما عدا ما بين

السرة والر كبة) اما الذي بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى  
 الاجنبية (لاجل) حاجة (النكاح فيجوز) للشخص عند عزمه  
 على نكاح امرأة النظر (الى الوجه والكفين) منها ظاهر او باطنا  
 وان لم تأذن له الزوجة في ذلك . وينظر من الامة على ترجيح  
 النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرة (والخامس  
 النظر للداواة فيجوز) نظر الطبيب من الاجنبية (الى المواضع  
 التي يحتاج اليها) في المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك  
 بحضور محرم او زوج او سيد وان لا تكون هناك امرأة تعالجها  
 (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر الشاهد فرجها  
 بشهادته برئائها او لا بدتها فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق  
 وردت شهادته (او النظر للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز  
 النظر) اى نظره لها وقوله (الى الوجه) منها (خاصة) يرجع  
 للشهادة وللمعاملة (والسابع النظر الى الامة عند ابتياعها)  
 اى شرائها (فيجوز) النظر (الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها)  
 فينظر اطرافها وشعرها لا عورتها

(فصل) في ما لا يصح النكاح الابيه (ولا يصح عقد النكاح  
 الابوي) عدل وفي بعض النسخ بولي ذكر وهو احتراز عن الانثى  
 فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح ايضا  
 الا بحضور (شاهد عدل) وذكر المصنف شرط كل من الولي  
 والشاهد من في قوله (ويقتصر الولي والشاهدان الى سمة  
 شرائط) الاول (الاسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا الا فيما

يستثنى المصنف بعد (و) انه في (البالوغ) فلا يكون ولي المرأة  
صغيرا (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنوناً سواء  
امابق جنونه او قطع (و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبداً  
في ايحاب النكاح ويجوز ان يكون قابلاً في النكاح (و)  
الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة وانحش وليين (و)  
السادس (العذالة) فلا يكون الولي فاسقاً واستثنى المصنف  
من ذلك ما تضمنه قوله (الا انه لا يقتصر نكاح الذمية الى اسلام  
الولي ولا) يقتصر (نكاح الامة الى عدالة السيد) فيحوز كونه  
فاسقاً وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شأه في النكاح واما  
العمى فلا يقدح في الولاية في الاصح (واولى الولاية) اى احق  
الاولياء بالتزويج (الاب ثم الجد ابوالاب) ثم ابوه وهكذا يقدم  
الاقرب من الاجداد على الابعد (ثم الاخ للاب والام) ولو عبر  
بالشقيق لكان اخصر (ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب والام)  
وان سفل (ثم ابن الاخ للاب) وان سفل (ثم العم) الشقيق ثم العم  
للاب (ثم ابنه) اى ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب)  
فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب (فاذا عدمت  
العصبات) من النسب (فالولي المعتق) الذكر (ثم عصباته)  
على ترتيب الارث اما المولاة المعتقة اذا كانت حية فبزواج  
عتيقتهما من يزوج المعتقة بالترتيب السابق في اولياء النسب  
فاذا ماتت المعتقة تزوج عتيقتهما من له الولاية على المعتقة ثم ابنه  
ثم ابن ابنه (ثم الحاكم) يزوج عنه فقد اولياء من النسب

والولا ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء وهي التماس  
 الخطاب من المخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز ان يصرح  
 بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعي والتصریح  
 مائة قطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعتدة اريد نكاحك  
 (ويجوز) ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي (ان يعرض لها)  
 بالخطبة (ويستحبها بعد انقضاء عدتها) والتعريض ما لا يقطع  
 بالرغبة في النكاح بل يحتملها كقول الخطاب للمرأة رب راغب  
 فيك اما المرأة الخلية عن موانع النكاح وعن خطبة سابقة  
 فيجوز خطبتها تعريضا وتصريحا (والنساء على ضربين ثيبات  
 وابكار) والثيب من زالت بكارتها بوطء حلال او حرام والابكار  
 عكسها (فالابكار يجوز للاب) والجد عند عدم الاب اصلا  
 او عدم اهليته (اجبارها) اي البكر على النكاح ان وجدت  
 شروط الاجبار بكون الزوجة غير موطوءة بقبول وان تزوج  
 بكفو بمهر مثلها من نقد البلد (والثيب لا يجوز) لوليها  
 (تزوجها الا بعد باوغها واذنها) نطقا لا سكوتا  
 (ففسل والمحرمات) اي المحرم نكاحهن بالاص (اربعة عشرة)  
 وفي بعض النسخ اربعة عشرة (سبع بالنسب وهي الام  
 وان علمت والبنات وان سقطت) اما المخالقة من ماء زنا شخص  
 فتحل له على الاصح لكن مع البكراهة وسواء كانت المزني بها  
 مطاوعة أو لا واما المرأة فلا يحمل لها ولدها من الزنا (والاخت)  
 شقيقة كانت اولاب اولام (والخالدة) حقيقة او بتوسط كخالدة

الاب او الام (والعمة) حقيقة اوبة توسط كعمة الاب (وبنت  
 الاخ) وبنت اولاده من ذكر واثني (وبنت الاخت) وبنت  
 اولاده من ذكر واثني وعطف المصنف على قوله سابقا سبع  
 قوله هنا (واثنتان) اي المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع)  
 وهما (الام المرضعة والاخت من الرضاع) وانما اقتصر المصنف  
 على الاثنتين لاص عليها في الآية والا فالسبع المحرمة  
 بالنسب تحرم بالرضاع ايضا كما سيأتي التصرح به في كلام المتن  
 (والمحرمات بالنسب اربع بالمصاهرة) وهن (ام الزوجة)  
 وان علمت امها سواء من نسب او رضاع سواء وقع دخول  
 الزوج بالزوجة ام لا (والريبة) اي بنت الزوجة (اذا دخل  
 بالام وزوجة الاب) وان علمت (وزوجة الابن) وان سفل  
 والمحرمات السابقة حرمتها على التأييد (وواحدة) حرمتها  
 لا على التأييد (بل من جهة الجمع فقط وهي اخت الزوجة)  
 فلا يجمع بينهما وبين اختها من اب او ام او بينهما نسب او رضاع  
 ولورضيبت اختها بالجمع (ولا يجمع) ايضا (بين المرأة وعمتها  
 ولا بين المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين من حرم الجمع  
 بينهما بعقد واحد نكحهما فيه بطل نكاحهما اولم يجمع بينهما بل  
 نكحهما مرتين فالثاني هو الباطل ان علمت السابقة فان جهلت  
 بطل نكاحهما وان علمت السابقة ثم نسيت منع منهما ومن حرم  
 جمعهما بنكاح حرم جمعهما ايثنان الوطء لذلك اليمين وكذا  
 لو كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة فان وطئ واحدة



من المملوكتين حرمت الاخرى حتى يحترم الاولى بطريق من  
الطرق كبيعها او تزويجها واسرارضا بطا كلئ بقوله (ويحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق ان الذي يحرم من النسب  
سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع ايضا ثم شرع في عيوب النكاح  
المثبتة للخيار فيه فقال (وترد المرأة) اي الزوجة (بخمسة عيوب)  
احدها (بالجنون) سواء اطبق أو تقطع قبل العلاج اولا  
فخرج الاغماء فلا يثبت به الخيار في فسح النكاح ولودام خلافا  
للتولى (و) ثانيها بوجود (الجذام) بذا لمعجمة وهو علة يحرم منها  
العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم يذناثر (و) الثالث بوجود (البرص)  
وهو يبايض في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم فيخرج  
البهق وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به الخيار  
(و) الرابع بوجود (الرتق) وهو انسداد محل الجماع بلحم (و)  
الخامس بوجود (القرن) وهو انسداد محل الجماع بعظم  
وما عدا هذه العيوب كالجنون والصنان لا يثبت به الخيار (ويرد  
الرجل) ايضا أي الزوج (بخمسة عيوب بالجنون والجذام  
والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الحب) وهو قطع الذر  
كله أو بعضه والباقى منه دون الحشفة فان بقى قدرها فاكثر  
فلا خيار (و) بوجود (العنة) وهي يضم العين بجز الزوج  
عن الوطء في القبل لسقوط القوة الناشرة بضعف في قلبه  
او آله ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها الى القاضى  
ولا ينفرد الزوجان بالتراضى بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام

المأوردى وغيره بل كن ظاهر النص خلافه

(فصل) في احكام الصداق وهو بفتح الصاد افتح من  
كسر هاء من مشتق الصديق بفتح الصاد وهو اسم لشديد  
الطلب وشرعاً اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة  
أو موت (ويستحب تسمية المؤخر في عقد النكاح) ولو في نكاح  
عبد السيدامته ويكفي تسمية اى شئ كان ولكنه يس عدم  
النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم  
خالصة واشعر قوله يستحب يجوز اخلاء النكاح عن المهر وهو  
كذلك (فان لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهو اذا  
معنى التفويض وبمسد بزيادة من الزوجة البالغة الرشيدة  
كقولها اولى بازواجى بلام هراء وعلى ان لا مهر لى فيزوجها  
الولى وينفى المهر أو يسكت عنه وكذا لو قال سيد الامة  
لشخص زوجك امتى ونفى المهر (و) اذا سكت صح التفويض  
(وجوب المهر) فيه (بثلاثة أشياء) وهى (ان يفرضه الزوج  
على نفسه) وترضى الزوجة بما فرضه (او يفرضه الحاكم) على  
الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل ويشترط علم القاضي  
بقدره أما رضى الزوجين بما يفرضه فلا يشترط (او يدخل) اى  
الزوج (بها) اى الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج او الحاكم  
(فيجب) لها (مهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال  
العقد فى الاصح وان مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء  
وجب مهر مثل فى الاظهر والمراد به مهر المثل قدر ما يرغب

به في مثلها عادة (وليس لاقل الصداق) حبله معين في القلة  
 (ولا لاكثره حسد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك ان كل  
 شيء صحيح جعله ثمان من عين او منفعة صحيح جعله صداقا وسبق انه  
 يستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على  
 خمسمائة درهم (ويجوز ان يتزوجها على منفعة معاومة)  
 كتبها القرآن (ويستقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر)  
 اما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول  
 حراما كوطء الزوج زوجته حال احرانها او حيضها ويجب كل  
 المهر كما سبق بموت احد الزوجين لا بخلو الزوج بها في الجدي  
 واذا قتلت الحرة نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها  
 بخلاف ما لو قتلت الامة نفسها او قتلتها سيدها قبل الدخول  
 فانه يستقط مهرها

هـ (فصل) والوليمة على العرس مستحبة والمراد بها اطعام  
 يتخذ للعرس وقال الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة بمحدث  
 سرور واقبلها لاكثر شاة وللقبل ما يتيسر وأنواعها كثيرة  
 مذكورة في المطولات (والاجابة اليها) اي وليمة العرس  
 (واجبة) اي فرض عين في الاصح ولا يجب الاكل منها في  
 الاصح اما الاجابة لغير وليمة العرس من بقية الولا ثم فليست  
 فرض عين بل هي سنة وانما تجب الدعوة لوليمة العرس او تسن  
 لغيرها بشرط ان لا ينخص الداعي الا غنياء بالدعوة بل يدعوهم  
 والفقراء وان يدعوهم في اليوم الاول فان اولم ثلاثة ايام لم تجب

الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث  
وبقية الشروط مذكورة في المطولات وقوله (الامن عذر)  
اي مانع من الاجابة للولاية كان يكون في موضع الدعوة من  
يتأذى به المدعو أو لا تليق به مجالسته

هـ (فصل) هـ في احكام القسم والنشوز والاول من جهة  
الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشرها ارتفاعها عن  
اداء الحق الواجب عليها واذا كان في عصمة شخص زوجتان  
فاكثر لا يجب عليه القسم بينهما او بينهما حتى لو اعرض عنهن  
او عن الواحدة فلم يبت عندهن او عندها لم ياثم ولو كان يستحب  
ان لا يعظلهن من المبيت ولا الواحدة يصا بان يبيت عندهن  
او عندها وادنى درجات الواحدة ان لا يخلها كل اربع ليال  
من ليلة (والتسوية في القسم بين الزوجات واحدة) وتعتبر بين  
التسوية بالمكان تارة وبالزمان اخرى اما المكان فيحرم الجمع  
الزوجتين فاكثر في مسكن واحد الا بالرضا واما الزمان فمن لم  
يكن حارسا مثلا فعماد القسم في حقه الليل والنهار تبع له ومن  
كان حارسا فعماد القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا يدخل  
الزوج ليله الا على غير المقسوم لها الغير حاجة) فان كان بحاجة  
كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحيث ان طال مكثه  
قضى من نوبة الدخول عليها مثل مكثه فان جامع قضى زمن  
الجماع لا نفس الجماع الا ان يقصر زمنه فلا يقضيه (واذا اراد) من  
في عصمته زوجات (السفر اقرب عينهن وخرج) اي سافر (بالتى

تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر للتحلقات مدة سفره  
 ذهابا فان وصل مقصده وصار مقيما بان نوى اقامة مؤثرة اول  
 سفره او عند وصول مقصوده او قبل وصوله قضى مدة الاقامة  
 ان ساكن المصحوبة معه في السفر كما قال الماوردي والالم يقض  
 أمامدة الرجوع فلا يجب على الزوج قضاؤها بعد اقامته (واذا  
 تزوج) الزوج (جديدة خصها) حتما ولو كانت امة وكان عند  
 الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها (ببيع ليال) متوالية  
 (ان كانت) تلك الجديدة (بكرا) ولا يقضى للباقيات (و) خصها  
 (بثلاث) متوالية (ان كانت) تلك الجديدة (ثيبا) فلو فرق الليالي  
 بمره ليلة عند الجديدة وليلة في مسجد مثلا لم يحسب ذلك بل  
 يوفي الجديدة حقها متواليا ويقضى ما نزل للباقيات (واذا انحلت  
 الزوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ واذا بان نشوز المرأة  
 ظهر (وعظها) زوجها بالاضرب ولا هجرها كقوله لها  
 اتق الله في الحق الواجب لي عليك واعلم ان النشوز مسقط  
 للنفقة والقسم وليس الشتم للزوج من النشوز بل تستحق به  
 التأديب من الزوج في الاصح ولا يرفعها الى القاضي (فان ابت  
 بعد الوعظ (الا النشوز هجرها) في مضجعها وهو فراشه افلا  
 يضامها فيه وهجرانها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة  
 ايام وقال في الروضة انه في الهجر بغير عذر شرعي والا فلا تحرم  
 الزيادة على الثلاثة (فان اقامت عنده) اي النشوز بتكرره  
 منها (هجرها وضربها) ضرب تأديب لها وان انقضت ضربها

الى التلف وجب العزم (ويستقط بالتشؤن قسمها وثقتها)  
 (فمثل) في احكام الخلع وهو يضم الخاء المججمة مشتق من  
 الخلع بفتحها وهو التزع وشرا فقرة بعوض مقصود فخرج  
 الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض معلوم) مقدور  
 على تسليمه فان كان على عوض مجهول كان خالعهما على ثوب  
 غير معين باذن بهر المثل (و) الخلع الصحيح (ثلاث به المرأة  
 نفسها ولا رجعة له) اي الزوج (عليها) سواء كان العوض  
 صحيحا ولا وقوله (الابتنكاح جديد) ساقط في اكثر النسخ  
 (ويجوز الخلع في الطهر - روي في الحيض) ولا يكون حراما  
 (ولا يلحق المعلقة الطلاق) بخلاف الرجعية فيلحقها  
 (فضل) في احكام الطلاق وهو لغة حل القيد وشرا اسم  
 محل قيد النكاح ويشترط لنفوذه التكليف والاختيار واما  
 السكران فيه فخذ طلاقه عقوبة له (والطلاق ضربان صريح وكناية  
 فالصريح مالا يحتمل غيره) والكناية ما يحتمل غيره ولو تلفظ  
 الزوج بالصريح وقال لم ارد به الطلاق لم يقبل (فالصريح ثلاثة  
 الفاظ الطلاق) وما اشتق منه كطلاقك وانت طالق ومطابقة  
 (والفراق والسراح) كفارقتك وانت مفارقة وسرحتك وانت  
 مسرحة ومن الصريح ايضا الخلع ان ذكر المال وكذا المفاداة (ولا  
 يفتقر صريح الطلاق الى النية) ويستثنى المكروه على الطلاق  
 فصرحه كناية في حقه ان توى وقع والا فلا (والكناية كل لفظ  
 احتمل الطلاق وغيره ويفتقر الى النية) فان نوى بالكناية

الطلاق وقع والافلاو كناية الطلاق كانت ربة خلية الحق  
 باهلك وغير ذلك مما هو في المطولات (وانتساء فيه) اي  
 لطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعة وهن ذوات  
 الحيض) واراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز وبالبدعة  
 الطلاق المحرم (فالسنة ان يقع) الزوج (الطلاق في طهر  
 غير مجامع فيه والبدعة ان يقع الزوج الطلاق في الحيض او في  
 طهر جامعها فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهن  
 اربع الصغيرة والايسة) وهي التي انقطع حيضها (والحامل  
 والمختلعة التي لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتبار  
 آخر الى واجب كطلاق المولى ومندوب كطلاق امرأة غيره  
 مستقيمة الخصال كسبيئة المخلوق ومكروه كطلاق مستقيمة الحال  
 وحرام كطلاق البدعة وقد سبق وأشار الامام للطلاق المباح  
 بطلاق من لا يهاها الزوج ولا تسمع نفسه بمؤتمتها بلا استمتاع بها  
 (فصل) في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك (ويملك)  
 الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت امة ثلاث تطليقات (و)  
 يملك (العبد) عليها (تطليقتين) فقط حرة كانت الزوجة  
 اوامة والمبعض والمكاتب والمدر كالعبد القن (واصح  
 الاستئثار في الطلاق اذا وصله به) اي وصل الزوج المستثنى  
 بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بان يعدل في العرف كلاهما واحدا  
 ويشترط ايضا ان ينوي الاستثناء قبل فراغ اليمين ولا يكتفي  
 بالتلفظ به من غير نية الاستثناء ويشترط ايضا عدم استغراق

المستثنى منه فإن استغرقت كانت طالق ثلاثا إلا ثلاثا بطل  
الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشروط)  
كان دخلت الدار فانت طالق فتطلق إذا دخلت (و) الطلاق  
لا يقع إلا على زوجة وحينئذ (لا يقع الطلاق قبل النكاح) فلا  
يصح طلاق الأجنبية بحيزا كقوله لها طلاقك ولا تعليقا  
كقوله لها إن تزوجتك فانت طالق أو إن تزوجت فلانة فهي  
طالق (وإربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه  
المغمى عليه والنائم (والمكروه) أي بغير حق فإن كان بحق وقع  
وصورته كما قال جمع إكراه القاضي لاولى بعدمدة الإيلاء على  
الطلاق وشروط الإكراه قدرة المكروه بكسر الراء على تحقيق  
ما هذبه المكروه بفتحها بولية أو تغلب وبغير المكروه بفتح الراء  
عن دفع المكروه بكسرها برب منها واستغاثة بمن يخلصه ونحو  
ذلك وظنه أنه إن امتنع مما كره عليه فعل ما خوفه به ويحمل  
الإكراه بالتخويف بضرب شديد أو حبس أو تلف مال ونحو  
ذلك وإذا ظهر من المكروه بفتح الراء قرينة اختيار بان إكراه  
شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق وإذا صدر  
تعليق الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة في غير  
تكليف فإن الطلاق المعلق به يقع والسكران ينقض طلاقه كما  
سبق

هـ (فصل) في أحكام الرجعة بفتح الراء وحكى كسرها وهي  
لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة إلى النكاح في عدة طلاق



غير بائن على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطء الشبهة  
والظهار فان استباحة الوطء فيها بعد زوال المانع لا تسمى  
رجعة (واذا طلق) شخص (امرأته واحدة او اثنتين فله) بغير  
اذنها (مراجعة ما لم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من  
الناطق بالفاظ منها راجعتك وما تصرف منها والاصح ان قول  
المرتجع رد ذلك لنكاحي وامسكتك عليه صريحان في الرجعة  
وان قوله تزوجتك او نكحتك كايتهان بشرط المرتجع ان لم  
يكن محرما اهلية النكاح بنفسه وحينئذ فتصح رجعة  
المسكران لا رجعة المرتد ولا رجعة الصبي والمجنون لان كلا  
منهم ليس اهلا للنكاح بنفسه بخلاف السفية والاميد فرجعتها  
صححة من غير اذن الولي والسيد وان توقف ابتهاء نكاحها  
على اذن الولي والسيد (فان انقضت عدتها) اي الرجعية  
(حل له) اي زوجها (نكاحها) بعد جديد وتكون معه  
بعد العقد (على ما بقى من الطلاق) سواء اتصلت بزواج غيره  
ام لا (فان طلقها) زوجها (ثلاثا) ان كان حرا او طليقتين  
ان كان عبدا قبل الدخول او بعده (لم تحل له الا بعد وجود  
خمس شرائط) احدها (انقضاء عدتها منه) اي المطلق (و)  
الثاني (تزويجها بنيرة) تزويجها صححا (و) الثالث (دخوله) اي  
الغير (بها) او صابتها بان يوجب حشيتها او قدرها من مقطوعها  
بقبل المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكر وكون المولج ممن  
يمكن جماعه لا طفلا (و) الرابع (بينوثها منه) اي الغير (و)

الخامس (انقضاء عدتها منه)

هـ (فصل) هـ في احكام الایلاء وهو لغة مصدر آلى يولى ایلاء  
 اذا حلف وشرعا حلی زوج يصح طلاقه لیتمتع مع من وطء  
 زوجته في قبلها مطلقا او فوق اربعة اشهر وهو المسمى مأخوذ  
 من قول المصنعي (واذا حلی ان لا یطأ زوجه) وطمنا (مطلقا  
 او مدة) ای او طمنا مقیدا بمدة (تزد علی اربعة اشهر وهو) ای  
 الحالی المذکور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالی  
 وصفاته أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتیق کتموله ان وطئتک  
 فانت طالق أو فعبدی حر فاذا وطئت طلقت وعتیق العبد وکرا  
 لو قال ان وطئتک فله على صلاة او صوم أو حج أو عتیق فله یكون  
 مولیا ایضا (ویؤجل له) ای یهمل المولی حتما حر کان أو عبدا  
 فی زیجة مطیقة للوطء (ان سألت ذلك اربعة اشهر) وابتدأوها  
 فی الزوجة من الایلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد  
 انقضاء هذه المدة (بخیر) المولی (بین لقیثة) بان یوحد المولی  
 حشقتها أو قدرها من مقطوعها بقل المرأ (واستکمر) للیمن  
 ان کان حلفه بالله على ترک وطئها (والطلاق) للمخوف علیها  
 (فان امتنع) ازوج من العیثة والطلاق (طابق علیها الحاکم)  
 طیقة واحدة رجعية قال طلاق اکثر من الم یقع فان امتنع من  
 القیثة فقط امره الحاکم بالطلاق

هـ (فصل) هـ فی احکام الطهار ووهو لغة مأخوذ من انطهر  
 وشرعا تشبیه الزوج زوجته غیر الباشئ بانثی لم تکن حلاله

(والظاهر ان يقول الرجل ان زوجته انت على كظهر امي) وخص  
الظهر ردون البطن مثلاً لان الظهر هو موضع الركوب والزوجة  
مركوب الزوج (فاذا قال لها ذلك) اي انت على كظهر امي  
(ولم يتبعه بالطلاق صار عاذاً) من زوجته (وزمته) حينئذ  
(الكفارة) ومن مرتبة وذكر المصنف يبين ان تريد في قوله  
(ولكفارة عتق رقبة مؤمنة) مسلة او باسلام احد ابويها  
(سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب باضرار ايدينا) فان لم  
يجد المظاهر الرقبة المذكورة بان يحجز عنها حساً او شرعاً  
(فصيام شهرين متتابعين ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص  
كل منهما عن ثلاثين يوماً ويكون صومه بائنة لكفارة من  
اليل ولا يشترط بنية تتابع في الاصح) فان لم يستطع المظاهر  
صوم شهرين او لم يستطع تتابعهما (فاطعام ستين مسكينة)  
او فقيراً (كل مسكين) او فقيراً (مداً) من جنس الحب والمخرج  
في زكاة الفطور وحينئذ فيكون من غالب قوت بلاد المكفر كبر  
وشهير لا دقيق وسويق واذا يحجز المكفر عن انخصال الثلاثة  
استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر به ذلك على خصلة فعلها  
ولو قدر على بعضها كمد طعام او بعض مدأ خرجه (ولا يحل  
للمظاهر وطؤها) اي زوجته التي طاهر منها (حتى يكفر)  
بالكفارة المذكورة

(فصل) في احكام القذف واللعان وهو لغة مصدر مأخوذ  
من اللعن اي البعد وشرعاً كلمات تخص بصفة جملات حجة

لا غطر الى قذف من لطم فراشه والحق العارية (واذا رمى) اى  
 قذف (الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف) وسبأنى ايه  
 ثمانون جلدة (الا ان يقيم) الرجل القاذف (البينة) بزنا المقدوفة  
 (او بلا عن) اربعة اقدوف وقبض بعض السخاويلت عن اى بامر  
 المحاكم او من فى حكمه كالمحكم (فيعول عند المحاكم فى الجماع على  
 المنبر فى جماعة من الناس) اقلهم اربعة (اشهد بالله اننى لمن  
 الصادقين فيما رميت به زه جتى) العائبة (فلانة من اربا) وان  
 كانت حاضرة اشار لها بقوله زوجته هذه وان كان هناك ولد  
 ينفيه ذكره فى الكلمات فقال (وان هذا الولد من الزنا وليس  
 منى) ويقول الملاعن هذه الكلمات (اربعة مرات ويترى قول  
 فى المرة الخامسة بعد ان يعظه المحاكم) او المحكم بتخويله من  
 عذاب الله فى الآخرة انما شد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله  
 ان كنت من الكاذبين) فيما رميت به هذه من الزنا وقول  
 المصنف على المنبر فى جماعة ليس بواجب فى اللعان بل هو  
 سنة (ويتعلق بلعانه) اى ازوج وان لم تلعن اربعة (خمس  
 احكام) احدها (سقوط الحد) اى حد القذف للملاعنة عنه ان  
 كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (و)  
 الثانى (وجوب الحد عليها) اى حد زناها مسلمة كانت  
 او كافرة ان لم تلعن (و) الثالث (زوال القراش) وعبر عنه  
 غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهى حاصلة ظاهرا وباطنا وان  
 كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (زنى الولد) عن الملاعن

اما الملاعة فلا يتقي عنها نسب الولد (و) الخامس (الشرع)  
 للملاعة على الا بد فلا يحل للملاعن زكاتها ولا وطؤها بملك  
 اليمين لو كانت امة واشترها وفي المطولات زيادة على هذه  
 الخمس منها سقوط حصاتها في حق الزوج ان لم تلعن حتى  
 لو قذفها بعد ذلك برئالا يحد (ويسقط الحد عنها بان تلعن) اي  
 تلعن الزوج بعد تمام لعانه (فتقول) في لعانها ان كان الملاعن  
 حاضرا (اشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيما رمانى به من  
 الزنا وتكرر) الملاعة هـ ذالك الكلام (اربعة مرات وتقول في المرة  
 الخامسة) من لعانها (بعد ان يعظها المحاكم) او المحكم بتخويله  
 لها من عذاب الله في الآخرة وانه اشهد من عذاب الدنيا (وعلى  
 غضب الله ان كان من الصادقين) فيما رمانى به من الزنا وكرر  
 من القول المذكور محسلة في الناطق اما الاخرس فيعلاعن  
 بإشارة مفهومة ولو ابدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالمحلف  
 كقول الملاعن احلف بالله او لفظ الغضب باللعن او عكسه  
 كقول الملاعة الله وقوله غضب الله على او ذكر كل من الغضب  
 واللعن قبل تمام الشهادات الاربعة لم يصح في الجميع  
 هـ (فصل) في احكام العدة وانواع المعتدة وهي لغة الاسم  
 من اعتد وشرعاً تربص المرأة مدة يعرف فيها براءة زوجها باقراء  
 او شربا ووضع حمل (والمعتدة على ضربين متوفى عنها  
 زوجها) وغير متوفى عنها فالمتوفى عنها زوجها (ان كانت)  
 حرة (حامل فتدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى

ثاني توأمين مع امكان نسبة الحمل لايت وواحد احتمالاً كما في  
 بلعان فلو مات صبي لا يولد لمثله عن حامل فعدتها بالاشهر  
 لا بوضع الحمل (وان كانت حائلاً فعدتها اربعة اشهر وعشر)  
 من الايام ليلاليها وتعتبر الاشهر بالاهلة ما يمكن ويكمل  
 المتكسر ثلاثين يوماً (وغير المتوفي عنها) زوجها (ان كانت  
 حاملاً فعدتها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب العدة  
 (وان كانت حائلاً وهي من ذوات) اي صواحب (الحيض  
 فعدتها ثلاثة قروء وهي الاطهار) وان طلقت طاهراً بان بقي  
 من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انتقضت عدتها بالطعن  
 في حيضة ثالثة او طلقت حائضاً ونفساء انتقضت عدتها بالطعن  
 في حيضة رابعة وما بق من حيضها لا يحسب (وان كانت)  
 تلك المعتدة (صغيرة) او كبيرة لم يحض اصلاً ولم تبلغ سن  
 اليأس او كانت متغيرة (او آيسة فعدتها ثلاثة اشهر) هلالية  
 ان انطبق طلاقها على اول الشهر فان طلقت في اثناء شهر  
 فبعده هلالان ويكمل المتكسر ثلاثين يوماً من الشهر الرابع  
 فان حاضت المعتدة في الاشهر وجب عليها العدة بالاقرء  
 او بعد انقضاء الاشهر لم تجب الاقرء (والمطلقة قبل الدخول  
 بها العدة عليها) سواء باشرها الزوج فيما دون الفرج ام لا  
 (وعدة الامة) الحامل اذا طلقت طلاقاً رجعيّاً او ثائناً (بالحمل)  
 اي بوضعيه بشرط نسبته الى صاحب العدة وقوله (كعدة)  
 الحرة) الحامل اي في جميع ما سبق (وبالاقرء ان تعد بقراءتين

والمبعضنة والمكاتبنة وأم الولد كالامة (وبالشهر فور عن الوفاة  
ان تبتد بشهرين وخمسين ليال وعن الطلاق ان تعتد بشهر  
ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضي  
ترجيحه واما المصنف فجعله اولى حيث قال (فان اعتدت  
بشهرين كان اولى) وفي قول عدتها ثلاثة اشهر وهو الاحوط  
كما قال الشافعي وعايه جمع من الاصحاب

(فصل) في انواع المعتدة واحكامها (ويجب للمعتدة  
الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لاقبها (والنفقة)  
او الكسوة الا ناشزه قبل طلاقها او في اثناء عدتها وكما يجب لها  
النفقة يجب لها بقية المأون الا آلة التنظيف (ويجب للزانية  
السكنى دون النفقة الا ان تكون حاملا) فتجب النفقة لها  
بسبب الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للعمل (ويجب على  
الماتوفى عنها زوجها الا حاد وهو) لغة مأخوذ من الحاد وهو  
المنع شرعا هو (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ  
يقصد به زينة كثوب اصفر او احمر وبياض غير المصبوغ من قطن  
وصوف وكان ابريسم ومصبوغ لا يقصد لزينة (و) الامتناع  
من (الطيب) اى من استعماله في بدن او ثوب او طعام او كل  
شئ محرم اما المحرم كالا كتمثال بالاثمد الذي لا طيب فيه فمحرم  
الا الحاجة كمرمد فيرخص فيه للمعدة ومع ذلك تستعمله ليلا  
وتسبحه نهارا الا ان دعيت ضرورة لاستعماله نهارا ولراة ان تحمد  
على غير زوجه من قريب لها واجنبي ثلاثة ايام فقل وتحرّم

الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم  
 (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت)  
 اي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفارقة ان لا يقرب اوليس  
 لزوج ولا غيره اخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه  
 وان رضى زوجها (الاحاجة) فيجوز لها الخروج مكان يخرج  
 في النهار لشراء طعام وكان واسع غزل او قطن ونحو ذلك ويجوز  
 لها الخروج ليلا الى دار جارتها الغزل وحديث ونحوها بشرط  
 أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج ايضا اذا خافت على  
 نفسها او ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات  
 (فهل) في احكام الاستبراء وهو انعة طلب البراءة وشرعا  
 تربص المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها او زواله عنها تعديدا  
 او ابراء وجهها من الحمل والاستبراء يجب بشيئين احدهما  
 زوال الفراش وسيأتي في قول المتن واذا مات سيد ام الولد الخ  
 والسبب الثاني حدوث الملك وذكره المصنف في قوله (ومن)  
 استحدث ملكا ببراءة لا خيار فيه او بارث او وصية او هبة  
 او غير ذلك من طرق الملك لها ولم تكن زوجته (حرم عليه)  
 عند ارادة وطئها (الاستمتاع بها حتى يستبرأها ان كانت من  
 ذوات الحيض بحيضة) ولو كانت بكر او لو استبرأها بائعها قبل  
 بيعها ولو كانت مستقلة من صبي او امرأة (وان كانت) الامة  
 (من ذوات المشهور) فعدها (بشرقة) وان كانت من ذوات  
 الحمل فعدها (بالوضع) واذا اشترى زوجته سن له



استبرأؤها وإما الامة المزوجة أو المعتدة إذا اشترها شخص فلا  
يجب استبرأؤها حالا فإذا زالت الزوجية والعدة كان طلق  
الامة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء  
حينئذ (وإذا مات سيدام الولد) وليست في زوجية ولا عدة  
نكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالامة) أي فيكون  
استبرأؤها بشهران كانت من ذات الاشهر والا فبحيضة  
ان كانت من ذوات الاقراء ولو استبرأ السيد الموطوءة ثم  
اعتقها فلا استبراء عليها ولها ان تتزوج في الحال

« (فصل) » في احكام الرضاع بفتح الراء وكسرها وهو لغة اسم  
لمص الثدي وشرب لبنه وشرا وصول لبن آدمية مخصوصة  
بحوف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع  
بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قمرية بكرة كانت أو ثديا خلية  
كانت أو مزوجة (وإذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا) سواء شرب  
منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان محلوبا في حياتها (صار  
الرضيع ولدها بشرطين احدهما ان يكون له) أي الرضيع (دون  
الحولين) بالاهلة وابتهدا وهما من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ  
سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريما (و) الشرط (الثاني ان ترضعه)  
أي المرضعة (خمس رضعات متفرقات) واصله جوف الرضيع  
وضبطهن بالعرف فما قضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبره والّا  
فلا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن  
الثدي تعدد الارتضاع (ويصير زوجه أي المرضعة) (ابالاه)

اي الرضيع (ويحرم على الموضع) بفتح الصاد (التزويج اليها)  
 اي المرضعة (والى بكل من ناسبها) اي انتسب اليها بنسب  
 اورضاع (ويحرم عليها) اي المرضعة (التزويج الى الموضع  
 وولده) وان سفل ومن انتسب اليه وان علا (دون من كان في  
 درجته) اي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه (او اعلى) اي  
 ودون من كان اعلى (طابقة منه) اي الرضيع كاعمامه وتقدم  
 في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا  
 فارجع اليه

هـ (فصل) هـ في احكام نفقة الاقارب وفي بعض نسخ المتن تاخير  
 هذا الفصل عن الذي بعده هـ والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو  
 الاخراج ولا يستعمل الا في الخير والنفقة اسباب ثلاثة القرابة  
 وملك ليمين والزوجية وذكر المصنف السبب الاول في قوله  
 (ونفقة المودين من الاهل واجبة للوالدين والمولودين) اي  
 ذكورا كانوا واناثا نفقة وفي الذين او اخوة اقاربهم واجبة على  
 اولادهم (فاما المودون) وان علوا (فتجب نفقتهم بشرطين الفقر  
 لهم وهو عدم قدرتهم على مال او كسب (والزمانية او فقرا  
 والمجنون) والزمانية هي مصدر من الرجل زمانة اذا حصل له  
 آفة فان قدر واعدى على مال او كسب لم تجب نفقتهم (واما المولودون)  
 وان سفلوا (فتجب نفقتهم) على الوالدين (بثلاثة شرائط)  
 احدها (العقر والصغر) هـ انني الكبير لا تجب نفقته (او الفقر  
 والزمانية) فالعنى القوي لا تجب نفقته (او الفقرا والمجنون)

فالغنى العاقل لا تجب نفقته. وذكر المصنف السبب الثاني  
 في قوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) فمن ملك رقيقا عبدا  
 أو أمة أو مديرا أو أم ولد أو عمة وجب عليه نفقته في طعام رقيقه  
 من غالب قوت أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية  
 ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر  
 العورة فقط (ولا يكافون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل  
 المالك رقيقه نهرا أو أراحه ليلا وعكسه ويرحمه صيفا ووقت  
 القيامة ولا يكاف دابة أيضا ما لا تطيق حمله وذكر المصنف  
 السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها  
 واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال  
 الزوج بين الميسر ذلك في قوله (وهي مقدره فان). وفي بعض  
 النسخ (ان كان الزوج موسرا) ويعتبر يساره بطاوع فجركل  
 يوم (فمدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة  
 عنه لزوجته مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والمدان  
 (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من خنطة أو شعير  
 أو غيرها حتى الاقط في أهل بادية يفتاقونه (ويجب) للزوجة  
 (من الأدم) والكسوة (ما جرت به العادة) في كل منهما فان  
 جرت عادة أهل في الأدم بزيت وشيرج وجبن ونحوهما اتبعت  
 العادة في ذلك وإن لم يكن في البلد أدم فوجب اللائق  
 بمال الزوج ويختلف الأدم باختلاف الفصول فيجب في كل  
 فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب للزوجة

ايضا المحم يلىق بجمال زوجها وان جرت عادة البلد في الكسوة  
 لمثل الزوج بكتان او حرير وجب (وان كان) الزوج  
 (معسرا) ويعتبر اعساره بطول فجر كل يوم (فقد) اى فالواجب  
 عليه لزوجه مد طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ايلته  
 المتأخرة عنه (وما يتأدم به المعسرون) مهاجرت به عاداتهم من  
 الادم (وبكسونه) مهاجرت به عاداتهم من الكسوة  
 (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر توسطه بطول فجر كل  
 يوم مع ايلته المتأخرة عنه (فقد) اى فالواجب عليه لزوجه  
 سد (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (و) يجب لها  
 (من الادم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين  
 ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج تمليك زوجته  
 الطعام حيا وعليه طحنه وخبزه ويجب لها اكل وشرب وطبخ  
 ويجب لها مسكن يلىق بها عادة (وان كانت ممن يخدم مثلها  
 فعليه) اى الزوج (اخذامها) بحرة او امة له او امة مستأجرة  
 او بالانفاق على من يحب الزوجة من حرة او امة لخدمته  
 ان رضى الزوج بها (وان عسر بنقتهها) اى المستقبل (فلها)  
 الصبر على اعساره وتنفق على نفسها من مالها او تقترض ويصير  
 ما تنفقه ديناء عليه ولها (فسخ النكاح) واذا عصمت حصلت  
 المفارقة وهى فرقة فسخ لا فرقة طلاق اما النفقة الماضية فلا  
 فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان  
 اعسر زوجها) (بالصداق قبل الدخول) بها سواء علمت يساره

قبل العقد ام لا

هـ (فصل) هـ في احكام الحضانة وهى لغة مأخوذة من الحضان بكسر الحاء وهو الجنب لضم الماضنة الطفل اليه وشرعا حفظ من لا يستقل بامر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (واذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهي احق بحضانتها) اى تميته بما يصلحه بتهده بطعامه وشرابه وغسل بدنه وثوبه وتقرينه وغير ذلك من مصالحه ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل واذا امتنعت الزوجة من حضانة ولدها انتقلت الحضانة لامهاتها وتستمر حضانة الزوجة (الى) مضي (سبع سنين) وعبر به المصنف لان التمييز يقع فيها غالبا ليكن المدارا ثم هو على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين او بعدها (ثم) بعدها (بخير) الميز (بين ابويه فايها اختار سلم اليه) فان كان فى احد الابوين نقص كجنون فالحق للآخر مادام النقص قائما به (و) اذالم يكن الاب موجودا خير الولدين الجسد والام وكذا يقع التمييز بين الام ومن على حاشية النسب كاخ وعم (وشرائط الحضانة سبع) احدها (العقل) فلا حضانة للجنونة اطبق جنونها او تقطع فان قل جنونها كيوم فى سنة لم ييطل حق الحضانة بذلك (و) الثانى (الحرية) فلا حضانة لرقيقة وان اذن لها سيدها فى الحضانة (و) الثالث (الدين) فلا حضانة لكافرة على مسلم (و) الرابع والخامس (العفة والامانة) فلا حضانة

لفاسقة ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة بل تكفي  
العدالة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) في بلد المميز بان يكون  
ابواه مقيمين في بلد واحد فلو اراد احدهما سفرا لم حاجة تكبح  
وتجارة طويلا كان السفرا وقصيرا كان الولد المميز وغيره مع  
المقيم من الابوين حتى يعود المسافر منهما ولو اراد احدا الابوين  
سفر ثقلة فالاب اولى من الام بحضانه فينزعه عنها (و) الشرط  
السابع (المخلو) اي خلوات المميز (من زوج) ليس من محارم  
الطفل فان تكلمت شخصه من محارمه كعم الطفل او ابن عمه او  
ابن اخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانه ابداً  
(فان اختل شرط منها) اي السبعة في الالم (سقطت)  
حضانهما كما تقدم شرحه مفصلاً

### • (كتاب احكام الجنائيات) •

جمع جنایة اعم من ان تكون قتلاً او قطعاً او جرحاً (القتل على  
ثلاثة اضرب) لارابع لما (عمد محض) وهو مصدور عمد بوزن  
ضرب ومعناه القصد (وخطأ محض وعمد خطأ) وذکر المصنف  
تفسير العمد في قوله (فالعمد المحض هو ان يعمد) الجاني  
(الى ضربه) اي الشخص (بما) اي بشئ (يقتل غالباً) وفي بعض  
النسخ في الغالب (ويقصد) الجاني (قتله) اي الشخص (بذلك)  
الشئ وحينئذ (فيجب القود) اي القصاص (عليه) اي الجاني  
وما ذكره المصنف من اعتبه او قصد القتل ضعيف والراجح خلافه  
ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل او قطع اطرافه

اسلام او امان فيه در الحربي والمرتب في حق المسلم (فان عفا  
 عنه) اي عفا المجنى عليه عن الجاني في صورة العمد المحض  
 (وجب) على القاتل (دية مغاظة حالة في مال القاتل) وسيدكر  
 المصنف بيان تغليظها (وانما الخطأ المحض ان يرمى الى شيء) كصيد  
 (فيصيب رجلا فيقتله فلا قود عليه) اي الرامي (بل يجب عليه  
 دية مخففة) وسيدكر المصنف بيان تخفيفها (على العاقلة  
 مؤجلة) عليهم في ثلاث سنين يؤخذ آخر كل سنة منها قدر  
 ثلث دية كاملة وعلى انغنى من العاقلة من اصحاب المذهب آخر  
 كل سنة نصف دينار ومن اصحاب الغضة ستة دراهم كما قاله  
 المتولي وغيره والمراد بالعاقلة عصبية الجاني الاصله وفرعه  
 (وعمد الخطأ ان يقصد ضربه بما لا يقتل غالباً) كان ضربه بعصا  
 خفيفة (فيموت) انضروب (فلا قود عليه بل تجب دية مغلظة  
 على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) وسيدكر المصنف بيان  
 تغليظها ثم شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص  
 المؤخوذ من اقتصاص الاثرأى تتبعه لان المجنى عليه يتبع  
 مجزأة فيأخذ مثلها فقال (وشرائط وجوب القصاص في القتل  
 أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع  
 لا قول (أن يكون القاتل بالغا) فلا قصاص على صبي ولو قال أنا  
 الآن صبي صدق بلا عيب الثاني ان يكون القاتل (عاقلاً) فيمتنع  
 القصاص من مجنون الا ان تقطع جنونه فيقتص منه زمن  
 افاقته ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر

متعد في شربه فيخرج من لم يتعد بأن شرب شيئا ظنه غير  
مسكرا فزال عقله فلا قصاص عليه (و) الثالث (أن لا  
يكون) اثنان (والد المقتول) فلا قصاص على والد يقتل ولده  
وان سفل الولد قال ابن كيم ولو حكم بما حكم يقتل والد بولده مقتض  
حكمه (و) الرابع (أن لا يكون المقتول أتم من القاتل بكفر  
أو وق) فلا يقتل مسلم بكافر حيا كان أو ذميا أو مائدا ولا  
يقتل حر برقيق ولو كان المقتول أتم من القاتل بكبر أو صغرا أو  
طولا أو قصر مثلا فلا عبرة بذلك (ويقتل الجماعة بالواحد) أن  
كافاهم وكان فعل كل واحد منهم لو اتفرد كان قاتلا ثم أشار  
المصنف القاعدة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في  
النفس يجري بينهما في الأطراف) أي لذلك النفس فكما يشترط  
في القاتل كونه مكافيا يشترط في المقاطع لطرف كونه مكافيا  
وحينئذ فمن لا يقتل بشخص لا يتقطع بطرفه (وشرائط وجوب  
القصاص في الأطراف بعد الشرائط المذكورة) في قصاص  
النفس اثنان أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص) للطرف  
المقطوع وبينه المصنف بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع ليمى  
مثلا من أذن أو يد أو رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر  
(باليسرى) مما ذكر وحينئذ فلا تقطع يميني يسرى ولا عكسه  
(و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين شلل) فلا تقطع يد  
أو رجل صحيحة بشلاء وهي التي لا عمل لها أما الشلاء فتقطع  
بالصحيحة على المشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الخبر



ان السلسلة ذات قطعت لا ينقطع الدم بل يتنقح فواء العروق  
 ولا تنسد بالحسم ويشترط مع هذا أن يتنفع بهامستوفيهما ولا  
 يطلب ارشال الشلل ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله وكل عفة  
 أخذ أي قطع (من مفصل) كمرق وكوع (ففيه القصاص)  
 وبالإمام مفصل له لا قصاص فيه واعلم ان شجاج الرأس والوجه  
 عشرة عارضة بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلا ودائمة  
 تدميه وباضعة تقطع اللحم ومتلاحة تغوص فيه وسمحاق  
 تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة توضع العظم  
 من اللحم وما شمة تكسر العظم سواء أوضحت أم لا ومثمة  
 تنقل العظم من مكان الى مكان آخر وما مومة تبلغ خريطة  
 الدماغ المسماة أم الرأس ودائمة بعين مبهمة تخرق تلك  
 الخريطة وتصل الى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه  
 الاشارة ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي  
 المذكورة (الا في الموضحة) فقط لا في غيرها من بقية العشرة  
 (فصل) في بيان لدية وهي المال الواجب بالجناية على  
 سر في رأس أو طرف (ولدية على ضربين مغالطة ومخففة) ولا  
 ثالث لها (المغلظة) بسبب تثل الذي كره المسلم عمدا (مائة  
 من الابل) ولها ثلثة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وسبق  
 معناه في كتاب الزكاة (وأربعون خلفة) بفتح الخاء لمجمعة وكسر  
 اللام ولقار فمرها المصنف بقوله (في بطونها والولادها)  
 والمعنى أن الأربعين خوامل ورثت جملها بقول أهل الخبرة

بالابل (والخففة) بسبب قتل الدججر المحرم المسلم (مائة  
 من الابل) والمائة خمسة (عشرون جذعة وعشرون  
 حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت  
 مخاض) ومتى وجبت الابل على قال او عاقلة اخذت من ابل  
 من وجبت عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من مال البائل بارة  
 بلدى او قبيلة بدوى فان لم يكن في البلدة او القبيلة له ابل  
 فتؤخذ من غالب ابل اقرب البلاد الى موضع المؤدى (فان  
 خدمت الابل انتقل الى قيمتها) وفي نسخة اخرى وان اعوزت  
 الابل انتقل الى قيمتها امدام الى النول الحديده وهو الصحيح  
 (وقيل) في القديم (ينتقل الى العديار) في حق اهل الذهب  
 (او) ينتقل الى (اثنى عشر الف درهم) في حق اهل الفضة  
 وسواء فيما ذكر الدية المعلقة والخففة (وان غلظت) على اقدم  
 (زيد عليها الثلث) اى قدره في الدماء وثلثا ثمانية وثلثة  
 وثلثون دينار وثلث دينار وفي الفضة ستة عشر الف درهم  
 (وتغلظ دية الخطاى ثلاثة مواضع) احدها (اذا قتل في الحرم)  
 اى حرم مكة اما القتل في حرم المدينة او القتل في حال الاحرام  
 فلا تغليظ فيه على الاصح واثنانى مذكور في قول المصنف  
 (او قتل في الاشهر الحرم) اى ذى القعدة وذى الحجة والمحرم  
 ورجب والثالث مذكور في قوله (وقتل) قريه ساله (ذا رحم  
 محرم) يسكون المهملة فان لم يكن الرحم محرما كبنت النعم ولا  
 تغليظ في قتلها (ودية المرأة) والتمنى المشكل (على المصنف

اليمين اما اذ هاتيه من احداها ففيه نصف ذية ولا فرق في  
 الامنين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ وطفل (وذهب السمع)  
 من الاذنين وان نقص من اذن واحدة سدت وضبطت تهسي  
 سماع الاخرى ووجب قسط التفاوت راخذ بنسبته من تلك  
 الذية (وذهب الشتم) من المخبرين وان نقص الشتم وضبط  
 قدره ووجب قسطه من الذية ولا فسخ كومة (وذهب العقس)  
 فان زال يجرح على الرأس لا ارش مقدار او حكمة وجبت  
 الذية مع الارش (والذكر) السليم ولو ذكر صغير وشيخ وعين  
 وقطع الحشفه كالدكر في قواطعها وحدها ذية (ولا تبين) اي  
 البهنتين ولون عنين ومحبوب وفي قطع احدها نصف ذية  
 (وفي المارضة) من الذكرا الحر المسلم (و) في (السن) منه (خمس  
 من الابل وفي) اذ هاب (كل عضوا منفعه فيه حكومة) وهي  
 جزء من الذية نسبتة الى ذية النفس نسبة ذنها اي الجناية  
 من قيمة الجاني عليه لو كان رقية بصنائه التي هو عاينها فوكانت  
 قيمة الجاني عليه بلا جناية على يده مثلاً عشرة ودون تسعة  
 فانقص عشر فيجب عشر ذية لنفس (ودية العبد) المعصوم  
 (قيمه) والامة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على ذية المحرور  
 قطع ذكر عبه ووثياه ووجب قيمة في الاظهر (ودية البنتين  
 الحر) المسلم تبعاً لحد ابويهما كانت امه مودة حال الجناية  
 (غرة) اي نسمة من الرقيق (عبد امانة) سليم من عيب جميع  
 ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الذية فان فقدت الغرة ووجب

رذلها وهو خمسة ابعة وتجب الغزاة على عاقلة الجاني (ودية  
 النجنيين اربعين عشرة قيمة امه) يوم الجباية عليها و يكون  
 ما وجب للسيد ها ويجب في النجنيين اليهودي والنصراني غرة  
 كمثل غرة مسلم لم يهود يعبر وثلة بغير

(فصل) في احكام القسامة وهي ايمان الالماء (واذا اقترن  
 بدعوى الدم اثبت) بثلاثة و مائة الصغرى وشر عاقريته تدل  
 على صدق المدعى بان توقع تلك القرينة في القلب صدقه والى  
 هذا اشار المصنف بقوله (يقع به في النفس صدق المدعى) بان  
 وجد قتيل او بعض كراسه في ثلثة مائة فصلة عن بلد كبير كما في  
 الرخصة واصلها اذ وجد في قرية صغيرة لا عدته ولا يشتركهم  
 في القرية غيرهم (حلف المدعى خمسين يمينا) ولا يشترط  
 ولا تنافي المذهب ولو تخال الايمان جنون من الخالف  
 او انما آمنه بنى بعد الافاقه على ما مضى منها ان لم يعزل  
 القاضي الذي وقعت القسامة عنده فان عزل وولى غيره  
 وحب استأفها (و) اذا حلف المدعى (استحق الدية) ولا تقع  
 القسامة في قطع طرق (وان لم يكن ههنا ثلوث فاليمين على  
 المدعى عليه) فيحلف خمسين يمينا (وعلى قاتل النفس  
 المحرمة) عمدا او خطأ او شبه عمدا (كفارة) ولو كان اقاتل مسلما  
 او مجنونا فيه تنق الولى عنهما من مالهما والكفارة (عتق رقبة  
 مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) اى المخلة بالعمل والكسب  
 (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) بالهلال (متتابعين) بنية

كفارة ولا يشترط نية التتابع في الأصح قال يجوز ما كثر عن صوم  
الشهرين لهرم أو محقه بالصوم مشقة شديدة وخاف زيادة المرض  
كفرا باطعام ستين مسكينا أو فقيرا يدفع لكل واحد منهم مئلا  
من طعام يجزئ في الفطرة ولا بداعم كافرا ولا جاهشيا ولا مطالبيا

هـ (كتاب الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لمتعتها من ارتكاب  
الفواحش وبد المصنف من الحد ووجدنا المذكور في النساء  
قوله (والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالمحصن)  
وسميا في قريبائه البالغ العاقل الحر الذي غيب حشفته أو  
قدرها من مقطوعها بقبل في نكاح صحيح (حده الرجم) بجماعة  
معتدلة لا يحمي صغيرة ولا بصغر (وغير المحصن) من رجل  
أو امرأة (حده مائة جلدة) سميت بذلك لاتصالها بالبدن  
(وتغريب عام إلى مسافة القصر) فأكثر برأي الامام وتحسب  
مدة العام من أول سفر الزاني لا من وصوله مكان التغريب  
والأولى أن يكون بعد الجلد (وشرط الإحصان أربع) الأولى  
والثاني (البلوغ والعقل) فلا حد على صبي ويجنون بل يؤذبان بما  
يزجرهما عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (الحرية) فلا يكون لرق  
والمبعوض والمكاتب وأم الولد محصنا وان وطئ كل منهم في نكاح  
صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسلم أو ذمي (في نكاح صحيح)  
وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وإراد بالوطء تعذيب المشقة  
أو قدرها من مقطوعها بقبل وخرج بالصحيح أو طء في نكاح

فاسد فلا يحصل به التخصيص (والعبد والامة بعدهما نصف  
 حد الحر) فيحد كل منهما خمسين جلدة ويغرب نصف عام  
 ولو قال المصنف ومن فيه رق حده الخ كان اولى ايعم المكاتب  
 والمبعض وأم الولد (وحكم الاوطا وتيان البهائم بحكم الزنا)  
 فمن لا ط بشخص بأن وطنه في دبره حد على المذهب ومن اتى  
 بهيمة حد كما قال المصنف لكن الزاج انه يعزرو (ومن وطئ)  
 اجنبية (فيما دون الفرج عزرو ولا يبلغ) الامام (بالتعزير ادنى  
 الحدود) فان عزر عبدا او حبا ان يتقص في تعزيره عن  
 عشرين جلدة او عزر حرا وجب ان يتقص في تعزيره عن  
 اربعين جلدة لانه ادنى حد كل منهما

(فصل) في احكام القذف وهو لغة الرمي وشرعا الرمي  
 بالزنا على جهة التعيير لتخرج الشهادة بالزنا (واذا قذف)  
 بذال مجمة (غيره بالزنا) كقوله زنيذ (فعليه حد القذف)  
 ثمانين جلدة كما سيأتى هذا ان لم يكن القاذف اباء أو اما وان عليا  
 كما سيأتى (بثمانية شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث  
 (منها في القاذف وهو ان يكون بالغا عاقلا) فالسبي والمجنون  
 لا يحسدان بقذفهما شخصا (وان لا يكون والد الملقذوف)  
 فوقه زف الاب او الام وان عدا لولده وان سفلا لا حد عليه  
 (وخمس في الملقذوف وهو ان يكون مسلما بالغا عاقلا حرا غيبا)  
 عن الزنا فلا حد بقذف الشخص كافر او صغير او مجنون او  
 اورقيا او زانيا (ويحد الحر) القاذف (ثمانين جلدة) ويحد

(العبد اربعين) جلدة (ويستقط) عن القاذف (يحد القذف بثلاثة اشياء) احدها (اقامة البينة) سواء كان المقذوف اجنبيا او زوجة والثاني مذكور في قوله (او عفو المقذوف) اى عن القاذف والثالث مذكور في قوله (او الالعان في حق الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل واذا رمى الرجل الخ (فصل) هـ في احكام الاشربة وفي الحد المتعلقة بشربها (ومن شرب خمر) وهى المتخذة من عصير العنب (او شربا بمسكرا من غير الخمر) كالا بيذا المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب ان كان حرا (اربعين) جلدة وان كان رقيقا عشرين جلدة (ويجوز ان يبلغ) الامام (به) اى حد الشرب (ثمانين) جلدة والزيادة على اربعين في حرو عشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكر حد وعلى هذا يمنع المقص منها (ويجب) الحد (عليه) اى شارب المسكر (باحدا منين) بالبينة (اى رجلين يشهدان بشرب ما ذكر) (او الاقرار) من الشارب بانه شرب مسكرا فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا بيمين مردودة ولا بعلم القاضى ولا بعلم غيره (ولا يحد) ايضا الشارب (بالتقى والاستنكاه) اى بان يشم منه رائحة الخمر

هـ (فصل) هـ في احكام قطع السرقة وهى اغة اخذ المال خفية وشربا اخذه خفية ظاهرا من حرز ماله (وتقطع يدا السارق بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ بست شرائط (ان يكون)

السارق (بالغا قلا) مختاراً مسلماً أو ذمياً فلا قطع على صبي  
 ومجنون ومكره ويقطع مسالم وذمى بمال مسلم وذمى  
 وأما المعاهد فلا قطع عليه في الاظهار وما تدم شرط  
 في السارق ونكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق في قوله  
 (وان يسرق نصاً باقيته ربع دينار) اى خالصه مضرراً او يسرق  
 قدراً مخشوشاً ينفخ خالصه ربع دينار مضرراً او قيمته (من حرز  
 مثله) فان كان المسروق بمحرراً او مسجداً او شارعاً شرط  
 في احرازه دوام المحاط وان كان بمحصن كبيت كفى محاط معتاد  
 في مثله وثوب ومتاع وضعه شخص بقربه بصحرا مثلاً  
 ان لاحظته بنظره وقتاً فوقتاً ولم يكن هناك ازدحام طارقين  
 فهو محرز ولا فلاو شرط الملاحظ قد رتبته على منع السارق  
 ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف في قوله (لا ملأ له فيه  
 ولا شبهة) اى للسارق في مال المسروق منه فلا قطع بسرقة  
 مال اصل وفرع للسارق ولا بسرقة رقيق مال سيده (وتقطع)  
 من السارق (يده اليمنى من مفصل) الكوع بعد خلعهامثله  
 بحبل يمر بعنق وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى (فان  
 سرق ثانياً) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بحديدة  
 ماضية دفعة واحدة بعد خلعهام من مفصل القدم (فان سرق  
 ثالثاً قطعت يده اليسرى) بعد خلعهام (وان سرق رابعاً قطعت  
 رجله اليمنى بعد خلعهام ونفس محل الفطع بزيت او دهن مغلى  
 (فان سرق بعد ذلك) اى بعد الرابعة (عزرو قيل يقتل صيراً)



وحديث لا مريقتله في المرة الخامسة من و  
 (فصل) هـ في احكام قاطع الطريق وسمى بذلك لا امتناع  
 لئلا يس من سلوك الطريق خوفا منه وهو مسلم كان به شوكه  
 ولا يشترط فيه ذكورة ولا عدا فخرح بقاطع الطريق  
 المحتلس الذي يتعرض لاخذ الفلّة ويتهمد المرب (وقطاع  
 الطريق عـ على اربعة اقسام) الاول مذكور في قوله  
 (ان قتلوا) اي عمدا وعدوانا من يكافئوه (ولم يأخذوا المال  
 قتلوا) حتما وان قتلوا خطأ او شبه عمدا ومن لم يكافئوه لم يقتلوا  
 والثاني مذكور في قوله (فان قتلوا واخذوا المال) اي نصاب  
 المارقة فاكثر (قتلوا وصلوا) على خشبة ونحوها ليكن بعد  
 غسلهم وتكفينهم والاهلالة عليهم والثالث مذكور في قوله  
 (وان اخذوا المال ولم يقتلوا) اي نصاب المارقة فاكثر من حرز  
 مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف) اي  
 تقطع منهم اولا اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عادوا فيسراهم  
 يميناهم يقطعان فان كانت اليمنى او الرجل اليسرى مقطوعة  
 اكتفي بالموجودة في الاصح والرابع مذكور في قوله (فان  
 خافوا) المارين في الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مالا  
 ولم يقتلوا) نفسا (حبسوا) في غير موضعهم (وعزروا) اي  
 حبسهم الامام وعزروهم (ومن تاب منهم) اي قلعاع الطريق  
 (قبل القدرة) من الامام (عليه بنقطه الحدود) اي  
 العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي تخم قتله وصدبه وقطع

يدور حوله ولا يستعمل باى احد ودانى له نعمى كراوسمة بغير  
 التوبة و منهم من قوله (واخذ) بضم اوله (بالحقوق) اى التى  
 تة دليق بالادسية بن كذا صاص و حذوق ف ورد ما انه لا يسه فقط  
 شئ منها عن قاطع الطريق بة و بة وهو كذا

ب (فصل) في احكام الصبيان و اتلاف ايهائهم (ومن قصد)  
 بضم اوله (بأذى فى نفسه او ماله او حريمه) بان صال عليه  
 شخص يريد قتله او اخذ ماله وان قل او بقاء حريمه (فقاتل عن  
 ذلك) اى عن نفسه او ماله او حريمه (وقتل الصائل) على ذلك  
 دفع الصياله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة  
 (وعلى راكب الدابة) سواء كان مالكة او مستعيرها  
 او مستأجرها او غاصبها (ضمان ما انتفقه دابته) سواء كان  
 الاتلاف بيدها او رجلها او غير ذلك ولو بالثأر وراثت  
 بطريق فتلف بذلك نفس او مال فلا ضمان

ب (فصل) في احكام البغاة و مع فرقة مسلمون مخالفون  
 الامام العادل و مفرد البغاة باغ من البغى وهو الظلم (ويقاتل)  
 بفتح ما قبل آخره (اهل البغى) اى يقاتلهم الامام (بثلاث  
 شرائط) احدها (ان يكونوا من منعة) بان يكون لهم شوكة  
 بقوة و عدد و مطاع فيهم و ان لم يكن المطاع اماما منهم و با  
 بحيث يحتاج الامام العادل فى ردعهم لطاعته الى كلمة من بذل  
 مال و تحصيل رجال فان كانوا افرار ايسهل ضبطهم فليسوا  
 بغاة (و) انشأنى (ان يخرجوا عن قبضة الامام) العادل

أما بترك الانتقام له أو منع حق توجته عليهم سواء كان الحق  
ماليا أو غيره فكذلك وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم)  
أى للبيعة (تأويل سائق) أى مجتمل كما عبر به بعض الأصحاب  
بمطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن عليا  
رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعى  
البطلان لم يعتبر بالخاصة معانده ولا بقتال الإمام البيعة  
حتى يبعث إليهم رسول أميناً فطناً يسألهم ما يكرهونه فإن  
ذكر واليه مظلمة هى السبب فى امتناعهم عن طاعته أزالها وإن  
لم يذكروا شيئاً أو أصرروا بعد إزالة المظلمة على البغى فجمعهم ثم  
أعلمهم بالقتال (ولا يقتل أسيرهم) أى البيعة فإن قتله شخص  
عادل لا قصاص عليه فى الأصح ولا يطلق أسيرهم وإن كان  
صلياً وامرأة حتى تنقض الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطبع  
أسيرهم بخاتمة بدمته للإمام ولا ينغم ما لهم ويرد سلاحهم  
وخيلهم إليهم إذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم ويتفرقهم  
أوردتهم للطاعة ولا يقتلون بعضهم كمنارومنجنيق إلا  
لضرورة فى قتالهم بذلك كما قالوا بانه أو أحاطوا بنا (ولا  
يذفع على جريحهم) واستدغيف تميم القتل وتعجيله

• (فصل) • فى أحكام الردة وهى الفحش أنواع الكفر ومعناها  
لغة الرجوع عن الشئ إلى غيره وشرعاً قطع الإسلام بنية كفر  
أو قول كفر أو فعل كفر كمن جرد الصنم سواء كان على جهة  
الاستهزاء أو العناد أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث الصانع

(ومن ارتد عن الاسلام) من رذل أو امرأة بمن أنكر وجود  
الله أو كذب رسولا من رسل الله أو حلل محرما بالاجماع كالزنا  
وشرب الخمر وأو حرم حلالا بالاجماع كالنكاح والبيع  
(استتيب) وجوبا في الحال في الاصح فيه ما ومقابل الاصح  
في الاولى أنه يستثنى الاستتابة وفي الثانية أنه يهمل (ثلاثا)  
اي الى ثلاثة ايام (فان تاب) بعوده الى الاسلام بأن يعترف  
بالشهادتين على الترتيب بأن يؤمن بالله اولا ثم برسوله فان  
عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المهذب في الكلام على  
نية الوضوء (والا) اي وان لم يتب المرتد (قتل) أي قتله الامام  
ان كان حرا بضرب عنقه لا باحراق ونحوه فان قتله غير الامام  
عزروا ان كان المرتد رقيقا جاز للسيد قتله في الاصح ثم ذكر  
المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يصل  
غلبه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم  
تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا  
فقال

هـ (فصل وتارك الصلاة) هـ المعهودة الصادقة باحدى الخمس  
(على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف (غير معتقد  
لوجوبها فتحكمه) أي التارك لها (حكم المرتد) وسبق قريبا  
بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلا) حتى يخرج  
وقتها حال كونه (معتقد الوجوب) فيستتاب فان تاب وصلى  
وهو تائب التوبة (والا) أي وان لم يتب (قتل حدا) لا كفرا

(وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم  
ولا يطمس قبره وله حكم المساكين أيضا في الغسل والتكبير  
والصلاة عليه والله أعلم

• (كتاب أحكام المهاد) •

وكان الامر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فلا كفار حالان  
أحدهما أن يكونوا بلادهم فأبجها فرض كفاية  
على المسلمين في كل سنة فإذا دفعه من فيه كفاية سقط  
المخرج عن الباقي والثاني أن يرسل إليه كفار بلدة  
من بلاد المسلمين أو يزلوا قريبها منها فأبجها فرض  
عين عليهم فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن  
منهم (وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها  
الاسلام فلا جهاد على كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا جهاد  
على صبي (و) الثالث (العقل) فلا جهاد على مجنون  
(و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو أمره سيده  
ولو به عصا ولا مدبر ولا مكاتب (و) الخامس (الدكورية)  
فلا جهاد على امرأة وخنثى مشكك (و) السادس  
(العفة) فلا جهاد على مريض بمرض يمعه عن قتال  
وركوب الأبحشة شديدة كمن مطبقة (و) السابع (الطاقة)  
على القتال أي فلا جهاد على أقطع يده مشلولا ولا على من  
عدم أهبة القتال كسلاح ومركوب وثقمة (ومن

أسر من الكفار فبعض ضرب (لا تخير فيه) للأمام  
 بل (يكرن) وفي بعض النسخ بدل يكون يصير (رقبة)  
 بنفس السبي أي الأخذ (وهم الصبيان والنساء) أي  
 صبيان الكفار ونساءهم ولحق بما ذكر الخنثى والمجانين  
 وخرج بالذكور نساء المسلمين لأن الأسر لا يتصور في المسلمين  
 (وضرب لا يرق بنفس السبي وهم) الكفار الأصليون (الرجال  
 البالغون) الأحرار العاقلون (والأمام مخير فيهم بين أربعة)  
 أشياء أحدها (القتل) بضرب رقبة لا بتحريق وتغريق مثلاً  
 (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية  
 أموال الغنيمة (و) الثالث (المن) عليهم بقية سبيلهم  
 (و) الرابع (الفدية) إما (بالمال أو بالرجال) أي الأسرى من  
 المسلمين ومال فدائهم كبقية أموال الغنيمة ويجوز أن  
 يفادى مشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم  
 (يفعل) الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين فإن خفي  
 عليه لاحظ حبسهم حتى يظهر له لاحظ فيفعله وخرج  
 بقولنا سابقاً الأصليون الكفار غير الأصليين كالمتردين  
 فيطالبهم الإمام بالاسلام فإن امتنعوا قتلهم (ومن أسلم)  
 من الكفار (قبل الأسر) أي أسرا لإمامه (أحرز ماله  
 ودمه وصغار أولاده) عن السبي وحكمهم بالاسلام تبعه  
 بخلاف البالغين من أولاده فلا ينضمهم لاسلام أبيهم واسلام  
 أبجد يعصم أيضاً الولد الصغير واسلام الكافر لا يعصم زوجته

عن استرقاقها ولو كانت حاملا فان استترقت انقطع نكاحه  
 في الحال (و يحكم للصبي بالاسلام عند وجود ثلاثة اسباب)  
 أحدها (ان يسلم اخدا بويه) فيحكم باسلامه تبعاله  
 وأما من بلغ مجنونا او بلغ عاقل ثم جن فمكالصبي والسبب  
 الثاني مذكور في قوله (او بنيه مسلم) حال كون الصبي  
 منفردا عن ابويه فان سبي الصبي مع أحد أبويه فلا يتبع الصبي  
 السابى له ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكونا في جيش واحد  
 وغنيمة واحدة لأن مالكها يكون واحدا ولو سباه ذمي  
 وجعله الى دار الاسلام لم يحكم باسلامه في الاصح بل هو على دين  
 السابى له والسبب الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي  
 الصبي (لقبطاى دار الاسلام) وان كان فيها أهل ذمة فانه  
 يكون مسلما وكذا لو وجد في دار كفار وفيها مسلم  
 (فصل) في أحكام السلب وقسم الغنيمة (ومن قتل قتيل لا  
 اعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون القتال مسلما ذكرنا  
 أو اثني حرا أو عبدا شرطه الامام له أولا والسلب ثياب القتيل  
 التي عليه والمخف والزنان وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط  
 وآلات الحرب والمركوب الذي قاتل عليه أو أسسكه بعنانه  
 والسرجه واللباوم ومقود الدابة والسوار والطوق والمنطقة وهي  
 التي يشدها الوسط والمخاتم والنفقة التي معه والجنينة التي  
 تقاد معه وانما يستحق القتال سلب الكافر اذا غر به فانه حال  
 الحرب في قتله بحيث يكفي بر كوب هذا الغرر شر ذلك الكافر

فلو قتله وهو أسير أو نائماً أو قتله بعد ما نهب زمام الكفار فلا سلب  
 له وكفاية شر الكافر أن يزيل امتناعه كان يثقاً عينيه أو يقطع  
 يديه أو رجليه والغنيمة لغة مأخوذة من الغنم وهو الرمح وشرعا  
 المال المحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب بقتال أو بحاف  
 خيل أو بابل وخرج بأهل الحرب المال المحاصل من المرتدين  
 فاته في الغنيمة (وتقسم الغنيمة بعد ذلك) أي بعد اخراج  
 السلب منها (على خمسة أناس فيعطى أربعة أناسها) من  
 عقار ومئة قول (لأن شهد) أي حضر (الوقعة) من الغنائم بنية  
 القتال وإن لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر لانية القتال  
 وقاتل في الاظهر ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) ويعطى  
 للغارس (الحاضر الواقعة وهو من أهل القتال بفارس مهياً للقتال  
 عليه سواء قاتل أم لا) (ثلاثة أسهم) سهمين لغرسه وسهم له  
 ولا يعطى الا لغرس واحد ولو كان معه افراس كثيرة (وللراجل  
 أي المقاتل على رجله) (سهم) واحد (ولا يسهم الا لمن) أي  
 شخص (استكملت فيه خمس شرائط الاسلام والبلوغ والعقل  
 والحرية والذكورية فان اختلف شرط من ذلك رضى له ولم يسهم  
 له) أي لمن اختلف فيه الشرط اما لكونه صغيراً أو مجنوناً ورقيقاً  
 أو نثى أو ذمياً والرضخ لغة العطاء القليل وشرعاً شيء دون سهم  
 يعطى للراجل ويجهده الامام في قدر الرضى بحسب رأيه فيزيد  
 المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا ومحل الرضى  
 الانجاس الاربعة في الاظهر والثاني محله أصل الغنيمة ويقسم



الخمس الباقي بعد الانحاس الاربعة على خمسة اسهم - م سهم  
 منه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان له في حياته  
 يصرف بعده للمصالح المتعلقة بالمسلمين كالقضاء الحكامين  
 في البلاد اما قضاء العسكر فيرزقون من الانحاس الاربعة  
 كما قاله الماوردي وغيره وكسد الثغور وهي المواضع المخوفة  
 من اطراف بلاد المسلمين الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور  
 بالرجال وآلات الحرب فيقدم الالهم من المصالح فالاهم وسهم  
 لدوى القربى (أى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهم  
 بنو هاشم) وبنو المطلب يشترك في ذلك الذكروا لاثني والغني  
 والفقير ويفصل الذكركر فيعطى مثل حظ الاثنيين (وسهم  
 لليتامى) المسلمين جمع يتيم وهو صغر لا آب له سواء كان الصغير  
 ذكرا وانثى له جدا أولا قتل أبوه في الجهاد أولا ويشترط  
 فقر اليتيم (وسهم لاساكين وسهم لابناء السبيل) وسبق  
 به انهما قبيل كتاب الصيام

(فصل) في قسم الفيء على مستحقه (والفيء لغة مأخوذ من  
 فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الرجوع من الكفار الى المسلمين  
 وشرعا هو مال حصل من كفار بالقتال ولا ايجاف خيل ولا  
 ابل كالجزية وعشر التجارة) ويقسم مال الفيء على خمس  
 فرق يصرف (خمس) يعني الفيء (علي من) اى الخمسة الذين  
 (يصرف عليهم خمس العنينة) وسبق قريبا بيان الخمسة  
 (ويعطى اربعة انحاسها) وفي بعض النسخ انحاسها اى الفيء

(للمقاتلة) وهم الاجناد الذين عينهم الامام للجهاد واثبت اسماءهم في ديوان المرتزقة بعد اتصافهم بالاسلام والتكليف والحرية والصحة فيفريق الامام عليهم الانحسار الاربعة على قدر حاجاتهم فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عماله اللازمة نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلاء واشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) الى انه يجوز للامام ان يصرف الغناصل عن حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والشعور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح

«(فصل) في احكام الجزية وهى لغة اسم مخرج مجعول على اهل الذمة سميت بذلك لانها جرت عن القتل اى كفت عن قتلهم وشرعا مال يلتزمه كافر بعد عقد مخصوص ويشترط ان يعقدها الامام او نائبه لا على جهة التاقيت فيقول اقررتكم بدله الاسلام غير المجاز او اذنت في اقامتكم بدلا لاسلام على ان تبذوا الجزية وتقدوا محكم الاسلام ولو قال الكافر للامام ابتداء اقررتي بدلا لاسلام كفى (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) احدها (البالوغ) فلا جزية على صبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون اطبق جنونه فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته الجزية او تقطع جنونه كثيرا على ذلك كيوم يموت فيه ويوم يغيب فيه لقت

أيام الافاقه فان بلغت سنة وجب جزيتها (و) الثالث  
 (الحرية) فلا جزية على رقيق ولا على سيده ايضا والمكاتب  
 والمدر والمبعض كالرقيق (و) الرابع (الدورية) فلا جزية على  
 امرأة وخشي فان مات ذكوره اخذت منه الجزية للسنتين  
 الماضية كما يحتمل النووي في زيادة الروضة وجزم به في شرح  
 المذهب (و) الخامس (ان يكون) الذي تعقله الجزية  
 (من اهل الكتاب) كاليهودي والنصراني (او من له شبهة  
 كتاب) وتعقله ايضا لاولاد من يهودا وتصر قبل النسخ  
 او شك كمنافي وقته وكذا تعقل من احاد ابويه وثني والاخر  
 كتابي ولزاعم التمسك بصحفي ابراهيم المنزلة عليه ابرز نور داود  
 المنزلة عليه (واقول) بما يجب في (الجزية) على كل كافر  
 (دينار في كل حول) ولا حدلا كثر الجزية (ويؤخذ) اي  
 يسن للامام ان يما كس من عقدت له الجزية وحينئذ يؤخذ  
 (من المتوسط) المحال (ديناران ومن الموسر أربعة دنانير)  
 استحبها بان لم يكن كل منها سقيها فان كان سقيها لم يما كس  
 الامام ولي السقي والمعبر في المتوسط واليسار باخراج المحول  
 (ويمحوز) اي يسن للامام اذا صالح الكفار في بلد يدهم لافي  
 دار الاسلام (ان يشترط عليهم الضيافة) لمن يبرهم  
 من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) اي زائدا (عن مقدار)  
 اقل (الجزية) وهو دينار كل سنة ان رضوا بهذه الزيادة  
 (ويتضمن عقد الجزية) بعد صحتهم (اربعة اشياء) احدها

(ان يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برفق كما قال الجهمه وروا على وجه الالهانة (و) الثاني (ان تجرى عليهم احكام الاسلام) فيتعلمون ما يتفقونه على المسلمين من نفس ومال وان فعلوا ما يستقدون تحريمه كانوا اقيم عليهم الحد (و) الثالث (ان لا يدكر وادى الاسلام الا بخير) الرابع (ان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) اى بأن آووا من يطلع على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الجميع الكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا فى بلدنا او فى بلد مجاور له الزمة ارفع اهل الحرب عنهم (ويعرفون بلبس الغيار) اى بكسر الغين المعجمة وهو تغيير الالباس بان يخطط الذمى على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون ذلك على الكتف والاولى باليهودى الاصفر وبالنصرانى الازرق وبالمجوسى الاسود والاحمر وقول المصنف يعرفون غير به النروى ايضا فى التوضيح تبعا لاصلاحها لكونه فى المنهاج قال ويؤمر اى الذمى ولا يعرف من كلامه ان الامر للوجوب والندب لىكن مقتضى كلام الجهمه وروا الاول وعطف المصنف على الغيار قوله (وشد الزنا) وهو براى معجمة خيط غليظ يشد فى الوسط فوق الثياب ولا يكفى جعله تحتها (ويمنعون من ركوب الخيل) النفيسة وغيره ولا يمنعون من ركوب الخير ولو كانت نفيسة ويمنعون من اسماعهم المسلمين قبول الشرك كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

هـ (كتاب أحكام الصيد والذباح والضحايا والاطعمة) هـ

والصيد صد وأطلق هما على اسم المفعول وهو المصيد (وما)  
 اى والحيوان البرى المأكول الذى (قدر) بضم اوله (على  
 ذكاته) اى ذبحه (فذكاته) تكون (فى حلقه) وهو على  
 العنق (وابته) اى بلام مفتوحة ووحدة شدة اسفل  
 العنق والدكاة بذال معجمة لغة التطيب لما فيه امن تطيب  
 اكل اللحم المذبح وشرعا بطل الحرارة الغريزية على وجه  
 مخصوص اما حيوان المأكول البحرى فيعمل على الصحيح  
 بلا ذبح (وما) اى والحيوان الذى (لم يقدر) بضم اوله (على  
 ذكاته) كشاة انسية توحشت اوبع يذهب شاردا (فذكاته  
 عقره) بفتح العين عقرا مزة فالروح (حيث قد وعليه)  
 اى فى اى موضع كان العقر (وكال' الدكاة) وفى بعض النسخ  
 ويستحب فى الدكاة (اربعة اشياء) احدها (قطع الحلقوم) بضم  
 الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجا (و) الثانى  
 قطع (المرى) بفتح ميم وهو من آخره ويجوز قسمه له وهو مجرى  
 الطعام والشراب من الحلق الى المعدة والمرى تحت الحلقوم  
 ويكون قطع ما ذكر دفعه واحدة لافى دفعتين فانه يحرم  
 المذبح حينئذ ومتى بقى شئ من الحلقوم والمرى لم يحل المذبح  
 (و) الثالث والرابع قطع (الودجين) بواو وودال مفتوحين  
 نائية ووج بفتح الدال وكبرهما عرقا رقى صمغى العنق  
 محيطان بالحلقوم (والجزئ منها) اى الذى يكفى فى الدكاة

(شبهان قطع الحلقوم والمرى) فقط ولا يشن قطع ما وراء  
الودجين (ويجوز) اى يحل (الاصطياد) اى اكل المصاد (بكل  
جراحة معلمة من السباع) كاللهد والنمر والكلاب  
(ومن جوارح الطير) كتمقرو بازى اى مرضع كان جرح  
السباع والطير والجراحة مشتقة من الجرح وهو الكسب  
وشرائط تعاليمها) اى الجوارح (اربعة) احدها (ان تكون)  
الجراحة معلمة بحيث (اذا ارسلت) اى ارسلها صاحبها  
(استرسلت) (و) الثمانى انها (اذا زجرت) بضم واء اى زجرها  
صاحبها (ازجرت و) الة لث انها (اذا قتلت صيدها) تاكل  
منه شيئا و) الرابع (ان يتكرر ذلك منها) اى يتكرر الشروط  
الاربعة من الجراحة بحيث يظن تأديها ولا يرجع فى التكرار  
لعدد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح (فان عدمت)  
منها (احدى الشرائط لم يحل ما أخذته) الجراحة (الا ان  
يدرك) ما أخذته الجراحة (حيافيد كى) فيحل حينئذ ثم ذكر  
المصنف آلة الذبح فى قوله (وتجوز الذكاة بكل ما) اى بكل محدّد  
(يجرح) كحديد ونحاس (الا بالسن والظفر) وباقي العظام فلا  
تجوز التذكية بها ثم ذكر المصنف من تصح منه التذكية فى  
قوله (وتحل ذكاة كل مسلم) باغ او مميز يطبق الذبح (و) ذكاة  
كل (كاتبى) يهودى ارنصرانى ويحل ذبح مجنون وسكران فى  
الظاهر ويكره ذكاة اعمى (ولا تحل ذبيحة مجوسى ولا وثنى)  
ولا نحوهما من لا كتاب له (وذكاة المجنين) حاصلة (بذكاة امه)

لا يحتاج لنذ كعبته هذه ان وجد ميتة او فيه حياة غير  
 رية اللهم (الا ان يوجد حيا) بحياة مستقرة بعد خروجه  
 من بطن امه فيذ كي حينئذ (وما قطع من) حيوان (حي فهو  
 ميت الا الشعر) اى المقطوع من حيوان مأكول وفي بعض  
 النسخ الا الشعور (المنتقع) فى المفارش والملابس وغيرها  
 (فصل) فى احكام الاطعمة الحلال منها وغيرها (وكل حيوان  
 استطابته العرب الذين هم اهل ثروة وخصب وطباع سامية  
 ورقاهية) فهو حلال (اما) اى حيوان (ورد الشرع بتحريمه)  
 فلا يرجع فيه لاستطابتهم له (وكل حيوان استخبثه العرب)  
 اى عدوه خبيثا (فهو حرام الا ما ورد الشرع باباحه) فلا  
 يكون حراما (ويحرم من السباع ما له ناب) اى سن (قوى  
 يعذوبه) على الحيوان كاسد وغمر (ويحرم من الطيور ما له  
 مخالب) بكسر الميم وفتح اللام اى ظنر (قوى يخرج به) كصقر  
 وباز وشاهين (ويحل للضطر) وهو من خاف على نفسه الهلاك  
 من عدم الاكل (فى الخمسة) موتا او مرضا مخوفا وازيادة مرض  
 او انقطاع رفقة ولم يجد ما ياكله حلالا (ان يأكل من الميتة  
 المحرمة) عليه (ما) اى شيئا (يسد به رمقه) اى بقية روحه  
 (ولنا ميتتان حلالان) وهما (السمك والجراد) ولنا (دمان  
 حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف  
 هنا وفيما سبق ان الحيوان على ثلاثة قبسام احدها ما لا يؤكل  
 فذبيحته وميتته سواء رآه فى ما يؤكل فلا يحل الا بالتذكية

الشرعية والثالث ما تحمل ميتته كالسمك والحمراد

هـ (فصل) هـ في احكام الاضحية بضم المعزة في الاشهر وهي  
اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وايام التشريق تقربا الى  
الله تعالى (والاضحية سنة) مؤكدة على المكافاة فاذا اتى بها  
واحد من اهل بيت كفي عن جميعهم ولا تجب الاضحية  
الا بالنذر (ويجزئ فيها الجذع من الضأن) وهو ماله سنة  
وطعن في الثانية (والثني من المعز) وهو ماله سنتان وطعن  
في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس سنين وطعن  
في السادسة (والثني من البقر) ماله سنتان وطعن في الثالثة  
(وتجزئ البدينة عن سبعة) اشتركوها في التضحية بها (و)  
تجزئ (البقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزئ (الشاة عن)  
شخص (واحد) وهي افضل من مشاركتها في بيع وافضل  
انواع الاضحية ان شئ بقر ثم غنم (واربع) وفي بعض النسخ واربعة  
(لا تجزئ في الضحايا) احدها (العوراء البين) اي الظاهر  
(عورها) وان بقيت الحذقة في الاصم (و) الثاني (العرجاء  
البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند اجتماعها  
للتضحية بها بسبب اضطرابها (و) الثالث (المريضة البين  
مرضها) ولا يضر سير هذه الامور (و) الرابع (العجفاء) وهي  
(التي ذهب مخها) اي ذهب دماغها (من الهزال) المحاصل لها  
(ويجزئ الخصى) اي المقطوعان الخصيتين (والملك مور  
القرن) ان لم يؤثر في اللحم وتجزئ ايضا فاقد القرن وهي



المسماة بالجلاء (ولا تجزى المقطوعة) كل (الاذن)  
 ولا بعضها ولا المخالفة بلاذن (و) لا المقطوعة (الدنب)  
 ولا بعضه (و) يدخل وقت الذبح للاضحية (من وقت صلاة  
 العيد) اى عيد النحر وعيدارة الروضة واصلها يدخل وقت  
 التضحية اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر كعتين  
 وخطبتين خفيفتين اه ويستمر وقت الذبح (الى غروب  
 الشمس من آخر ايام التشريق) وهي الثلاثة المتصلة بعاشر  
 الحجة (ويستحب عند الذبح خمسة اشياء) احدها (التسمية)  
 فيقول الداج باسم الله والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم  
 فلولم يسم حل المذبح (و) الثانى (الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم) ويكره ان يجمع بين اسم الله واسم  
 رسوله (و) لثالث (استقبال القبلة) بالديعة يوجه الداج  
 مذهبها لاقبله ويتوجه هو ايضا (و) رابع (لتكبير) اى  
 قبل التسمية او بعدها ثلاثا كما قال الماوردى (و) خامس  
 (الدعاء بالقبول) فيقول الداج اللهم هذه منك واليك فتقبل  
 اى هذه لاضحية نعمة منك على وتقربت بها اليك فتقبلها  
 (ولا يأتى كل المضحي شيئا من الاضحية المذكورة بل يجب عليه  
 لتصدق بجميع مجها فلو اخرها فتلقت لزمه ضمها (ويا كل  
 من) الاضحية (المتطوع بها) ثلثة اعلى المجدي واما الثلثة ان فقيل  
 يتصدق بها ورجحه له وروى في تصحيح التنبيه وقيل يهدى  
 ثلثة لاسلمين الاغنياء ويتصدق بثلاث على الفقراء من مجها

ولم يرخ الزوى في الروضة وأصلها شيثامن هذين الوجهين  
 (ولا يبيع) أى يحرم على المضحي بيع شئ (من الأضحية) أى  
 من لحمها أو شعرها أو جلدها ويحرم أيضا جلد أجرة للجزاز ولو  
 كانت الأضحية تطوعا (ويطعم) حتما من الأضحية المتطوع بها  
 (الفقراء والمساكين) والأفضل أن تصدق بجميعها الأضحية  
 أولها بابتراء المضحي بأكملها فإنه يستلزم له ذلك وإذا أكل البعض  
 وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بجميع أو لتصدق  
 بالبعض

هـ (فصل) في أحكام العقيقة وهي لغة اسم للشعر على رأس  
 المولود وشرا ما سيذكره (المصنف بقوله والعقيقة) على المولود  
 (مستحبة) وفسر المصنف العقيقة بقوله (وهي الذبحة عن  
 المولود يوم سابعه) أى يوم سابع ولادته ويحسب يوم الولادة  
 من السبع ولو مات المولود قبل السابع ولا تغترب بالتأخير  
 بعده فإن تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن  
 المولود أما هو فيخبر في العق عن نفسه (ويذبح عن الغلام  
 شاتان) ويذبح (عن الجارية شاة) فإن بعضهم وأما الخنثى  
 فيحتل المحاقه بالغلام أو بالجارية فلو كانت ذكورية أمر بالتدارك  
 وتعدد العقيقة بتعدد الأولاد (ويطعم العاق من العقيقة  
 (الفقراء والمساكين) فيطبخها بحليب ويهدى منها للفقراء  
 والمساكين ولا يتخذها دغوة ولا يكسر عظمها واعلم أن سن  
 العقيقة وسلامتها من عيب ينقص لحمها أو أكل منها أو التصديق

ببعضها وامتناع بيعها وتغنيها بالاندراج كمد على ما سبق  
 في الاضحية ويسن ان يؤذن في اذن المولود اليمنى حين يولد وان  
 يحنك المولود بتمر فيمنع ويدلك به حنكه داخل فيه ليستزل  
 منه شيء الى ان يحوف فان لم يوجد تمر فربط بالافشي حلو  
 وان يسمى يوم سابع ولادته ويموز تسميته قبل السابعة وبعده  
 ولومات المولود قبل السابع.

هـ (كتاب احكام السبق والرمي) هـ

أى بسهام ونحوها (وتصح المسابقة) على الدواب أى على ما  
 هو الاصل في المسابقة عليها من خيل وابل جزا وفيل وبغل  
 وجار في الاظهر ولا تصح المسابقة على بقرة ولا على نطاح  
 السكاش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا غيره (و) تصح  
 (المناضلة) أى المراماة (بالسهام اذا كانت المسافة) أى  
 مسافة ما بين موقع الرامي والغرض الذي يرمى اليه (معلومة  
 و) كانت (صفة المناضلة معلومة) أيضا بان بين المتناضلين  
 كيفية الرمي من قرع وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت  
 فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه  
 أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجناح الاخر من الغرض  
 واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج  
 أحد المتسابقين وقد يخرجاه معا وذكرا المصنف الاول في قوله  
 (ويخرج العوض أحد المتسابقين بجتي أنه اذا سبق) بفتح  
 السين غيره (استرده) أى العوض للذي أخرجه (وان سبق)

بضم أوله أخذه أى العرض (صاحبه) السابق (له) وذكر  
المفسر الثاني فى قوله (وان أخرجه) أى العرض المتسابقين  
(معالم يميز) أى لم يصح إخراجها للعرض (الا أن يدخل بينهما  
بجلا) بكسر اللام الأولى وفى بعض النسخ (الا أن يدخل بينهما  
محل (فان سبق) بفتح السين كلام من المتسابقين (أخذ  
العرض الذى أخرجه) (وان سبق) بضم أوله (لم يغرم لها شيئا

هـ (كتاب أحكام الايمان والندور) هـ

والايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها لغة اليد اليمنى ثم أطلقت  
على الحلف وشرعا تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تاكيد به كرايم  
الله أو صفة من صفات ذاته والندور جمع نذرو سياتى معناه فى  
الفصل بعده (لا ينعمد اليمين الا بالله تعالى أى بذاته كقول  
المخالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به التى لا تستعمل  
فى غيره كخالق الخلق (أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كعلمه  
وقدرته وضابط المخالف كل مكلف مختار ناطق قاصد لليمين  
(ومن حلف بصدق ماله) كقوله لله على أن أتصدق بمالى ويعبر  
عن هذا اليمين تارة بمعنى اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج  
والغضب (فهو) أى المخالف أو الناذر (مخيرين) الوفاء بما حلف  
عليه والتمزم بالندور من (الصدق) بماله (أو كفارة اليمين) فى  
الظاهر وفى قول يلزمه كفارة يمين وفى قول يلزمه الوفاء  
بما التزمه (ولا شئ فى انعواي بين) وفسر بما سبق لسانه الى لفظ  
اليمين من غير أن يقصد ههنا كقوله فى حال غضبه أو عجلته بلى

والله مرة ولا والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل  
 شيئاً) أي كبيد عبده (فامر غيره) بفعله (ففعله) بأن باع عبده  
 المخالف (لم يحنت) ذلك المخالف بفعل غيره إلا أن يريد المخالف  
 أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحنت بفعل ما مورد المال وحلف أن لا  
 ينكح فوكل في النكاح فإنه يحنت بفعل وكيده في النكاح  
 (ومن حلف على فعل امرين) كقوله والله لا ألبس هذين  
 الثوبين (ففعل) أي لبس (أحدهما لم يحنت) فإن لبسهما معا  
 أو مرتباً حنت فإن قل لا ألبس هذا ولا هذا حنت بأحدهما ولا  
 ينحل عيته بل إذا فعل الآخر حنت أيضاً (وكفارة اليمين هو) أي  
 المخالف إذا حنت (مخير فيها) بين ثلاثة أشياء أحدها (عتق  
 رقبة مؤمنة) سلمية من عيب ينحل بعمل أو كسب وثانيها  
 مذكور في قوله (أو أطعم عشرة مساكين كل مسكين مداً) أي  
 رطلاً وثلاثاً من حب من غالب قوت بلد المكفر ولا يجوز غير  
 الحب من تمر واطط وثلثها من كور في قوله (أو كسوتهم) أي  
 يدفع المكفر لكل من المساكين (ثوباً ثوباً) أي شيئاً يسمى  
 كسوة ما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا  
 يكفي خشف ولا قفازان ولا يشترط في القميص كونه صالحاً  
 للمدفع إليه فيجزي أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة  
 ولا يشترط أيضاً كون المدفع جديداً فيجوز دفعه ما لبس سالم  
 بذهب فوته (فان لم يجد) المكفر شيئاً من الثلاثة السابقة  
 (فصيام) أي فيلزمه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب تتابعها

في الاظهر

هـ (فصل) في احكام النذور جميع نذره هو ذال معجبة  
ساكنة توحكي فتحها وبعثها الوعد بخير او شر وشرعا التزام  
قربة غير لازمة باصل الشرع والنذر ضربان احدهما نذر الجاح  
بفتح اوله وهو التماسى في المحصومة والمراد بهذا النذر ان يخرج  
تخرج اليمين بان يقصد النذر من منع نفسه من شئ ولا يقصد  
القربة وفيه كفارة يمين او ما التزمه بالنذر والى نذر المجازاة  
وهو نذر عان احدهما ان لا يعلقه الماذر على شئ كقوله اية الله  
على صوم او عتيق والثاني ان يعلقه على شئ واشاء المصنف بقوله  
(والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله)  
ان النذر (ن شفى الله مريضى) وفي بعض النسخ مريضى  
او كذبت شر عدوى (فله على ان اصى او اوصو او اصدق  
ويلزمه) اى النذر (من ذلك) اى مما نذر من صلاة او صوم  
او صدقة (ما يقع عليه الاسم) من الصلاة واتلها ركعتان  
او انصوف واقله يوم او الصدقة وهى اتل شئ مما يتول وكذا  
لو نذر التصديق بمثل عظيم كما قال التامضى ابو الطيب ثم صرح  
المصنف بمفهوم قوله سابقا على مباح فى قوله (ولا نذر  
فى معصية) اى لا ينعقد نذرها (كقوله ان تملت فلانا) بغير  
حق (فله على كذا) وخارج بالمعصية نذر المكروه كنذر  
شخص صوم الدهر في معتقة نذره ويلزمه الوقاعه ولا يصح ايضا  
نذر واجب على لامن كالمات الخمس اما الواجب على

الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة واصلها (ولا يلزم  
النذر) أي لا يبعد (على تركه) مباح (أو فعله) فالاول (كقوله  
لا آكل ممحوا ولا أشرب لبنا وما شبه ذلك) من المباح كقوله  
لا البس كذا والثاني نحو كل كذا واشرب كذا والبس كذا  
وإذا خالف - نذر المباح لزمد كقارة عيين على الرابع عند  
البعوى وتبعه المحرروا والمهاج لكن قضية الروضة واصلها  
عدم اللزوم

• (كتاب احكام الاقضية والشهادات) •

والاقضية جمع قضاء بالمدو وهو لغة احكام الشيء وامضاؤه وشرعا  
فصل المحكمة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع  
شهادة مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض  
كفاية فان تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز ان يلي  
القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ  
خمس عشرة (خصلة) احدها (الاسلام) فلا يصح ولاية  
الكافر ولو كانت على كافر قال الماوردي وما حرت به عادة  
الولاية من نصب رجل من اهل الذمة فتقليد رياسة وزعامة  
لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم اهل الذمة الحكم بالزامه بل  
بالتزامهم (و) الثاني والثالث (البالوغ والعقل) فلا ولاية لصبي  
ومجنون اطبق جندوته اولا (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولاية  
رقبي كله او بعضه (و) الخامس (الذكورية) فلا تصح ولاية  
امراة ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال الجهل فحكم ثم بان ذكرا

لم ينفذ حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيأتي  
 بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لإقاسق بشئ لا شبهة له  
 فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب والسنة) على طريق  
 الاجتهاد ولا يشترط حفظه لايات الأحكام ولا احاديثها  
 المتعلقة بها عن ظهر قلب وخرج بالاحكام القصص  
 والمواظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق اهل المحل  
 والعقد من امة محمد صلى الله عليه وسلم على امر من الامور ولا  
 يشترط معرفته لكل فرد من افراد الاجماع بل يكفي في المسألة  
 التي بقى بها او يحكم فيها ان قواه لا يخالف الاجماع فيها (و)  
 التاسع (معرفة لاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر  
 (معرفة طرف الاجتهاد) اى كيفية الاستدلال من ادلة  
 الاحكام (و) الحادى عشر (معرفة طرف من لسان العرب)  
 من لغة وصرف ونحو ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى (و) الثانى  
 عشر (ان يكون سمياً) ولو بصياح في اذنه فلا يصح تولية اصم  
 (و) الثالث عشر (ان يكون بصيراً) فلا يصح تولية اعمى ويجوز  
 كونه اعمى كما قال الرويانى (و) الرابع عشر (ان يكون كاتباً)  
 وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضى كاتباً ووجه  
 مرجوح والاصح خلافه (و) الخامس عشر (ان يكون  
 منسباً فقط) فلا يصح تولية مغف بأن اختلف نظره او فكه اما  
 لكبر او مرض او غيره ولم يغفر المصنف من شروط القاضى  
 شرع في آدابه فقال (و) يستحب ان يجلس) وفي بعض النسخ ان



ينزل اى القاضى (فى وسط البلد) اذا سمعت خلسته فان  
كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء ان لم يكن هالموضع  
معتاد تنزل القضاة ويكون جلوس القاضى (فى موضع) واسع  
(مارز) اى ظاهر (للناس) بحيث يراه المستوطن والقريب  
والقوى والضعيف ويكون مجلسه مصوباً من اذى حروب دنان  
يكون فى السيف فى مهب الريح وفى الشتاء فى كفن  
(ولا يحاب له) وفى بعض النسخ ولا حاجب دونه فلو اتخذ حاجباً  
او نواباً كره (ولا يعمد) القاضى (للقضاء فى المسجد) فان قضى  
فيه كره فان اتفق وقت حضوره فى المسجد لصلاة وغيرها  
خصوصاً لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج الى مسجد بعدد  
من مطروعه (ويسوى) القاضى وحوا (بين الخصمين  
فى ثلاثة اشياء) احدها التسوية (فى المجلس) فيجلس القاضى  
الخصمين بين يديه اذا استويا شرفاً ما للمسلم ورفع على الذى  
فى المجلس (و) الثانى التسوية (فى اللفظ) اى الكلام ولا يستج  
كلام احدهما دون الآخر (و) الثالث (فى الخط) اى الى طر  
ولا يطر لا حدهما دون الآخر (ولا يجوز) للقاضى (ان يقر  
الحدية من اهل عملة) فان كانت الهدية فى غير عملة  
من غير اهل عملة لم يحرم فى الاصح والهدى اليه من هو فى محل  
ولا يته ولا ختمومة ولا عاده له بالهدية قبلها حرم قبولها عليه  
(ويجوز) القاضى (الغناء) اى يكره له ذلك (فى عشرة  
مراضع) وفى بعض النسخ احوال (شدة الغضب) وفى بعض

النسخ في المذهب قال به فنههم واذا اخرج به الغضب عن حابة  
الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع  
المفرطين (والعطش وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط  
وعند المرض) اى المؤلم (ومدافعة الاخبثين) اى البول  
والغائط (وعبد النعاس وعند شدة الحر والبرد) والضابط  
الجماع لهذه العشرة وغيرها انه يكره للقاضى القضاء  
فى كل حال يسوء خلقه واذا حكم فى حال مماثلة لم يفسد حكمه  
مع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً اى اذا جلس الخصمان بين  
يدي القاضى لا يسأل (المدعى عليه الا بعد كان) اى بعد فراغ  
المدعى (من الدعوى) الصحيحة وحيث يثبى قول القاضى للمدعى  
عليه اخرج من دعواه فان اقرب ما ادعى عليه به لزمه ما اقربه  
ولا يفيد له اى بعد ذلك رجوعه وان انكر ما ادعى به عليه  
فلا ماضى ان يقول للمدعى انك بينة او شاهد مع يمينك ان كان  
الحق مما يثبت بشاهد ويمين (ولا يخلفه) وفى بعض النسخ ولا  
يمتثل له اى لا يخلنى القاضى المدعى عليه (الا بعد سؤال  
المدعى) من اتقاضى ان يحل المدعى عليه (ولا يلقن) القاضى  
(خصماً حجة) اى لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا اما  
استفسار الخصم فيما نكر كان يدعى شخص قتل على شخص  
فيقول التادى للمدعى قتله عمداً او خطأ (ولا يفهمه كلاماً)  
اى لا يعلمه كيف يدعى وهذه المسئلة تساقطه فى بعض نسخ المتن  
(ولا يثبت بالشهادة) وفى بعض النسخ ولا يتبع شاهد

كان يقول القاضى له كيف تعدلت ولعلك ما تهت (ولا  
 يقبل الشهادة الا من) اى شخص (ثبت عدالته) فان عرى  
 القاضى عدالة الشاهد عمل بشمارته او عرى فسقه رد شهادته  
 فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التزكية ولا يكفى فى  
 التزكية قول المدعى عليه ان الذى شهد على عدل بل  
 لا بد من احضار من يشهد عند القاضى بعدالته فيقول انه  
 انه عدل ويعتبر فى المزكى شروط الشاهد من العدالة وعدم  
 العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته باسباب الجرح  
 والتعديل وخبرة باطن من بعد له بصحبة او جواراً ومعاملة  
 (ولا يقبل) القاضى (شهادة عدو على عدوه) والمراد بعدو  
 الشخص من يهغضه (ولا) يقبل القاضى (شهادة والد)  
 وان علا (ولده) وفى بعض النسخ لمولوده اى وان سفل  
 (ولا) شهادة (ولد لوالده) وان علا اما الشهادة عليهما فتقبل  
 (ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر فى الاحكام الا بعد  
 شهادة شاهدين يشهدان) على القاضى الكاتب (بما فيه)  
 اى الكتاب عند الميكاتب اليه واشار المصنف بذلك الى انه  
 اذا ادعى شخص على غائب بمال وثبت المال عليه فان كان له  
 مال حاضر قضاه القاضى منه وان لم يكن له مال حاضر  
 وسال المدعى انهاء الحال الى قاضى بلد الغائب اجابه لذلك  
 وفسر الاصحاب انهاء الحال بان يشهد قاضى بلد الجاضر  
 عدلين بما ثبت عنده من المحكم على الغائب وصفة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عافانا الله وأياك فلان  
 وادعى على فلان الغائب المقيم في بلدك بأشئ الفلاني واللام  
 عليه شاهدان وهما فلان وفلان وقد عدلا عنه لدى وحلفت  
 المدعى وحكمت له بالمال واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا  
 وشترط في شهود الكتاب والمحكم ظهور عدالتهم عند  
 القاضى المكتوب اليه ولا تثبت عدالتهم عنده بتعديل  
 القاضى الكتاب اياهم

هـ (فصل) في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من  
 قسم الشئ قسما بفتح القاف وشرعا يتميز به من الانصبا من بعض  
 بالطريق الآتى (وبفتح القاف الممنسوب من جهة القاضى) الى  
 سبع) وفي بعض النسخ الى سبعة (شرائط الاسلام والبلوغ  
 والعقل والحريية والذكورة والعدالة والحساب) فمن اتصف  
 بضد ذلك لم يكن قاسما وما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة  
 القاضى فقد اشار اليه المصنف بقوله فان تراضيا وفي بعض النسخ  
 فان تراضى (الشريكان بمن يقسم بينهما) المال المشترك  
 (لم يفتقر) في هذا القاسم (الى ذلك) اى الشروط السابقة  
 واعلم ان القسمة على ثلاثة انواع: احدها القسمة بالاجزاء  
 وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المثليات من حبوب  
 وغيرها فتجزأ الانصبا كيلا في مكيل ووزنا في موزون وذراعا  
 في مذكوع ثم بعد ذلك يقرع بين الانصبا لمتعين كل نصيب  
 منها الواحد من الشركاء وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رقاع

متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء  
أو جزء من الأجزاء مميزة من غيره منها ما تدرج تلك الرقاع في  
بنادق متساوية من طين مثلاً به سبعة فيه ثم توضع في  
حجر من لم يحضر الكتاب ولا دراج ثم يخرج من لم يحضر به  
رقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء ان كتبت أسماء  
الشركاء في الرقاع كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه  
في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء  
الأول فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية فويتم من الجزء  
الباقى للمثالث ان كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر  
الكتاب ولا دراج رقعة على اسمه زيد مثلاً ان كتبت في  
أوراق أجزاء الشركاء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء  
الباقى للمثالث هـ النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهام وهي  
الانصباء بالقيمة كما رضى تختلف قيمه أجزائها بقرة انبات  
أو قرب ماء وتكون الأرض بينهما نصفين ويساوى ثلث  
الأرض مثلاً بحودته ثلثها فيجعل الثلث سهماً والثلثان سهمين  
ويكفي في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد هـ النوع  
الثالث القسمة بالرد بان يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة  
بئر أو شجر مثلاً لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه بالقسمة اتى  
أخرجتها القرعة قسط قيمة البئر أو الشجر في المثال المذكور  
فاو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ألفاً وله النصف من  
الأرض رد الاخذ ما فيه ذلك خمساً مائة ولا بد في هذا النوع من

قاسمين كما قال (وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه) اى فى  
 المال المقسم (على اقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاكما  
 فى التقويم بمعرفة فان حكمه فى التقويم بمعرفة فهو كقضاءه  
 بعلمه والا صبح جوازه بعلمه (واذا دعا احد الشريكين شريكه  
 الى قسمة ما لا ضرر فيه ازم الشريك الا خراجا بته) الى القسمة  
 اما الذى فى قسمة ضرر كحمام لا يمكن جعله حمامين اذا  
 طالب احد الشريكين قسمة وامتنع الاخر فلا يجاب  
 طالب قسمة فى الاصح

ب (فصل) فى الحكم باليمين (واذا كان مع المدعى بيعة سمعها  
 الحاكم وحكم له بها) ان عرف عداتها والا طالب منها التزكية  
 (وان لم يكن له) اى المدعى (بيعة فالقول قول المدعى عليه  
 بيمينه) والمراد بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه  
 من يوافق قوله الظاهر (فان نكل) اى امتنع المدعى عليه  
 (عن اليمين) المطالبة منه (ردت على المدعى فيحلف) حينئذ  
 (ويستحق) المدعى به والنكول ان يقول المدعى عليه بعد  
 عرض القاضى عليه اليمين انا نكول عنها او يقول له القاضى  
 احلف فيقول لا احلف (واذا ادعيا) اى اثنان (شيئا فى يد  
 احدهما فالقول قول صاحب اليد) بيمينه ان الذى فى يده له  
 (وان كان فى يدهما) او لم يكن فى يد واحد منهما (تحالفا وجعل)  
 المدعى به (بينهما ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا وتقيانا (حلف  
 على البت والقطع) والبت بموحدة فثناة فوقية معناه القطع

وحينئذ فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير  
 (ومن حلف على فعل غيره ففيه تفصيل) (فان كان اثباتا حلف  
 على البت والقطع وان كان نفيًا) مطلقا (حلف على نفي العلم)  
 وهو انه لا يعلم ان غيره فعل كذا اما النفي المحصور فيحلف فيه  
 الشخص على البت

هـ (فصل) في شروط الشاهد (ولا تقبل الشهادة الا ممن)  
 اى شخص (اجتمعت فيه خمس خصال) احدها (الاسلام)  
 ولولا التبعية (ولا تقبل شهادة كافر على مسلم او كافر (و) الثاني  
 (البالوغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو مرافقا (و) الثالث  
 (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (المجربة) ولولا الدار  
 فلا تقبل شهادة رقيق قنا كان او مدبرا او مكاتبا (و) الخامس  
 (العدالة) وهى لغة التوسط وشرعا ملكة فى النفس تمنعها من  
 اقتراف الكبائر والذائل المباحة (وللعدالة خمس شرائط) وفي  
 بعض النسخ خمس شروط احدها (ان يكون) العدل (مجتنبا  
 للكبائر) اى لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبرية  
 كالزنا وقتل النفس بغير حق والثانى ان يكون (غير مصر على  
 القليل من الصغائر) فلا تقبل شهادة المصر عليهم او عدا الكبائر  
 مذكور في المطولات والثالث ان يكون العدل (سليم  
 السريرة) اى العقيدة فلا تقبل شهادة مبتدع بكفر او يفسق  
 ببدعته فالاول كمر انكر البعث والآخر كساب الصيابة اما  
 الذى لا يكفر ولا يفسق ببدعته فمقبول شهادته ويستثنى

من هذه الخطاينة فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون  
 الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لي علي فلان كذا فان  
 قالوا رأيناه يقرضه كذا قبلت شهادتهم والرابع ان يكون العدل  
 (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأمونا عند الغضب فلا  
 تقبل شهادته من لا يؤمن عند غضبه والخامس ان يكون  
 العدل (محافظة على مروءة مثله) والمروءة تخلق الانسان بخلق  
 امثاله من انشاء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من  
 لا مروءة له كمن يمشي في السوف مكشوف الرأس او البدن غير  
 العورة ولا يليق به ذلك اما كشف العورة فحرام

«(فصل في الحقوق ضربان احدهما حق الله تعالى)»

وسمى في الكلام عليه (و) الثاني (حق الادمي فاما حقوق  
 الآدميين فتلاثة) وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (اضرب  
 ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران) فلا يكفي رجل  
 وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد  
 منه المال ويطلع عليه الرجال) غالبا كطلاق ونكاح ومن  
 هذا الضرب ايضا عقوبة الله تعالى كحسد شرب او عقوبة  
 لا آدمي كتهذيب ووقاص (وضرب آخر يقبل فيه) احد  
 امور ثلاثة اما (شاهدان) اي رجلان (او رجل وامرأتان)  
 او شاهد واحد (ويبين المدعي) وانما يكون يمينه بعد شهادة  
 شاهدين وبعد تعديلين ويجب ان يذكر في حلفه ان شاهده  
 صادق فيما شهد له به فان لم يخلف المدعي وطلب يمين خصمه



فله ذلك فان لكل خصمه فله ان يحلف بيمين الرده في الاظهر  
 وفسر المصنف هذا الضرب بانه (ما كان المقصد منه المان) فقط  
 (وضرب) آخر (يقبل فيه) احد امرين اما (رجل وامرأتان  
 او اربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع  
 عليه الرجال) غالباً بل مادراً كولد وحيض ووضاع واعلم انه  
 لا يثبت شيء من الحقوق بامراتين ويمين (واما حقوق الله تعالى  
 فلا يقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) اي حقوق الله  
 تعالى (على ثلاثة اصرب ضرب لا يقبل فيه اقل من اربعة)  
 من الرجال (وهو الرنا) ويكون نظره له لاجل الشهادة  
 فلو تعدد والنظر اغيرها فسقوا وردت شهادتهم اما اقرار  
 شخص بالزنا فيمكن في الشهادة عليه رجلان في الاظهر  
 (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) اي  
 رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما سوى الزنا  
 من الحدود) كحد شرب (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى  
 (يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان) فقط دون  
 غيره من الشهر وروى المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة  
 الواحد فقط منها شهادة اللوث ومنها انه يكتب في الخرص  
 بعدل واحد (ولا تقبل شهادة الاعمي الا في خمسة) وفي بعض  
 النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما يثبت  
 بالاستفاضة مثل (الموت والنسب بالذكر) او اثني من اب  
 او قبيلة وكذا الام يثبت النسب فيها بالاستفاضة على الاصح

(و) مثل (المالك المطلق والترجمة) وقوله (وما شهد به قبل لعمري) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه ان الاعني لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمي له ثم عني بعد ذلك شهد بما تحمله ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب (وما) شهد به (على المضبوط) وصورته ان يقر شخص في اذن اعني بعق او طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويدل ذلك الاعني على رأس ذلك المقر فيعلق الاعني به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه) نعم اولاد اذ افع عنها ضررا) وحينئذ ترد شهادة السيد له بمده لما ذون له في التجارة ومكاتبه

### \*(كتاب أحكام العتق)\*

وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرج اذا طار واستقل وشرعا ازالة ملك عن آدمي لا الى مالك تقربا الى الله تعالى وخرج بادمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما (ويصح العتق من كل مالك جائزا امر) وفي بعض النسخ جائز التصرف في ملكه فلا يصح عتق غير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقوله (ويصح بصرح العتق) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويقع العتق بصرح العتق واعلم ان صريحه الاعتناق والتحرير وما تصرف منه سوا كانت عتق او محرروا فارق في هذين هاتين وغيره ومن صريحه معنى الاصح فك الرقبة ولا يحتاج الصريح الى نية ويقع العتق ايضا بغير الصريح كما قال

(والكناية مع النية) كقول السيد لعبيده لاء لك الى عليك  
 لاسلطان لي عليك ونحو ذلك (واذا اعتق) حائز التصرف  
 (بعض عبد) مثلاً (اعتق) عليه (جميعه) مؤسراً كان السيد  
 اولاً معيناً كان البعض أولاً (واذا اعتق) وفي بعض  
 النسخ اعتق (شريكاً) اي نصيباً له (في عبد) مثلاً واعتق  
 جميعه (وهو مؤسر) بباقيه (سرى العتق الى باقيه) اي  
 العبد اوسرى الى ما ليس به من نصيب شريكه على  
 الصحيح وتقع السراية في الحال على الاظهر وفي قول باداء  
 القيمة وليس المراد بالمؤسرها والغنى بل من له من المال  
 وقت الاعتاق ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاضلا عن  
 قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلتنه وعن دست  
 ثوب يليق به وعن سكنى يومه (وكان عليه) اي المعتق  
 (قيمة نصيب شريكه) يوم اعتاقه (ومن ملك واحداً من والديه  
 او من مولديه عتق عليه) بعد ما كسواء كان المالك من  
 اهل التبرع أولاً كصبي ومجنون

٥ (فصل) في احكام الولاة وهولعة مشتق من الموالة وشرعا  
 عصوية سيمار وال المالك عن رقيق معتق (والولاء) بالمد (من  
 حقوق العتق وحكمه) اي حكم الارث بالولاة حكم (التعصيب  
 عند علمه) وسبق معنى التعصيب في الفرائض او ينقل  
 الولاة (عن المعتق الى المذكور من عصبته) المتعصبين بآبائهم  
 لا كبنات معتقه واخته (وترتيب الغضبات في الولاة كترتيبهم

في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء ان اخا المعتقد وابن أخيه  
مقدمان على جد المعتقد بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ  
والجد شريكان ولا ترث امرأة بالولاء الا من شخص باشرت  
عنته أو من أولاده وعنتائه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء  
ولا هبته) وحينئذ لا ينتقل الولاء عن مستحقه

❦ (فصل) في أحكام التدبير وهو لغة النظر في عواقب  
الامور وشرعا عتق عن دبر الحياة وذكره المصنف بقوله  
(ومن) أي والسيد اذا قال (لعبده) مثلاً (اذا مات انا فانت  
حرفه) أي العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أي السيد (من  
ناله) أي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه  
بقدر ما خرج ان لم تجز الورثة وما ذكره المصنف هو من صريح  
التدبير ومنه اعتقك بعد موتى ويصح التدبير بالكنية ايضاً  
مع النية كخليت سيديك بعد موتى (ويجوز له) أي السيد  
(ان يبيعه) أي المدبر (في حال حياته ويبطل تدبيره) وله ايضاً  
التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبته بعد قبضها او جعله  
صداقاً والتدبير تعليق عتق بصفة في الاظهر وفي قول وصية  
للعبد بعنته فعلى الاظهر لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير  
على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد  
الغن) وحينئذ تكون أكساب المدبر للسيد وان قتل المدبر  
فلا سيد القيمة او قطع المدين فلا سيد الارش ويبقى التدبير بحاله  
وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد الغن

(فصل) • في احكام الكتابة بكسر الكاف في الاشهر  
 وقبل بفتحها كالعتاقة وهي لغة مأخوذة من الكتب وهو  
 بمعنى الغنم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم وعر عاتق معاق  
 على مال منجم بوقتين معاديين فاكثر (والكتابة مستحبة  
 اذا سألها العبد) او الامة (وكان) كل منها (أأمونا) اي امينا  
 (مكتسبا) اي قويا على كسب ما يوفي به ما التزمه من النجوم  
 (ولا تصح الالبال معلوم) كقول السيد لعبد كاتبة  
 على دينارين مثلا (ويكون) المال المعلوم (مؤجلا الى اجل  
 معلوم اقله نيجان كقول السيد في المال المدكور لعبد تدفع  
 الى الدينارين في كل نجم دينار فاذا ديت ذلك فانت حرا وهي  
 اي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فليس له  
 فسخها بعدل ومها الا ان يجزئ الم كاتب عن اداء النجم او بعضه  
 عند المحل كقوله عجزت عن ذلك فلا سيد حينئذ فسخها وفي  
 معنى العجز اتماع الم كاتب من اداء النجوم مع القدرة عليها (و  
 الكتابة (من جهة) العبد) الم كاتب باثرة) فله بعد ذلك  
 الكتابة (تجيز نفسه) بالطريق السابق وله ايضا (فسخها  
 متى شاء) وان كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة وافهم قول  
 المصنف متى شاء ان له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة  
 فجائزة من جهة الم كاتب والسيد (ولل كاتب التصرف فيما في  
 يده من المال) يبيع وشراء ويحارز ويخوذلك لا يهبه ونحوها  
 وفي بعض نسخ المتن ويملك الم كاتب التصرف فيما فيه تنمية المال

والمراد ان المكاتب يملك بعقد الكتابة منفعة له واكسابه الا  
انه محجور عليه لاجل السيد في استملاكها بغير حق  
(ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده (ان يضع) اى يحط  
(عنه من مال الكتابة ما) اى شيئا (يستعين به على  
اداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الخط ان يدوع له السيد جزءا  
معه او ما من مال الكتابة ولكن الخط اولى من الدفع لان  
القصد بالخط الاعانة على العتق وهى محققة فى الخط وهى مومة  
فى الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الاباء جميع المال)  
اى مال الكتابة بعد القدر الموضع عنه من جهة  
السيد

\*(فصل) فى احكام امهات الاولاد (ولذا صاب) اى وطئ  
(السيد) مسلما كان او كافرا (امته) ولو كانت حائضا  
او محرما له او من زوجة اولم يصبرها وليكن استدخلت ذكره  
او مائه المحترم (فوضعت) حيا او ميتا او ما يجب فيه غرة وهو  
(ما) اى لحم (تبين فيه شئ من خلق ادمي) وفى بعض النسخ  
من خلق الادميين اكل احدا ولاهل الخبرة من النساء  
ويثبت بوضعها ما ذكر كونها امست وتولد له اسيدها وخيانتها  
(حرم عليه) بيعها مع بطلانها ايضا الا من نفسه فلا يحرم  
ولا يبطل (و) حرم عليه ايضا (رهنها وهبتها) والوصية بها  
(وجازله التصرف فيها بالانبتخدام والوظء) وبالاجارة والاعارة  
وله ايضا ارض جنسية عليها وعلى اولادها التساوية بين اهلها

وقيمتها اذا قتلت وقيمتهم اذا قتلوا وتزويجها بتغير اذنها الا ان  
 كان السيد كافرا وهي مسلمة فلا يزوجها (واذا مات السيد)  
 ولو بقتله اليه (عتقت من رأس ماله) وكذا عتق اولادها (قبل)  
 دفع (الديون) التي على السيد (والوصايا) التي اوصى بها  
 (وولدها) اي المستولدة (من غيره) أي غير السيد بان ولدت  
 بعد استيلا دها ولد من زوج او زنا (بمنزلتها) وحينئذ فالولد  
 الذي ولدته للسيد يعتق بموته (ومن اصاب) اي وطئ (امة)  
 غيره بشكاح (او زنا وأجبها) (فالولد منها مملوك للسيد) اما  
 لو غر شخص بحرية امة فالولدها فالولد حر وعلى المغرور قيمته  
 لسيدتها (وان اصابها) اي امة غيره (بشبهة) منسوبة  
 للقاعل كظن امة بها وزوجته المحرة (فالولد منها حر وعليه  
 قيمته للسيد) ولا تصير ام ولد في الحال بلا خلاف (وان ملك)  
 الواطئ بالشكاح (الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولده  
 بالوطء في النكاح) السابق (وصارت ام ولده بالوطء بالشبهة  
 على احد القولين) والقول الثاني لا تصير ام ولد وهو الراجح  
 في المذهب والله اعلم بالصواب وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى  
 كتابه بالعتق رجاء لعتق الله له من النار وليكون سبيبا  
 في دخول الجنة دار الابرار \* وهذا آخر شرح الكتاب غاية  
 الاختصار بلا اطباب \* فالحمد لله ربنا المنعم الوهاب \* وقد  
 ألفته عا حلا في مدة يسيرة والمرجو من اطالع فيه على هفوة  
 صغيرة او كبيرة ان يصلحها ان لم يمكن الجواب عنها على وجه

حسن \* ليكون ممن يدفع الشبهة بالتي هي أحسن \* وان  
 يقول من اطلع فيه على القوائد من جاء بالكتيرات \* ان الحسنات  
 يذهبن السيئات \* جعلنا الله بحسن النية في تأليفه مع  
 النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين وحسن اولئك  
 رفيقا في دار الجنان ونسأل الله الكريم المنان \* الموت على  
 الاسلام والايمان \* بحماد نبيه سيد المرسلين \* وخاتم  
 النبيين \* وحبيب رب العالمين \* محمد بن عبد الله بن  
 عبد المطلب بن هاشم \* السيد الكامل الفاتح الخاتم \*  
 ونحمد الله الهادي الى سواء السبيل \* وحمدا لله ونعم  
 الوكيل \* والصلاة والسلام \* على سيدنا محمد  
 اشرف الانام \* وعلى آله وصحبه وسلم تسليما  
 كثير اذ انما ابد الى يوم الدين \* ورضي  
 الله عن اصحاب رسول الله  
 اجمعين \* والحمد لله  
 رب العالمين .



قد تم طبعه بالمطبعة الكستلية الامارة في يوم الخميس المبارك  
 التاسع شهر ربيع الخير سنة احدى وثمانين ومائتين والفا من  
 الهجرة النبوية هـ على صاحبها افضل السلام واركي التحية هـ  
 وقد كان تصحيحه من اوله على يد كثير المساوي محمد  
 الريحاوي ومن ابتداء ملزمة احدى عشر  
 الى آخر الكتاب المستطاب هـ  
 على يد راجي غفره الوهاب هـ  
 الفقير محمد حسين  
 الخشاب

١٣٢٤  
 ١٣٨١  
 ٢٢٢  
 ١٣٨١  
 ٢٢٢